



مخطوطات مكتبة ابن عباس

مخطوطة

الهداية

المؤلف

علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي

اسم المخطوط : الهداية.

اسم المؤلف : علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي ت ٥٩٣هـ.

نوع الخط :

عدد الأوراق : ٨٥ ورقة .

١٢٨

الهداية

المرغيناني

فصل

طهارته حقيقة و
طهارته حكمية اما
الطهارات على نوعين
الطهارات الحقيقية و
الطهارات الحكمية اما
الطهارات الحقيقية و
الطهارات الحكمية اما
الطهارات الحقيقية و
الطهارات الحكمية اما

يا ايها الذين آمنوا
 ان قيل لم قال ايها الذين آمنوا
 لم يقل يا ايها المؤمنون والجواب
 ان قوله يقضه الحديث
 المؤمنون يدخلون فقول يا ايها
 المؤمنون يدخلون فقول يا ايها
 المؤمنون فقول يا ايها الذين
 آمنوا فقول يا ايها الذين آمنوا

سؤال الطهارة
 على ثلاث اوجه
 اول طهارة القبر
 الثاني طهارة البدن
 الثالث طهارة القلب
 وان الذي يصح فيه

واما قال كتاب الطهارة
 لم يقل كتاب الطهارة ان النية
 على باطل والظاهر على باطل
 فقول يا ايها الذين آمنوا
 فقول يا ايها الذين آمنوا
 فقول يا ايها الذين آمنوا

جلد من ماء السخ والاروية
والجوز من الماء والاروية
ولا يجوز الصلابة ماء
اعقل من السجج

اي اليسن الذي فقير لونه
بالتراب ابراهيم جليلي دن يازان
اي جلقه صوفى

جائزة بما السخ والاروية والعيوى والابار وماء البىار ولا يجوز
استنك من الشجر والشجر ولا بما سلب بل غير فخره من طبعه الماء كالا
شربة والنخل وماء الورود وماء البيا قلاء والمرق وماء الزرع
وتجوز العلى بما فالطه بشي طاهر فغير اهدا وصافه كماء الحنظل
والى الذي اخطا به الاثنان والصابون والزغوان وكل ما وقفت
فيه نجاسة لم يكر الوضوء منه قليلا كان او كثيرا لان النبي صلى الله

والمسح على الخفين بعد البسة على
طهارة لا ملة بغير تجديد الوضوء
بدعة والسرف لا من المسح على الخفين
والمبدل من غسل الرجلين واجتماع بدل
والمبدل منه في شئ واحد غير جائز
كأنى نهاية

عنه وسلم امر بفظ الماء من النجاسة فقال عليه السلام لا يسولين اهدكم
في الماء الدائم ولا يغسلن في من النجاسة وقال عليه السلام افا ينفق
اهدكم من مناه فلا يغسلن يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فاذا لا يدري
اين بابا تيدو والى الماء البىارى اذ وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء
منه افرام برها اشرا لانها لا تستقر مع جريان الماء والقدير العظيم
الذى لا يترك اهد طه فيه بتوكيد الطرف الا فزا وقعت فيه نجاسة في اهد

ولو اغتسل من الجنابة قبل ان
يقول ثم شحرت من ذكره ببقية منه
فغلبه الغسل ثانيا عند الحج ومحمد
وقال ابو يوسف لا يغسل عليه وكذلك
احتمل فشد على ذكره ويمنع خروج
المنية فقام سال المني بعد ما سكنت
ابو يوسف فعليه الغسل عند سها وقال
من الجنابة ثم اراد ان يغسل
يقول فقام بعد الغسل لان الوضوء قبله
سنة وبعد الغسل فريضة للصلوة
نقل من عرب الفتوى

جانب جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه وموت
ما ليس نفسا في الماء لا تنج كل بقى والذباب والزنابير والى
ما ليس نفسا في الماء لا تنج كل بقى والذباب والزنابير والى
والعقارب ومعها ونورها وموت ما يوشى في الماء لا تنفس الماء
كالحكم

فان قيل ما النجاسة في قوله وضوء
الوضوء وقدر علم الا نشق من بقوله
وكل ما خرج من السيلين قلنا
هذا هو قوله ما لك فان عند
لا يجوز ان يفسد الوضوء لقوله المنز سام عن
الوضوء لكونه خارجا عما نجس خلاصا

الوضوء لكونه خارجا عما نجس خلاصا

كالسحك الصفوح والسطان والماء المستعمل لا يجوز استعماله في
الطهارة الا هداثا ومستعمل للوكل ماء اذيل به حدث او استعماله في
البس على وجه الوضوء وكل ارباب دجف فقد طهر وجازت الصلوة فيه
والوضوء الا بطلا للنجاسة والاصم وشعر الميت وعظمها وقرنها وع
شعرها وعافى ما قل لها والاروق في البس النجاسة فموتى وكان
نزع ما فيها من الماء طهارة لها فان ماتت فيها فاشاة او عصفورة او
صعقوة او سوطا نية او صم ابرص نزع من امان شدة ولو الى
ثلاثين ولو اكبر كبر الدلو وصغرها فان ماتت فيها فاشاة او وجاجة
او نور نزع ما بين اربعين ولو الاستين ولو فان ماتت فيها
كلبك وشاة او دابة او ادمى نزع بهو ما فيها وان انتفع اليسوان
فيها او تنفس نزع بهو ما فيها من الماء صغر اليسوان او كبره سواء وعده
الدلاء يعجب بالدلو وسطا لم يستعمل للاباء في البلد ان فان نزع منها
بدلو عظيم قدر ما يسمن الدلو الوسطا وعتبه جاز وان كانت
البز مويست لا تستنزع منها وقد وجب نزع ما فيها من الماء مع افرجها ومقدار
ما كان فيها من الماء وقد روى عن محمد بن حسن ان قال ينزع منها ما بين

مسئلة اذا طقت وقفت
الفارة في اللبن شربها بقشرها
لا ينجس اللبن نقل من الفتوى
قيل كان موضع الوقع
او كثير لان الماء اذا كان قتلها
ينجس موضع الوقع وما حوله
ايضا يظن واما اذا كان كثيرا
ينجس موضع الوقع فقط
تنجس ما حوله فوايلة

مسئلة فاذا ماتت في البيرة
فارة او فارتين او شارب او رطب
فهي في حكم فارة واحدة وان
كانت خمسة فهي في حكم الميتة
الى تسعة فان كانت عشرة
فهي في حكم الكلب بشرح

الماء لا ينجس

الماء لا ينجس

ما أتى من الحيثية فافذوه في البر فارة أو غيرها لا يدرون
متى وقعت ولم تنتفع أعام وأصلوة يوم وليست إذا كانوا قوضاً
منها وغسل كل شيء أصابه ماؤها وإذا كانت قد انتفعت أو تفتت
أعام وأصلوة ثلاثة أيام وليالها في قول أبي حنيفة وقال

أبو يوسف ومحمد ليس عليهم أعام شيء حتى يتكفوفة وقعت
سور الادمي وما يؤكل لحم طاهر وسور الكلب والنخسريم
سبع البرايايم بنس سور الهرة والدياجة المحلات ولباع

الطير وما يكن في البيوت مثل البيت والفارة مكره وسور الجار
والبغل مشكوك فيهما فإن لم يجد غيره قوضاً بهما يتيم وبايهما براء

باب التيم ومن لم يجد الماء وهو مكافراً فارجع للمصر
بينه وبين المصر كوالليل أو أكثر أو لا يجد الماء إلا أنه مريض فتي فإنا

استعمل الماء استئذ مرضه وخاف البول أن يغسل بالماء أن يقتله
البرص أو مرضه فإنه يتيم بالصعيد طاهر والتيم من بتان يمسح بأحدهما

ومره وبالأخرى يديه المرفقين والتيم من الغنابة والحدس سواء يجوز
التيم على أبي حنيفة ومحمد رمة أو بكل مكان من جنس الأرض كالتراب

والرمط

مسئلة فاقبل أي سنة
تقوم مقام الغرض فقد المسح
على الخفية سنة ولكن تقوم
مقام الغرض سنة ولكن تقوم
أي مسلم لو أدى الغريفة
لا يقبل الله تعالى منه ولو كانها
لو شربها يشاب فقد الحائض
والنفاس لو أدى الغريفة
لا يقبل الله تعالى منها ولو
شربها ولو

صوق

والرجل الحج والبصر النورة والكلى والذنين وقال

أبو يوسف لا يجوز الأبالتراب والرجل خاصة واليت فرض

في التيم ومسئبة في الاضيق وينقض التيم كل شيء ينقض الوضوء

وينقضه يضاد ويؤي للماء إذا قدر على استعماله ولا يجوز التيم

بصعيد طاهر يستحب لمن لم يجد الماء في أول الوقت وهو يريد أن يركع

في آخر الوقت أن يؤخر الصلوة إلى آخر الوقت فإن وجد الماء قوضاً والا

يتيم وصله ويصلي يتيم ما شأ من الغرائض والنوافل ويجوز التيم

للتيم في الملم إذا حضر في غير وقت والولي غيره فإني أن اشتغل

بالطهارة فانت الصلاة فإنه يتيم وصلى ونذرت من الصلاة

الصعيد في أن اشتغل بالطهارة أن تقوت الصلوة فإنه يتيم

وصلى وإن خاف من شدة الجوع أن اشتغل بالطهارة فانت

الصلوة الجوع فإنه لا يتيم ولكن يتوضأ فإن أدرك الجماعة صلاً

والأصل الطهارة ريفاً وكذلك إذا خاف الوقت فوضأ أن يتوضأ

فاد الوقت لم يتيم وإن يتوضأ قبل وصلي فإية وليس فإيا

النبي للماء في ركعة فيتيم وصلى ثم فكر الماء في الوقت لم يعد صلوته

بعد ذلك

الشيخ محمد بن عبد الله

وهو مقيم ثم ففر قبل تمام يوم ليلة تسعة صاع ثم ثلثة ايام وليا لها
ومن ابتداء المسح وهو سافر ثم اقام فان كان مسحا اقل من يوم وليلة
اتم يومه ليلة او اكثر لزمه نزاع خفيه غسل رجله وان كان مسحا اقل من
يوم وليلة اتم مسحا يوم ليلة ومن لم يجد ثوبا فوق الخف مسحا عليه
جاز ولا يجوز المسح على اجور بين عند ابي داود الا ان يكونا مجلدين
او متعلين وقال ابو يوسف ومحمد يجوز المسح على اجور بين اذا كانا خنثين
لا يشترط الماء ولا يجوز على العمامة والقبضة والبرقع والعقازين
ويجوز المسح على اجبار وان شدها على غير وضوء فان سقط عن غير
المسح وان سقط عن برء بطل المسح **باب الحيض**
اقل الحيض ثلثة ايام وليا لها فان نقص من ذلك فليس بحيض وهو استحاضة
واكثره حيض عشرة ايام وليا لها فان زاد على ذلك فهو استحاضة وما تراه
المراة من احمره والصفرة والكدره في ايام الحيض وهو حيض فترى
البياض خالصا وحيض يسقط عن احاطة الصلوة ويحرم عليه
الصوم ويقضى الصوم ولا تغني الصلوة ولا تدخل المسح ولا تطهر
بالبيت ولا ياترها زوجها ولا يجوز لها ثفن ولا جنب قراءة القرآن

بالبيت ولا يأتها زوجها ولا يجوز له أن يقرأ القرآن
كعبه

من علة رجل وطلع بأمره
في حالة الحين ان كان يومه الاول
يعطى ديناراً صدقة فيضرب
عليه ثمانية وعشرون سوطاً وان
وطلع في يوم اخر فتمدق بنصف
دينار او يضرب اثنى عشر سوطاً
هذا قول على رضى الله عنه

صورة امرأة رأت ثلثة
فان ايام دما وحده عشر طهرا
لم تراءت ثلثة ايام دما
بولس قال في المسئلة الاولى والى الثانية
فان حكمة حيفض والطهر يكون
فاصلة لانه وجد اقله ولد
اشتقض الطهر الطهارة
عن خمسة عشر ولو سلمت
لا يكون فاصلا قال في الثالثة
حيفض والباقي استحاضة لا
ن لم يوجد اقله قتيبة

علاء

على فكه فاستحاضه فافاجأ وفاد الدم على الاربعين وقد كانت من المراهه والاده
قبل ذلك لها عاقه معروفه في التمسك من اربعين روت الى عاقه ايامها
قال لم يكن لها عاقه معروفه فابتداء نفاسها اربعون يوما ولم ولدش ولدتين
في بطن واحد نفاسها ما خرج من الدم عقيب الولد الاول عند اباري وابا كوفي
وقال محمد وزفر نفاسها ما خرج من الدم عقيب الولد الثاني وعدها
تستقر بالولد الا فرجها **الاجانس** تظهر النجسه واجبت بون المصلي
وفتوبه والمكان الذي يصلي عليه يجوز تظهير النجسه بالآي وكل ما يبع طاهر طاهر
يمكن ازالته به كالخل وماء الورده والماء المستعمل اذا اصابه اخف
نجاسه لاجرم فحفت فذلكم بالارض جاز والماء نجس نجس غسلا طيبه
فانما جفت على الثوب اجزاء فيه الفرك والنجسه اذا اصابه المراهه والسيوف
اكتفى بمسحها وان اصابته الارض نجاسته فحفت بالشمس ونجس
انترها جازت الصلوة على مكانها ولم يجوز التيمم منها واذا اصابته من
النجسه المغلظه كالدم والبول والابول والخر مقدار الدرهم احتشمش افاء
فمذونه جازت الصلوة معه وان زاد لم يجز وان اصابته نجاسته مخففة
كبول ما يود كل لم جازت الصلوة معه عالم يبلغ ربع الثوب وتظهر النجسه

فلم يرد
ف
الرفاها ما في الدار عقب
الرفاها ما في الدار عقب
نفيق عقب

A.

50

65

15

2

الحمد لله

مصطفى اذا ترك الاذان
الا يكره واذا ترك الاقامه
يكره جامع الصغرى

۱۰ ان انهم على غير وضوء اولاً

التي داخل الصلوة

عظیم غفر غفر

جليلة فليس احد يحلول ايجيب حان
صلواته وان كان نظره يقع على عدونه
في الكون سواي له عريق النجاة
وعدا لا نظره حتى ان نظره حتى انظر
قاضي حال
الامور وان كان
الامور وان كان

ط
حضرة من بينكم واثق اليه
الحج بن صلوة

واذا كان موضع قدميه وركبتيه
 وانف وجبهته طاهراً جازت
 الصلوة بلا خلاف وكذا اذا كان
 موضع قدميه او موضع انفه نجساً
 يجوز صلوة بوجهه وركبتيه طاهراً
 موضع ركبتيه وبلا خلاف وكذا اذا كان
 طاهراً او موضع قدميه وركبتيه
 نجساً يجوز صلوة بوجهه
 واذا كان موضع قدميه وركبتيه
 وانف وجبهته نجساً جازت
 الصلوة بلا خلاف وكذا اذا كان
 موضع قدميه او موضع انفه
 نجساً يجوز صلوة بوجهه
 وركبتيه طاهراً

ويفضها تحت سترته ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جددك ولا اله غيرك يستغني بالله عن الشيطان الرجيم ويقرأ
بسم الله الرحمن الرحيم ويستبرأ في نفسه يقرأ فاتحة الكتاب وسورة
معا او ثلث ايات من اى سورة شاء واذا قال الامام ولا الضالين
قال امين ويقول صالمونم ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتد بيمينه على كتفه
ويؤجر اصابعه وبسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكب ويقول في ركوعه سبحان
ربي العظيم ثلثا وثلاثا ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله مني عهد
ويقول المومن ربنا لك الحمد ولا يقولها الامام عند الركعة وقيل ابو يوسف
ومحمد ر علي يقول الامام فاذا استوى قائما كبر سجدة واعتد بيمينه
على الارض ووضع وجهه بين كفيه وسجد على انفه وجبهته فان افتقر على
اصابعه جاز عند الركعة وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الا في الضرورة وان
سجد على كوعه عاصية او فاضل ثوبه اجزاء ويدي ضبعيه ويؤتي لظنه
عن فخذه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان
ربي الاعلى ثلثا وثلاثا ثم يرفع رأسه ويكبر فاذا اطمأنن جالسا
كبر سجدة فاذا اطمأنن جدا كبر واستوى قائما على صدره وقدميه ولا يعقد

سجده

ولا يقيم يديه على الارض ويجعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى الا انه لا يتغير
 ولا يتغير ولا يرفع يديه في التكبير الاول فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في
 الركعة الثانية افترش رجليه على رجليه ونصب يمينه فساد وجهه
 اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه ويشترط
 ان يقول التحيات لله والصلوة والطيبات اقول واشترط ان يحرك
 عبده ركوعه ولا يرفع يده على هذا في القعدة الاولى ويقرأ في الركعتين
 الاخريين بفتح الكتاب خاصة فاذا جلس في الصلوة جلس على جلس
 في الاولى ويشترط وضع يديه على النعيم ووضع يمينه على يمينه الفاظ
 القرآن والادعية الماثورة ولا يدعوا ما يشبه كلام الناس ثم يسلم
 عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته عن يمينه وعن يمينه
 ويجوز ان يقرأ في الفجر في الركعتين الاولى وليا من المغرب والعشاء
 ان كان اما في الفجر في القراءة فيما بعد له وليس في ان كان منقروا
 ضوئهم ان شأهم واستمعوا وان شأه خافت ويخفى الامام القراءة
 في الظهر والعصر والوتر ثلث ركعات لا يفصل بينهن بسلام ومقنت
 في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقرأ في كل ركعة من الوتر بفتح

الكتاب

وقيل انما هو اسم الله والصلوة اسم العبد والطيب اسم الطاهر
 والصلوة على الله والصلوة على الله والصلوة على الله
 والصلوة على الله والصلوة على الله والصلوة على الله

والصلوة على الله والصلوة على الله والصلوة على الله

والصلوة على الله والصلوة على الله والصلوة على الله

الكتاب وسورة فاذا اراد ان يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت في
 الصلوة غيرها ولا في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجوز غيرها
 ويكره ان يتخذ سورة بعينها الصلوة لا يقرأ فيها واذا كان حائض من التواضع
 في الصلوة فاقنت وله اسم القرآن عند ابا عبد الله وق لا يقرأ في اقل
 من ثلث ايات قصار او اية طويلة ولا يقرأ الموتر خلف الإمام ومن اراد
 ان يقنت في صلوة غيره يحسن ان ينسب نية الصلوة ونية القنوت
 في كل سنة مرة واحدة واول الناس بالامامة اعلمهم بالسنة
 فان تساوا ووافقوا هم وان تساوا ووافقهم وان تساوا
 فاستمرهم ويكره تقديم العبد والاعمى والفاقد والاعمى ولد الزنا
 فان تعذر مواجازه وينبغي للامام ان يطول بهم الصلوة ويكره للنبي
 ان يصلين وحده من بجعة فان فعل في نفسه الامام وسطا
 ومن صلى مع واحد اقامه على يمينه فان كان اثنين تقدم عليهم
 ولا يجوز للمجالس ان يقعدوا بامراء او جبه ويصنف الرجال
 ثم العبيان ثم اخصته ثم النساء فان قامت امرأة الى جنب
 رجل وهي شتمه كان في صلوة واحدة فسد صلوة ويكره للنسب

ولا يكره صلوة الامم

ط
 اي غير كى جى كى او لمز دى

ط
 اي غير كى جى كى او لمز دى

ط
 اي غير كى جى كى او لمز دى

ط
 اي غير كى جى كى او لمز دى

ط
 اي غير كى جى كى او لمز دى

ط
 اي غير كى جى كى او لمز دى

ط
 اي غير كى جى كى او لمز دى

ط
 اي غير كى جى كى او لمز دى

لا يصح
 ان يصلي
 في غير
 مكان
 مخصوص
 ولا يصح
 ان يصلي
 في غير
 مكان
 مخصوص
 ولا يصح
 ان يصلي
 في غير
 مكان
 مخصوص

ولا يصح ان يخرج المجرى في الفجر والمغرب ولا يصح ان يخرج
 من بين البول ولا الطرقات خلف السقاية ولا القاري

من بين البول ولا الطرقات خلف السقاية ولا القاري
 في صلاة ركعتين بعد صلاة المفصلة ولا المكنى خلف العويال ويجوز ان يؤتم المتجمع
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة

من بين البول ولا الطرقات خلف السقاية ولا القاري
 في صلاة ركعتين بعد صلاة المفصلة ولا المكنى خلف العويال ويجوز ان يؤتم المتجمع
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة

من بين البول ولا الطرقات خلف السقاية ولا القاري
 في صلاة ركعتين بعد صلاة المفصلة ولا المكنى خلف العويال ويجوز ان يؤتم المتجمع
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة

من بين البول ولا الطرقات خلف السقاية ولا القاري
 في صلاة ركعتين بعد صلاة المفصلة ولا المكنى خلف العويال ويجوز ان يؤتم المتجمع
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة

مسألة من فاتته صلاة في غير مكان مخصوص
 في صلاة ركعتين بعد صلاة المفصلة ولا المكنى خلف العويال ويجوز ان يؤتم المتجمع
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة

مسألة من فاتته صلاة في غير مكان مخصوص
 في صلاة ركعتين بعد صلاة المفصلة ولا المكنى خلف العويال ويجوز ان يؤتم المتجمع
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة

مسألة من فاتته صلاة في غير مكان مخصوص
 في صلاة ركعتين بعد صلاة المفصلة ولا المكنى خلف العويال ويجوز ان يؤتم المتجمع
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة

مسألة من فاتته صلاة في غير مكان مخصوص
 في صلاة ركعتين بعد صلاة المفصلة ولا المكنى خلف العويال ويجوز ان يؤتم المتجمع
 في ركعة واحدة فيقرأ المتوضئين والساكنين على الخفين بالثياب يصلون في ركعة واحدة

لا يقدر ما على استيفائه

او حكمه او على خلافه في الصلاة تمت صلوة او ارأى في الصلاة في
 صلوة بطلت صلوة فان رأى بعد ما قد قدر الشرب او كان كاس
 ماسى على الخفين او خلفه خفيه بعمل يد او كان اميا ففعل سورة

او عرلنا فوجد ثوبا او كان ثوبا قد ركب الركوع والتسبيح
 او تذكر ان عليه صلوة قبل هذه او صاحب العذر اذا خرج وقت صلوة
 او احدث امام القاري فاستخلف اميا او طلع الشمس في صلوة

او احدث امام القاري فاستخلف اميا او طلع الشمس في صلوة
 او احدث امام القاري فاستخلف اميا او طلع الشمس في صلوة
 او احدث امام القاري فاستخلف اميا او طلع الشمس في صلوة

او احدث امام القاري فاستخلف اميا او طلع الشمس في صلوة
 او احدث امام القاري فاستخلف اميا او طلع الشمس في صلوة
 او احدث امام القاري فاستخلف اميا او طلع الشمس في صلوة

يصح على الخمار
 ولا يصح على الخمار

النفل في اللغة هو ما يطلق
 الزيادة وفي الكسب
 السجدة عبارة عن
 جهر في النفل يرضى والوا

والسجدة للسلام عند غروب الشمس ويكره ان يتنفل بعد صلاة الفجر
 ثم قصد من غير عذر جازع عند الجهر وقال لا يجوز الا من وزنه كان خارجا
 المهر يتنفل على ما بينه الا اي جهة توجهت يومئذ **باب** سجدة
 السنو واجبة الزيادة والنفلان بعد السلام بسجدة
 ثم تشهد ويسلم بسجدة السهو يكره ان يزداد في صلاة فلهذا جهرها
 ليتمكن من ترك خطا مسنونا او ترك قراءة فاتحة الكتاب او الفاتحة
 او التشهد او تكبيرة العيدين او جهر الامام فيها خافت او خافت
 فيها كبره وسهو الامام يوجب على المؤمن السجود وان لم يسجد
 الامام لم يسجد المؤمن وان سجد المؤمن لم يلزم الامام ولا المؤمن السجود
 ومن سجد عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو في حال القعدة واقرعها
 فجدت تشهد وان كان في حال القيام اقرعها بعد وسجد للسهو
 وان سجد عن القعدة الاخرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة
 عالم بسجدة الخامسة **باب** سجدة السهو فان قعد
 الخامسة بالسجدة بطل فرضه وتكملت صلوة فلهذا كان عليه
 ان يقيم بها ركعة اخرى وان قعد في الرابعة ثم قام وكتم القعدة الاولى
 ركعة **باب** سجدة السهو فان قعد الخامسة ثم قام وكتم القعدة الاولى

سجدة السهو فان قعد الخامسة ثم قام وكتم القعدة الاولى

الوقت في الغوات وسجد للسلام ولا يصح ركعتي الطواف ويكره ان
 يتنفل بعد طلوع الفجر بركعتي الفجر ولا يتنفل قبل المغرب
باب النوافل السنة في الصلوة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر
 واربع قبل الظهر وركعتين بعدها واربع قبل العصر وان شاء
 ركعتين وركعتين بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها
 وان رتب ركعتين ونوافل النهار ان شاء صلى ركعتين بتسليم
 ركعتين واحدة وان شاء اربع ويكره الزيادة على ذلك فانما في الليل قال
 في الاربع افضل في الليل والنهار ابو جهم ان صلى ثمان ركعات تسليمة واحدة جاز ويكره الزيادة
 على ذلك وقال لا يزيد بالليل على الركعتين بتسليم واحدة والقراءة
 في النوافل واجبة في الركعتين الاولى والى وهو مخير في الاخيرين ان شاء
 قرا وان شاء سكت وان شاء سجد والقراءة واجبة في جميع ركعات
 النفل وفي جميع ركعات الوتر ومنه قل في صلوة النفل ثم افرد بها
 قضائها فان صلى اربع ركعات في الاولى يمين ثم افرد بها الاخرى ففيه

سجدة السهو فان قعد الخامسة ثم قام وكتم القعدة الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين
 أما بعد
 فإن من أعظم ما ينبغي على المسلم
 أن يحفظه من عبادة الله تعالى
 صلاة ركعتين في كل صلاة
 ولا يجوز أن يتأخر عنهما
 ولا يحذفهما

وقام الى الثالثة بطلت صلوة ومن فرطها فاصحى ليعين اذا افاق

فصاعدا فيلزمه الاتمام وان نوى الاقامة اقل من ذلك لم يتم الصلوة وان فعل

حتى يلقى علفه في سبيلنا وكفيتنا واذا فعل العسكر في ارض اعراب

فصل في المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلوة وان وقيل من فرائض المقيم

صلواتكم ويستحب إذا سلم أن يقول أتموا صلواتكم فإن أقوم سوادا

فانقل عنه واستوطن غيرهم فرفد قل وطمنا الاول لم يتم الصلاة

مكتبة

10

لم يتم الصلوة وخفاته صلوة في السجدة فاحذف ركعتي ومن ثمة ^٥ والى

صلوة في الحضر قضاها في السفر اربعاً والعاشرة في المطيع في سفره اربعة

سواء بالجمعة لا تقبل الجمعة الا في مصر خارج افريقيا لم ولا يجوز

في القوي ولا يجوز ان يمتد الى السلطان الاول من امره السلطان ومن شرطها ان يكون

الوقت قصير في وقت النظر ولا يقرب منه ومن ثم النظر الخطية قبل الصلوة

يُحِبُّ لِمَا خُطِبَ فِيهِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا يَقْعُدُهُ وَيُخِطُّ قَائِمًا عَلَى الطَّرَافَةِ فَإِنْ أَقْبَضَ

عن فكره قل جاز غدا به وقال لا بد من فكر طويل يسمى خطبة وارخطب

فأعاد على غير طاعة جازويه ومنه نظر إلى عمه وأقلها عند

الجنة سوى الامام وقالان سوى الامام ويجوز الامام بالقراءة
الامة من امة فاعية

الرعيين واليهي من اداة سورة بعضها ولا يجب اجمعه على مسافر

لا امرأه ولا مريض ولا عبيد ولا أغني فاني خسرنا واصلوا بحجهم ابرهم
ففي الوقت الذي كان فيه في البيت الذي كان فيه

من فرض الوقت ويجوز للمريض والعبد ان يؤموا الجمعة ومن صلي

ظهوره منزله يوم الجمعة قبل صلوة الاعم ولا عذر له كرهه وكفى عجازه

وَمَا كَانَ يَدْعُو إِلَى الْكُفْرِ بَلْ دَعَا إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ الْمُنَوَّافَةِ أَذْهَبَ عَنْهَا الْقُلُوبُ ضَلَالًا

سبحي وقال ابو يوسف فوحي لا تبطل فني يدخل مع الامم ويلو ان يصل يدو رسول

يوم الجمعة وكذلك عمل السجدة ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى مواضع ركعتين وبينه
 عليها الجمعة فان ادرك في اخر الشد او في سجود السجدة بنى عليها الجمعة عند الركعة
 في الركعة الثانية وقال محمد ان ادرك مع اكثر الركعة الثانية بنى عليها الظهر واذا
 خرج الامام يوم الجمعة المنبر ترك الناس الصلوة والكلام حتى يرفع من خطبة
 واذا اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس السجود والثناء
 وتوجهوا الى الجمعة فاذا صعد الامام المنبر جلس على ما اذن المؤذن فقول
 يا ايدي المنبر فاذا فرغ من خطبة اقاموا للصلوة **فصل**
 في صلوة العيد ويستحب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل ركوعه
 الا المصلي ويغتسل ويأخذ ثيابه ويتطيب ويتوجه الى المصلي والامام
 في الطريق عند الركعة ويكبّر عند الركعة وسواهما ومحمد ولا يتقل في المصلي قبل
 صلوة العيد فاذا اعلنت الصلوة بارتجاع الشمس قبل وقتها الا اذا
 واذا زالت الشمس خرج وقتها ويصل الامام بالناس ركعتين يكبّر في
 الاولى تكبيرة الافتتاح وتثلاث بعدها ثم تقرأ فاتحة الكتاب وسورة
 بعدها ويكبّر تكبيرة تيركوها ثم يبداء في الركعة الثانية بالتلاوة فاذا قرا
 من التلاوة كبر ثلث تكبيرات ويكبّر تكبيرة رابعة تيركوها ويرفع يديه
 في الركعة الثانية **فصل**
 يجهر فيها بالقراءة صح

ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة واليه رجوع
 في العيدين قبل الامام قيد بقوله قبل
 لا تتقل بعده غير مكروه قيل يكبره
 في المصلي خاصة والاصح انه مكروه وفي غيره
 لان النبي لم يفعل كذا في الثانية فركعتيه

جمعا
 طه صلواته عليه وسلم

ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة
 في العيدين من ركعة قيد بقوله قبل
 بعد ذلك ويكبّر في الركعة الثانية
 في الثانية فركعتيه

تقدمه
 في تكبير كونه

ما يصلي الا طمعه ولم يصل قبل

في كبريات العيد من خطبة بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صلوة الفطر
 واحكامها ومرفقات صلوة العيد مع الامام لم يقرأها فان غم الرطلان على الناس
 وشهدوا عند الامام برؤية الرطلان بعد الزوال صلى العيد في الظهر فان غم
 عند ريعه من الصلوة في اليوم الثاني لم يقرأ بعده ويستحب في يوم الاضحية ان يتصل
 ويتطيب ويؤخر الاكل حتى يرفع من الصلوة ويتوجه الى المصلي وهو
 يكبر ويصل الاضحية ركعتين كصلوة الفطر ويخطب الامام بعدها خطبتين
 يعلم الناس فيها الاحكام ويكبّر التثنية فاذا حدث عذر يمنع من الصلوة
 في يوم الاضحية صلاحها مع من الغدا وبعد الغدا لا يصلها بعد ذلك تكبير
 التثنية او تكبير صلوته في يوم عرفة وافرغ عقب صلوة العشر يوم
 العشر عند الركعة وقال ابو يوسف ومحمد لا صلوة العشر في الاضحية او في
 تكبير التثنية عقب صلوة المفروضة وصنفان يقول الله اكبر الله اكبر
 لله الا الله والله اكبر الله اكبر الله اكبر **فصل** في صلوة الكسوف او الاستسقاء
 الشمس صلاها بالناس ركعتين كركعة التلاوة في كل ركعة ركوع واحد وعندها
 واحد ويطول القراءة فيها ويخفي عندها وقال ابو يوسف ومحمد لا
 يجهر ثم يدعو بعد التثنية في الشمس ويصل بالناس الامام الذي يصلي امام
 او يكشف

اذا اكشفت

او يكون توطئة

او يكبر في الركعة الثانية
 او يكبر في الركعة الثانية

قوله في الركعة الثانية
 او يكبر في الركعة الثانية

بالجمعة ان لم يجتمع صلوا بالناس فراهي وفي ضيق الجماعة وانما يصلي كل واحد
 بنفسه في الكسوف واخوف فليتب بالصلوة الاستسقاء قال ابو
 بكر استسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلوا بالناس وحدان جاز ولا
 وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار وقال ابو يوسف وفيه يصلي الامام
 في خطبة يستقبل القبلة بالدعاء والقبلة
 راء ولا يقبل القوم اذ يقيم ولا يخبر اهل الذمة بالاستسقاء
 قيام شهر رمضان يستحب ان يجتمع الناس في شهر
 رمضان بعد الفتيان فيصلي بهم الامام خمس ترويات في كل يوم
 سليمان جليل كل ترويتين مقدار تروية ثم يوتر بهم
 ولا يصلي الوتر في جماعة من غير شهر رمضان بالصلوة
 اذا اشتد خوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة بالادب
 وطائفة خلفه فيصلي هذه الطائفة ركعة وسجدة واحدة
 ويسمى السجدة الثانية مضت هذه الرواية بعد وفاته
 تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدة واحدة
 وسلم ولم يسجدوا معه بعد الرواية بعد وفاته الطائفة
 اي في صلاة

ولا يؤمن جماعة خارج رمضان
 والوتر لو الجماعة في الغرض لم
 يصلوا التراويح بجماعة هـ

التراويح ستة مائة ركعة مع الجماعة
 اذا صلى التراويح في بيت بغير جماعة
 لا يكون التراويح بل يكون تلووناً
 سبوحاً

وصفة الصلاة كان التلووناً من فاجه
 وصفة الصلاة كان التلووناً من فاجه
 على السجود لا يسجد على الارض كافي

وصفة الصلاة كان التلووناً من فاجه
 في بيت بغير جماعة التراويح
 في بيت بغير جماعة التراويح

ووضوا الوجوه العذق وجاءت الصلاة الاخر
 فصلوا ركعة وسجدتين بقراءة في تشهد واحد
 فصلوا وصدان ركعة وسجدة واحدة وشهدوا او سجدوا
 كان الامام معهما صلوا بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين
 ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة ولا يقبلون
 في حال الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلوة وان اشتد الخوف صلوا
 ركبان وحدان يؤمون بالركوع والسجود لا اي جهة شؤا او اذ لم
 يقدر على التوجه الى القبلة بالصلوة
 الى القبلة على شقة اليمين ولحق الشراة يميناً فان مات شقوا الشقة
 وغضوا عينه الى الارض فاذا ارادوا ان يمسكوه على سريره
 وجعلوا على عورته خرقة وتنزعوا ثيابه وضوء كوضوء الصلوة
 ولا يمسكوه ولا يستشف ثم يغسل الماء عليه بغير سريره وقرا ويغسل
 الماء بالسر او بالحنفي فان لم يكن في الماء القراء ويغسل كونه كونه
 بالحنفي ثم يصبغ على شقه اليمين بالماء والسر حتى يسري
 ان الماء قد وصل الى العايلي تحت منه ثم يصبغ على شقه اليمين فيفعل
 فيفعل حتى يرى ان الماء قد وصل الى العايلي تحت منه لم يجز يسجد
 اليه ويكسح بطنه مسحاً ايقافاً فان خرج منه شئ غدا لا يعيد غسله

١٤

او كسفة ولا يتركها
 الميت لا يطعمه
 ولا يستنشق ولا يغسله
 ولا يمسح عليه
 ولا يمسح على راسه
 ولا يمسح على راسه
 ولا يمسح على راسه

ثم ينشفه فرقة ثم يجعله في الكفان ويجعل اخطوطه على راسه وحجته والكافور على راسه
 والسنة ان يكفن الرجل في ثلثة اقواب ازار ومقيض وفاقه فان اقتصر او
 على ثوبين جازوا اذا ارادوا اللطف اللقافة عليه ابتداء بالجنب الايسر فالعقب
 ميت عليه ثم بالجنب الايمن فان خافوا ان ينثر الكفن عنه عندوه
 وتكفن المرأة في ثلثة اقواب ازار ومقيض وخمار وخرقة ترتبط بها فوق
 ثديها فان اقتصر او على ثلثة اقواب جازوا بغير الخمار فوق المقيض تحت اللقافة
 ويجعل شوها على صدرها ولا يقفن فرقة ولا يقفن شوها ولا يمسح على شوها الميت
 ولا الحية ويجعل الاكفان قبل ان يدرب فيها وترافا فرغوا من هذا الصلوة على
 واول اناس بالصلوة السلطان ان حضرفان لم يحضرفا حب
 تقيم امام الحي ثم الولي فان يصلي عليه غير الولي الحمد والصلوة اعادوا له
 وان صلح الولي لم يحضر ان يصلي لاحد بعده ومن دفن ولم يصلي عليه صلح
 على قبره عالم بمقتضى ثلثة ايام في الترخيم سبعة ايام في الصنف والصلوة
 بعد ذلك يقيم الصلح كداء الصدر والصلوة عليه ان يكبر تكبيرة واحدة
 عقبر بان ثم يكبر تكبيرة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه
 للمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم ولا يرفع يديه الا في تكبيرة الايام فقام بها

ولا يصلي

ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة واذا حملوه على سريره اخذوا بقوائم دورته
 الاربع ويمشون مسرعين دون الخشب فانما يقولوا اقبوه كره للناس ان
 يجسوا قبل ان يوضع من اعناق الرجل ويجوز القبر ويلج ويدخل الميت القبر
 محاملي القبلة واذا وضع في حده قال الذي يقفوسه سم الله وبالله وعلى علمه رول
 ويوجهه لا القبلة ويجعل العقد ويستوي اللسان عليه ويكره الا ان يتركه في القبر
 ولا يمسح بالقبض ثم يراى بالتراب عليه ويقيم القبر ولا يسطح ومن استعمل
 بعد الولاوة فرقة ولم يصلي عليه **باب** الشريعة في قتل المذنب
 او وجد في الملوك قتيلا وبه انه الجراحة او قتل المسلمون ظلمي ولم يجب
 بقتله مية فيكفن ويصلي عليه ولا يغسل واذا استشهد يجب غسله عند
 ابيه وكذلك الصبي والاجنون وقالوا لا يغسلان ولا يغسل عن الشرب
 منه ولا ينزع عنه ثيابه وينزع عن الغرة والظن والحشوة والسلام
 ومن ارتش غسل الارثا ثلث ان ياكل او يشرب او يداوى
 او يبقى حيا حتى يكفي على وقت معلق وهو يغفل او ينقل للموت
 فهو حي ومن قتل في حدة او قصاص غسل ويصلي عليه ويؤتى من الباقى
 او قطع الطريق لم يصلي عليه **باب** الصلوة في القبلة الصلوة في القبلة

او يمسح على راسه
 او يمسح على راسه
 او يمسح على راسه

او يمسح على راسه
 او يمسح على راسه
 او يمسح على راسه

او يمسح على راسه
 او يمسح على راسه
 او يمسح على راسه

جائزة فرضا وفلها فان صلى الامام بجماعة فجعل بعضهم طهرهم والآخر الامام
 جازون جعل منهم وجه الامام جاز ويكره ومن جعل منهم طهر حال وجب الامام
 لم تجز صلوة فان صلى الامام في المسجد الحرام تخلف الناس حول الكعبة
 وصلوة ا ب صلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام
 جازت صلوة اذا لم يكن في جانب الامام ومن صلى على ظهر الكعبة جازت
 صلوة **كتاب النسيئة** الزكوة واجبة على كل مسلم البالغ
 العاقل اذا ملك نصابا ملكا تاما و حال عليه احوال وليس عليه الجحون
 والمكاتب زكوة ومن كان عليه دين يحيط به فلا زكوة عليه وان كان
 ماله اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابا وليس ماله السكنى
 وشيا بالبدن واثاث المنازل وروا بالركوب وعبد الخدمه وكالا
 الاستعمال زكوة ولا يجوز اداء الزكوة الابنية معاذرة للاداء
 او معاذرة لغرض مقدار الواجب من صدق بجميع ماله لا ينوي زكوة
 سقط فرضها **باب** زكوة الابل في اقل من خمس ذره صدقة
 فانه ابلغت في سائمة و حال عليها احوال فقيرها ثلثة اشبار
 فاذا كانت عشر فقيرها ثمان الى اربع عشرة فاذا كانت خمسة
 فقيرها

هذا هو النسيئة
 في النسيئة
 في النسيئة
 في النسيئة

فقيرها ثلثة نسيئة الى خمسة فاذا كانت عشرة فاذا كانت عشرة فاربعة اشبار
 وعشرين فاذا كانت خمسة وعشرين فقيرها بنت مخاض الى خمس اشبار
 فاذا كانت ستا وثلاثين فقيرها بنت لبون الى خمس اشبار فاذا كانت
 ستا واربعين فقيرها حقة الى ستين فاذا كانت احدى وستين
 فقيرها جذعة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين فقيرها بنت لبون
 الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين فقيرها حقان الامة وعشرين
 ثم تساقا الفريضة فيكون في النسيئة ثمانية اشبار وعشرين
 ثمان وعشرين فاذا كانت ثلثة اشبار وعشرين فاربعة اشبار وعشرين
 وعشرين بنت مخاض الى امة وخمسين فيكون فيها ثلثة حقا
 ثم تساقا الفريضة في النسيئة ثمانية اشبار وعشرين
 ثمان وعشرين فاذا كانت ثلثة اشبار وعشرين فاربعة اشبار وعشرين
 وعشرين بنت مخاض في ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت
 مائة وست وتسعين فقيرها اربع حقا والى عاتين ثم تساق
 ابدان تساقا في النسيئة التي بعد المائة والى عاتين والى عاتين والى عاتين
 فيه سواء **باب** صدقة البقر في اقل من ثلثين من البقر صدقة

التيق الذي تم عليه الحول والتبوع انشاه واليه
الذي تم عليه الحول ان وللمسته انشاه ههنا

في مائة وعشرون بيتاً ومئتان
أو مائة وعشرين بيتاً ومئتان
أو مائة وعشرين بيتاً ومئتان
أو مائة وعشرين بيتاً ومئتان
أو مائة وعشرين بيتاً ومئتان

فاما كانت تسكن سائمة وحال عليها الحول ففيلو تبيع او تبيع وزار بعلي
 مسكن او مسنة فافراوات على الاربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك
 الا تسكن او تسنة فافراوات على الاربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك
 عشرة مسنة وفي ثلثة اربعة عشرة مسنة وقالوا لا تسكن في الزيادة حتى تبلغ تسكن
 او تسنة فيلوفها تبيع او تبيعان او سبعة مسنة وتبيع وفي ثلثة

مستأن وفي تسعين ثلث التبعة في حانة تبعها من مائة وعلا هذا
 بتغير الوضوء ابدان كل عشرة على تسع المائة واجزاء التبعة سواء
باب صدقة الفم في كل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت
 اربعين سائمة وحال عليها اكل فقيرها شاة الرحانة وعشرين
 فاذا زادت واحدة فقيرها شاتان الرماطين فاذا زادت واحدة
 فقيرها ثلث شاة فاذا بلغت اربعة مائة فقيرها اربع شاة ثم في كل
 شاة والفان والموفية سواء **باب** زكاة الخيل اذا كانت

اخیل سائمه زکورا و انانثا و حامله علیها احوال مضاجرها باخیان
 اعطی عن کل فرس و یارگاوان شاة و قوتها و اعطی عن کل مائی و درهم
 مخم و درهم و این فی زکوها من ذکوة و قال لا ذکوة فی اخیل و لا فی
 نو البغال

قیرطان یوزار باغ
مشقال یوزار باغ

في البغال والحجيرة الا ان يكون للبقية ولي في الفصيلان والتملان والتملاني
صدقة عند الجرح ومحمد الا ان يكون معها كيار وقال ابو يوسف في غيرها

واحدة منها من وجوب اليقين فلم يوجد فيه المصدق اعلمتها وورد الغرض
اؤاخذ دونها واخذ الفضل ويبرز وقع القيمة في الروح وليس العامل الى عامل
والعلوف صدقة ولا يافذ المصدق في خيال الحال ولا يافذ الكسوة

و من كان له نصيب فاستفاد انشاؤه من فضله اليه عالم فركاة في
والتمتع به كسب الرعي في اكثر حوله فان علوها نصف كحل
واكثر فلا روة فيه والركوة عند الجح و ايجو سفالة في النصيب

دون العفو وقام محققها زكوة واذا ملك المال بعد وجوب
زكوة سقط الفرض وان قدم الزكوة على الحوائج وهو كالمقتضى
زكوة الذهب لثمنها ^{بدره} من عشرة مثقالا صدقة

فاما كانت عنبرين متقلا و حال عليها كحل فغيرها نصف فتقال
ثم لكل اربعة مثقال قيل قيرطان و ريفي و من اربعة مثقال
قوة عنبرين و من الاكث في الزاوية

الفضة والالينة منها الزكاة **باب** زكاة الفضة ليس
وخلينها كالمشايخ
بنت على صاوت

[illegible]

[illegible]

(Faint handwritten Persian script)

117

اور طب

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

۱۰۰

باب في وجوب الصيام في شهر رمضان
وذلك ان الله تعالى افترض على المسلمين

هذا هو شهر رمضان المبارك الذي افترض الله تعالى على المسلمين الصيام فيه
وذلك ان الله تعالى افترض على المسلمين الصيام في شهر رمضان
وذلك ان الله تعالى افترض على المسلمين الصيام في شهر رمضان

شريعة الواجب العمل في رتبة السلال برجله كان او امرأة من كان او غيرها
وان لم تكن في السلال لم تقبل الشهادة وادق برهانه هو كبريق العلم في يوم
ووقت الصوم من بين طلوع الفجر الى غروب الشمس الصوم هو الامتناع
عن الاكل والشرب اجماعا نهرا مع النية فان اكل الصائم او شرب
او جامع ناسيا لم يفسد فان ظن ان فلك من الصوم فاكل بعد فلك
متعمدا فعليه القضاء وان لم يفسد او نظر او امرأة في نزل او اهل او
او اكل او شرب لم يفسد وان اكل بقليل او لم يفسد القضاء ولا كان
عليه الا باليس بالقبلة او امن طاعة في يومه او امن يا من وان رجع اليه
لم يفسد وان استقام على ما افترض عليه القضاء ومن ابتلع الحبيبة والجد
او يتساوى به فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظهار ومن جامع
دون الفرج بهيمة في نزل فعليه القضاء ولا كفارة عليه ليس في الصوم
في غير رمضان كفارة ومن اعتق او استقط او اقط
او نسي او اوى جائعة او امته به او اوى فوصل الى جوفه او ماله
فان اقط او اوى لم يفسد شرا به وقال لا يفسد في بطنه ومن راق
الى سكران

الامام

ووقت
وقت

فعليه القضاء
ووقت الكفارة

او جامع

باب في...

باب في وجوب الصيام في شهر رمضان
وذلك ان الله تعالى افترض على المسلمين

بغيره لم يفسد ويكره له فلك ويكره للمرأة ان يصفى للطعام لصبيها تصيب ويصفى
العكس لا يفسد للصائم ويكره فلكه في زمان مريضه ومضان في حق ان صام
اذا او مرضه اقطر وقضى او صامه ان كان مسافرا لا يستفد الصوم
فصوم افضل وان اقطر وقضا جاز وان مات المريض والمسلم
وصى على اهل ايم لم يضرهما القضاء وان صام المريض واقام ثم مات لم يضر
القضاء بقدر صحة والاقامة وقضا رمضان ان شاء فله وان
تابه وان اقره مع دخل رمضان اقر صام رمضان الثاني وقضى
الاول بعده ولا فدية عليها ولا حل ولا كراهية انما صام على اولها
اقطرنا وقضا ولا فدية عليها والشيخ الفقيه الذي لا يعذر عن الصيام
يفطر ويطلع لكل يوم مكينا حتى يطعم في الكفارة وكفارة على قضاء
رمضان فاصح بان يطعم عنه وليه لكل يوم مكينا نصف صاع من
بر او صاع من تمر او شعير وان لم يوص له لم يلزم الوتره ومن دخل في
صوم التطوع ثم افسد صامه صافا فلا يلزمه البطي واسلم ولم يلزمه صام
قضا ولا كفارة في يومه الكافرة رمضان اسكافية يومها وصامها
بعد يومه يقضيها ما مضى ومن اغتر في رمضان لم يقض اليوم الذي مضى
عليه

باب في...

جیب ایک خلاصہ بریں سور

کتاب

الاغنى وقصص ما بعده واذا افاق الجرح في بعض دنشاتي فامض عنه وصام ما بقي منه
 واذا احاطت المرأة افطرت وقفت اذا طهرت واذا وقع الماء في فمها
 او طهرت اى انقضت في بعض النوااس كما بقية يومها وفتى هو فظن
 ان العجز لم يطلع او افطر وهو يرى ان الشمس غابت ثم تبين ان العجز كان
 قد طلع وان الشمس قد توبت ففقه في كل يوم ولا كفارة عليه وفي رأى الكمال
 لم يخطئ وجهه وان كان في السجعة لم يقبل في هلاله والخطا الشراة
 وجليته او رجل او اتيان وان لم تكن بالسجعة لم يقبل في شراة
 جماعة يقع العلم بخبرهم **باب** الاعتكاف الاعتكاف مستحب
 اللب في المسجد مع الصوم ونسبة الاعتكاف وحرم على المعتكف الوط
 والادوية والابتنج في المسجد الا كاجة الان والجمعة ولا ياب
 يسبح او يتابع في المسجد غير ان يحفر السعة ولا يتكلم الا بحم
 ويكره له المصمت فان جامع المعتكف ليلة او نهار ابطال اعتكافه وفي
 عتائف اعتكاف ايام الزف اعتكافها بليا لها وكانت متسقة وان
 لرحالة الساب **كتاب الحج** واجب على الامراء والباغيين القضاة وال
 اذا قدروا على الزاد والرحلة فافضل عن المسكن وما لا يرد عن

نور مخمور بوز اود د ک جهان کس قبل مدد بام حال

اجل چمکه را سوزن فن کون بود در صاعقه

طاعت الله بوامد الحسن بن قنبر مدني استخار

شیطان الجہنمی بنفسہ قلمی خلاصی فی ذیون

بی چراغ قولر بکونه سن قبله مامستان

شدن کمر سگرم عطا عه بزود کمر و حرم کف

وکنند یوزن کافران سن قیامت امام زمان

فانتم رزقهم به و انهم هم رزقكم به و انهم هم رزقكم به

در کتب دیگر در بیان این امر تصریح شده است

و من بعد از آنکه در میان ایشان
و من بعد از آنکه در میان ایشان

در این کتاب

بح بغيرهما الا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلثة ايام والواقف التي لا يجوز

قال ابن عديم من رفع رأسه قبل الامام لا يقبض

وَالدَّيْبُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَرَّاسٍ خَيْرُ نَزَقٍ لِّأَبْنَيْ عَمِّ الْعَالِمِ الدَّيْبِ

ولتر في الاخرة قال النبي ٤٠ من قتل اقلق فقد قتل سبعين نبياً

کلمه یقین افره زمان سن قبل مدیه پامستان

نور غفران یوزاود دل جهان کس قبل مدد بام حال

بجمل اچکدر اسر نف کون بود در صاغسر

طاعت الله بوامر الله عز وجل من قبله يا مستعان

شیطان الجده یوتقه قدر فلا حایق زیون

بی چراغ قورلر بولونه سن قبلهده ماسنهان

سند ان کلمہ را سبب ان معنی

بوالکشف یوزن کافراہ سن قبلہ مد مامستان خان

فانتم وندیدم که در کمال او غنیمت یافته ایم

[illegible]

... و ...
... و ...

باب فی بیان در باب

عالم باقر فرشته سلطان شمس الدین یوسف بن محمد بن فرخ فرزند اول توکمن بن جغتای
رضی الله عنه یا مهربان یا شمس سلطان صفا و صبا بنده سلطان مرصفا

عبدالله بن باقر

18

25.

وہمستاد

قطرها في النمل فان سفلها نملها على النمل فسد البسيع ولا يكون الا بسيع ثمرة و
يستثنى منها الرطلا المعلومه ويكون بسيع المحطه في سفلها واما البقلاء
في قشرها واما البسيع في الرطلا واما البسيع في الرطلا واما البسيع في الرطلا
او ناقول الثمن على البايع واجرته وزان الثمن على المشتري ومن باع سلفه
بثمن قيل للمشتري ارفع الثمن او لا واولا ارفع الثمن قيل البايع سلم

المبيع ومن باع سلفه بسلعة أو شيئا بثمن قبلها سلفه في البيع
معاً فبإر الشئ طهيار الشئ طهياراً للبائع وللمشتري ^{أو البائع والشئ}
التيارات الأيا فامونا واليكون أكثر من ذلك ^{أو أكثر من ذلك} وقال ^{من ذلك}
يكون ^{أو أكثر من ذلك} ^{أو أكثر من ذلك} ^{أو أكثر من ذلك} ^{أو أكثر من ذلك}
من مال فان قبض المشتري قبل دفع ثمنه فبإر البائع ^{أو البائع}
لا يمنعه فروج المبيع من ملكه البائع إلا أن المشتري لا يملكه ^{أو البائع}
وعند فحى يملك فان سلك في يده يملك بالثمن ^{أو البائع}
الغير بنفسه في ان يفسد في يده الغير ^{أو البائع}
جازه وان فسد لم يجر إلا ان يلقى بالأفراط ^{أو البائع}
ولم ينقل الا ورثته ومن باع عبداً علة فبإر ^{أو البائع}

۸۴ خیابان

عن خیار

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنْهُمَا يَكْفُرُ بِمَا فِي يَدَيْهِمَا يَكْفُرُ كُلٌّ بِمَا كَفَرُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ

باب في بيع

قال الشافعي في خيار ان ثلث افد ببيع الثمن وان ثلث ترك خيار الرؤية
 ومن اشترى شيئا عالم بوجهه فابيع عليه فلا خيار اذا رآه ان ثلث
 افذه وان ثلث تركه ومن باع شيئا لم يعلم بوجهه فلا خيار له وان نظر
 الى وجه العبرة او الى ظاهر الثوب مطلقا او الى وجهه الى رية او الى وجهه لانه
 او كثرها فلا خيار له وان ارى شيئا من الدار فلا خيار له وان لم يشر
 سوي يوتاه بوجهه الا في شراؤه فبغيره لا خيار له ان اشترى شيئا
 يستطاع فيه ان يملكه البعير او ان يملكه يوفى بالجملة ان كان
 يوفى بشئ او بوقت او كان يوفى ببدون ولا يستطاع فيه وفي الغفلة
 فحق بوضوئه ومن باع ملك غيره بغير اذنه فالملك بالخيار ان شاء
 اجاز البيع وان شفع ولا جازة الا ان كان المفقود مبيعاً مقبلاً
 ان يملكه ومن راسه الشوبحين فاشترى بها ثم راعى او جاز لان يوفى
 في او يافد ببيع الثمن ومن مات وله خيار الرؤية بعطل فيه لم يستقل
 الا ورثته ومن راعى ثيابه ثم اشترى بغيره فن لان الصفة التي راعاه
 فلا خيار له ان يوفى بغيره فلا خيار له في راعاه الا اطلع
 المشتري بوجهه البعير فلو خيار ان ثلث افد ببيع الثمن وان
 ثلث تركه

استحب الله وشارع تصدقوا على شرايع

شارعه وبارك الله فيكم وبأذن النصيب وكل ما او بنقصان الثمن
 مضاعفة التي رة فهو بيع والاياد والبول في العرش والسرة عيب
 الا في الصغير ما لم يبلغ فاذا بلغ عليه عيب فحق بيعه بوجهه
 والي الذي يفرق بين الجارية وموت العظم الا ان يملكه الزنا عيب
 قوله ان يملكه الزنا عيب وان احدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب كان عند
 البعير فليان يرجع بنقصان العيب الاول ولا يرجع البعير ان يرضى البعير
 ان يافذه بغيره وان قطع المشتري في اذنه وجعل اذنه كسوي يوقى
 بغيره ثم اطلع على عيب كان عند البعير بآفته يرجع بنقصان العيب
 ان يافذه بغيره من اشترى بغيره في عتق او مات ثم اطلع على عيب
 كان عند البعير يرجع بنقصان فلان قبل ان يشرى بغيره او كان
 طلع فأكله ثم اطلع على عيب علم يرجع عليه شئ في قول له جنيته
 رجاسه وقال يرجع بنقصان في الاكل ومن باع بغيره فبغيره
 من اخرتم ربه عليه عيب فان قبله بغيره القاض فلان يرضه علم
 بايعه الاول وان قبل بغيره بغيره القاض فلان يرضه علم بايعه
 الاول ومن اشترى بغيره بغيره البعير البراءة من كل عيب

وايضا بالخيار المبيع ينقص رايحة الثمن والذوق
 بالذوق المبيح ويحكم الثمن ينقص رايحة الا بطل
 سرة مطلق

في الجارية مودع العظام في

ان يافذه بغيره وان قطع المشتري في اذنه وجعل اذنه كسوي يوقى

والنفس

الذي يملكه البعير

باب البيع العتق

فيلزم فيه بيع بالمال بسمي العتق لم يبيعه
 ان كان الموطنين او كلاهما من فاليبيع فانه كالمبيع المستر او
 بالدم او بالخر او بالمختار وانه كذا اذا كان من مملوك كالمحرر وبيع المملوك
 والكتيب والمدبر فانه لا يجوز بيع المملوك قبل ان يبعها
 والبيع الطر في الهواء ولا يجوز بيع الحمل قبل الانجاب ولا بيع اللبن
 (وم الذرع والقصيف على ظر الغنم ولا نزع من ثوبه لا يبيع في
 سقني ولا طيرت العنق والبيع للزانية وهو بيع النزع على
 رة كالتفيل بمجرى ممره متكررا ولا يجوز بيع باقة الحبوب واللاته ولا
 يجوز بيع ثوب من ثوبي اذا كان من جن واحد ومن باع عبدا على ان
 يقتله المشتري او يبيعه او يكرهه باع امره على ان يستولى فاليبيع فانه
 وكذلك لو باع عبدا على ان يقتله المشتري او يبيعه او يكرهه باع امره على ان يستولى فاليبيع فانه
 مئة معلومة او على ان يوقض المشتري مائة او على ان يهدى له مائة
 فاليبيع فانه مئة معلومة او على ان يوقض المشتري مائة او على ان يهدى له مائة
 ومن باع جارية الاصلها فانه لا يبيعه الا بالاس ان شاء المشتري فاليبيع
 على ان يهدى له مائة او على ان يوقض المشتري مائة او على ان يهدى له مائة
 على ان يهدى له مائة او على ان يوقض المشتري مائة او على ان يهدى له مائة

لنقع عدم فاه الولد لا تباع
 ولا الذهب ولا الفضة
 المال وقطع عدم في المديون لا يبيع
 ولا يوهب وهو حسن من ثلث
 المال واما الماتت فلا ان تملك حقا
 حالي عقود عقدا

على ان يهدى له مائة

البياع

ومن باع جارية الاصلها

على ان يهدى له مائة

على ان يهدى له مائة

على ان يهدى له مائة

للك فيما نويت فرج وسرور ولا توحى السر

ومع الضاري وفطر اليهودي ان الم يوفى للنب بولا فذكرت والبوز
 ببيع الاخصاء والمدى والعتاق وقدم الحاج فان يرا فيها باسنى ط
 الاصل قبل ان يافه الناس في العتق والمدى وقدم الحاج فان يرا فيها باسنى ط
 فبيع كالمشتري ببيع العتق بامر البائع وخر عقد العتقين كل واحد منهما
 مالا من المشتري ببيع العتق بامر البائع وخر عقد العتقين كل واحد منهما
 واحد من النصف قدين فاني باع المشتري بعد قبض نقد ببيعه
 فان اعتقه هاز عتقه ومن ببيع بين صر وعبا وشاة فكيته وميتت
 بطل البيع بينهما ومن ببيع بين عبدا وعبدا ببيعه وغيره
 على البيع في عبده بجمعة من الثمن وبطل في عبده ونكاح كسوقه
 عدم عن النكاح عن السوم على شوام غيره ومن تلقى الجلب ببيع الى ضرر
 المبادى والبيع منه اذ ان الجمعة وكاف كسوقه ولا يفسد بين العقد من
 ملك مملوكين صفرين فانه خرق بينهما او كذا ان كان احداهما
 والاخر صغيرا يبيعه كرهه فذكره جاز العقد وان كان اكبر بين فلا
 يفسد بالتفريق بينهما الا اقاله فائنه في البيع بمثل
 الثمن الا اقل فان شرط اقل او اكثر فالشرط باطلا ويبرق بمثل

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

نحوه ودر تفرق تركه قله
 سوا ودر تفرق تركه قله
 ن

نحوه ودر تفرق تركه قله
 سوا ودر تفرق تركه قله
 ن

نحوه ودر تفرق تركه قله
 سوا ودر تفرق تركه قله
 ن

الثمن الاول وهو نصف من الثمن المتعارفين في بيع جديد في حق غير من قول
 ابن حنيفة رحمه الله وسواء كان الثمن لا يمنع من الاقالة وسواء كان المبيع يمنع منها
 فان سلك بعض المبيع جازة العقالة في باقية المراكمة والقيمة
 في المراكمة نقل ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول في زيادة
 ربح والتولية نقل ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول في زيادة ربح ولا
 نقصان والوضعية نقل ملكه بعقد الاول بالثمن الاول باقل من ثمن الاول
 ولا تصح المراكمة والتولية في بيع الموصوف بحالة مثل الكلب والموزن ويكون
 ان يفتى في المال اجرة القصار والصباغ والطراز في الفصل في اوجه
 حمل العلم والاداء في حق الغنم ولا يضمن نفقته بنفسه ولا اجره الى
 اهل الطيب العلم ويقول ان كان على بكذ او لا يتقبل شرايته بكذا
 فان اطلع المشتري على خيانتها في المراكمة فموجب ان يارسله اليه
 حينئذ رحمه الله ان شاء الله في جميع الثمن وان شافه وان اطلع على
 خيانتها في التولية سقطها من الثمن عند ابره وقال ابو يوسف رحمه الله
 يحط بحله وقال محمد لا يحط فيه مما كان له ان يارسله من شرايته مما ينقل
 ويكول لم يجر له بيعه حتى يقبضه ويكون بين العقد وقبل القبض عند
 ابره رحمه الله

فيها

يُرِيدُ هَذَا أَمْرَ تَفَكُّيرٍ وَتَدْبِيرٍ وَتَأْخِيرٍ

ابره رحمه الله و ابو يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز بيعه جازا من ثمن
 في البيع الارضي ومن اشترى مكيلا مكائلا او موزونا موازنة فمكن
 له او تم منه ثم باعه مكائلا او موازنه لم يثبت له ثمن من الابيعية
 ولا يملك منه حتى يعيد الكيل والموزن وان كان معه وحيدا وان كان
 مذكورا جازا يبيع قبل زوجه في قولهم حين والتم من في الثمن قبل
 القبض جائز ويكون المشتري ان يبيعه لبايع في الثمن ويكون
 البايع ان يبيعه في جميع ويكون يحط من الثمن ويتعلق الاستحقاق
 بجميعه فكذلك باع بثمن حال ثم اجملا معلوما صار مؤجلا وكل
 من حال اجملا صاحبه اجملا معلوما صار مؤجلا الا ان كان باع
 حيلة لا تصح **باب** البيع بالبراءة في كل كيل او موزون فان
 يبيعه بجزء متعاضدا فالتعاضد في الكيل مع الميزان والجزء
 في الكيل او موزون يجب مثلا بمثلا جازا لبيع وان تعاضدا
 لم يجر البيع ولا يجوز بيع الجدي بالارضي مما فيه الربح الا ان
 بمثلا وان تعاضدا لم يجر فان راعى الموصوف الجنب والغنى للضم
 اليه مثلا متعاضدا وان كان جازا او جازا من الثمن

كتاب الطهارة

فيها

فيها

لَا تَكُنْ مَحْذُورًا فَإِنَّ اللَّهَ يَكْفِي هَذَا وَغَمَّكَ

اع التفت

ببعض وقل الدخيل على البنا وكوز البنا بالخطة والرقب متفانلا
والا ربا بين المولى لا يبره ولا بين اسم وحريه في دار الحرب
بسم الله اسم جايه في كسيلة والموزونا والمعدوم
الاستفاوت كذا كوز والبعض في المدونة اذا اسقط لا يجوز
ورقة ولا يجوز اسم في كيو ان في الطرف لا في الجبل صعدا ولا في
اعط جونا ولا الرطب جونا ولا يجوز اسم في بين اسم
بم جونا في حيا القعد الامين الحمل ولا يصح اسم الامو جونا
ولا يجوز الا باجل معلوم ولا يصح اسم بمكيال رطل غنية ولا
بوزان رطل بعينه ولا في الطعام قرية بعينها ولا في الثمر في
خلة بعينها ولا يصح اسم غدا في رمة ارباع اشبع الشرايط
تكون في عقد جنس معلوم ونوع معلوم والصفة معلومة ومقدار
معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار الراس المال الا ان مما يتعلق
العقد على قدره كالمكيل والموزون والعقد الذي لا يختلف
تسمية المكان الذي يوفيه خبان كان له محل وموثقة وقال
ابو يوسف في حريه ما لا يحتاج الى تسمية راس المال

واذا اودع المالا في الفاضل وان اودع في دار الحرب والافضل التفاضل
وم ان كل شيء يقر رسول الله صلى الله عليه وسلم على حرم التفاضل كمالا في
ابدا وان ترك اسم المكيل في مثل النطة والشعر والتمه والبيع والاعا
يقر على حرم التفاضل فيه الذنا فهو موزون ابدا وان ترك النكس
الموزون في مثل الذنوب الفضة وكل ما ينقص عليه فهو محمول على عاقبة
النكس وعقد المرفى ما وقع على من الاثمان فيغير فيه فبعضه
في الجاهل مسواه بما فيه الرابح فيه التبين التفاضل ولا يجوز بيعه
فقط بالدينق والابا السوقي متفاضلا وكوز بيع الله بالجس
سندله و ابو يوسف رحمه الله قال لا يجوز الا ان يكون في التفاضل
الا في اكثر من اثنين ان كان من جنس واحد وكوز بيع الرطب ينفى
مظاهير في التفاضل بالدينق كوز لا ينفى بالزيت واسمها
الشربعة في جنس الشربعة والشربعة في الترمي في الترمي
واسم فيكون الدهن بمنزلة الزبابة بالشرب وكوز بيع الحما
فمختلف فبعض متفاضلا ولا كس البان البز والفهم بعضه

فهو مكيل في

ولا يبيعه فيه

فيكون الاسم شرطه والزيادة في مقابل
التزاف
ببعضه

فمختلف فبعض متفاضلا ولا كس البان البز والفهم بعضه
الابن في قوله
ببعضه
الابان في

الترك الذي قصدت تنال الخير

اذا كان معيناً ولا الايمان النسيم وبسند في موضع العقد لا يصح السلم منه قبض
 راس المال قبل ان يعارقه ولا يجوز التعرف في راس المال في السلم فيه
 قبل قبضه ولا يجوز الشك ولا التولية في السلم فيه قبل قبضه ولا يجوز السلم
 في الشيء الا سطرطاً وعرضاً ورقته ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخبز
 ولا بالسلم في اللبن والاجر اذا سمن لبنا معلوماً وكل ما امكن
 ضبطه صفة ومعرفة مقدار جاز السلم فيه وما لا يمكن ضبطه صفة
 ولا يوفى مقداره ولا يجوز السلم فيه ولا يجوز بيع الكتاب الغرض السبا
 المعتمد ولا يجوز بيع الخمر والخمر لا يجوز بيعه ولا يجوز بيعه الا ان يكون
 مع القرض ولا النخل الا مع الكوارث واسهل الذمة في البيات كالسليبي
 الا في الخمر والخمر ثم ضاعت فان عتقهم على الخمر كعقد اسم على العقبه عتقهم
 على الخمر ثم كعقد السلم على الشاة **باب** التعرف في عرف سوا السلم الا
 ان كل واحد من موضعين في الشاة فان باع ففته بغفته او فسه بانه
 سبه بغير الاصل بمثل وان اختلف في بؤصة والصباغت ولا بد من حمل
 قبضه - الموضع قبل الاخرى والا ابدع من الصعب لغفته جاز التساقل او
 بسبب التباين وان اختلف في عرف قبضه قبضه الموضعين او ادهما بطل
 العقد ولا يجوز

فهو مكيد

ولا يعبر بالحوار

فيلان الاصح شله والبريا

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

العقد ولا يجوز التعرف في الثمن العرف قبل قبضه ولا يجوز بيعه الا بصفة
 مجازفة ومن باع سيفاً بملا بائة درهم وصيلة فسون درهم فدفن من
 ثمنه فسين درهم جاز البيع كالقبوض صفة الغفلة وان لم يبين ذلك
 وكذا ان قل فذهبت فسين من ثمنها فان لم يبين فسين **باب** التساقل
 اختلف بطل العقد في الجيد والسيف ومن باع انا ففته بغفته ثم
 اختلف وقد قبض بعض ثم بطل العقد فبطل قبضه ومن قبض قبضه في السيف
 وكان الاثنا مشترك بينهما وان استحق بعض الاثنا كان المشترك بالثنا
 ان شاة البائة في كفة وان شاة درهم وان باع قطعة ثوبه فاستحق
 بعضها اذ ما بق كفة ولا قبله ومن باع درهمين وديناراً بدينارين
 ودرهمين بدينارين وجعل كل واحد من الدينارين معاً بدينارين فبطلت
 الدينارين درهمين بدينارين ودينارين بدينارين وكانت العشرة
 بمثلها والدينارين بدينارين ولا يجوز بيع درهمين بمائة درهم
 غلة بدرهم مائة درهمين اقلية واذا كان العايب على المراءى لغفته
 فبطلت ففته واذا كان العايب على الدينارين الذي سبه فبطلت بغير ثمنها
 من ثمن التساقل بغيره في البيت واذا كان العايب على الفضة فبطلت

ان كان لا يتقاضي في السيف

في البيع

بركة الله تعالى

شروطهم
باطنين
ولا ادريس
تاكلا
سوامع
ملون
سوامع
ولا تا

في حكمه وراهم والناظر في حكم العرفي وان استوى الصفقة والعش
انظر الوزن في ذلك فابقت بغيرها متساوية في البيع والا اشترى
بما سلفه ثم كسبت قبل القبض وتم كل الشئ المعاملة بها قبل القبض
وقال ابو يوسف رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه
يوم البيع وقال محمد بن قيس في ما قاله الشافعي في بيع
بالفلس النافقة وان لم يعين وان كانت كاسه لم يكره البيع
بما حتى يعينها والا ابايع الفلوس النافقة ثم كسبت قبل القبض
بطل البيع عندنا رحمه الله عليه في بيعه بدينار فلو كان
في البيع عليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس ومن اعطى المير
في درهمين قال اعطى بنصف فلو كان بنصف نصف الامت في البيع
في البيع عندنا رحمه الله وقال لا جاز البيع في الفلوس وبطل
فيما بقى ولو قال اعطى نصف درهم فلو كان بنصف الامت في البيع
البيع في قوله صحيحا وكانت الفلوس والنصف الامت في درهم
الرهن الرهن ينقص بالاكباب والقبول ويتم بالقبض
فانما اتي في الرهن الرهن ثم انما يميز بآثار العقد فيه وما لم يقبض
الرهن والرهن

استوع فيما عزممت فففيه خير على بركة الله تعالى

٢٨

للمرئان الرهن بان يرضى ان يرضى وان رجع من الرهن والاسلم اليه
فقبضه فففي ضمان المرئان ولا يرضى الرهن الا بدينين وهو مضمون
بالاقل فبعت من الدين فانما اسلمت بدينين وقيمة الدين سواء
صار المرئان مستوفيا الدين حكما وان كانت قيمت الرهن اكثر
من الدين فالفضل لمانته في يده وان كانت اقل منه فلكم ضمان الدين
بقدرها ورجع المرئان بالفضل ولا يجوز من المشاع ولا رهن ثمرة
على الراس النخل وون النخل ولا يزرع في الارض وون الارض ولا يجوز
رهن النخل والارض وونهما ولا يبيع الرهن بالامانة كما لا يبيع
والمضاربة ومال الشراكة ويبيع الرهن برأس مال الشراكة
الحرق والميسم فان سلك الرهن في الجمل المستديم الحرق السلم
فان سلك الرهن في الجمل المستديم الحرق السلم وصار المرئان مستوفيا
الدين حكما وان افترا قبل سلك الرهن بطل الحرق والزام
القبول وصنع الرهن يمدل جاز والمرئان ولا الرهن والمساكين
افدنه يده واهله فان سلك في بيعه فففي ضمان المرئان
يجوز رهن الدراهم والدنانير والكتيب والموزون والعدوم
الرهن والرهن

في قيمت

قبه

اعلم ما توجهت اليه ففيه الخير واليسر ان شاء الله تعالى

ثم بعد الحرة ولم يزل في المال وان اقر عبا وقصا من في المال وينفذ مطلقا
وقال ابو داود رحمه الله لا يخرج على السيد الا ان كان عاقلا بالغ عاقل وتعرف في المال
فان كان كان مبدرا منقرا يتلف ما غاير من في ولا مصلحة الا ان كان عاقل
قال ابو داود رحمه الله لا يخرج على السيد الا ان كان عاقل بالغ عاقل وتعرف في المال
سنة فان تعرف قبله لم تعرف في المال الا ان كان عاقل بالغ عاقل وتعرف في المال
الى مال وان لم يونس الم سيد وقال ابو يوسف رحمه الله لا يخرج على السيد الا ان كان عاقل بالغ عاقل
السيد وينبغي ان يعرف في مال فان باع شيئا لم ينفذ بغيره وان كان
في ماله اجازة اى كم وان استقر عند نفسه من ماله على العبد ان يسي
في فقه وان لم يواج امرأة جازها بها فان سمي الامم جاز من مزار
مهر مثلها وبطل الفضل وقال ابن بطينة رحمه الله لا يخرج على السيد الا ان كان عاقل بالغ عاقل
على اولادها اباها يولى من الم سيد ولا يجوز تعرف في ماله وتخرجه الزكوة
من مال السيد وينفق على ماله على اولادها الصغار وذو حية
ومن تجب عليه نفقة من روى النعمان فان اراد حرة الاسلام لم يمنعها
ولا يسم القاضى النفقة اليه كن اليه ثمنها انما لا يجزى نفقتها اليه
في المطلق الحج فان مرض واوصى طابو صب في القربة وابعد الم جاز

فيمن
ثمن وعشرين سنة

ارحام

الثلث فلا او بدفع ثمن الرهن مكانه والثلث من ان ينفذ الرهن
بنفقة زوجة وولده وفادته الذين في بيته في حفظه بغيره في بيته او او
وغيره في بيته او ان ينفذ الرهن في الرهن ضمن ضمن ان القضاة في بيته
او ان ينفذ الرهن في الرهن في بيته في بيته في بيته فان كان
في يد الرهن سكت بغيره في بيته في بيته في بيته فان كان
عاه الفقه واذا امت الرهن باع وبيته الم من وقضى الدين لم يسل
وصح نصف القاضى له وصح ان يبيع بغيره في بيته في بيته في بيته
الحج الاكبر الموبت الحرة العقيم والرق والجنون ولا يجوز
تعرف العقيم الا باذنه ولا يجوز تعرف في العبد الا باذنه ولا
يجوز تعرف في الجنون المفلوب بحال ومن باع من ماله لا يشترط
او اشترى وهو يعقل البيع والبيع في بيته في بيته في بيته
اجازة الا ان كان في مصلحته وان شاع في بيته في بيته في بيته
الحج الاقوال ولا لا فاعلى العبيد الممنوع لا يبيع ماله ولا يقر
على اولادها ولا لا مستحقا قايما وان اتفق الشئ لم يرها فاعلى
واما العبد فاقواله في بيته في بيته في بيته في بيته في بيته

قال ابن

جعلت هذا مكانه
على الدين وان كان الرهن
مستعبر استعمل العبد في
قيمة فقه

ثم بعد

نوشته شده است
حالا

ط ١٠٠

ان الله اعلم
بما كنتم تعملون

فكف ثلثه فماله وبلغ الفللم ببالا فللم والاجبال والاراضى او اوطى
فان لم يوجد فكف ثلثه ثمانية عشر سنة من اياه ٢ وبلغ الجارية بالاقلام
والحيض والجمل فان لم يوجد فكف ثلثه اربعين سنة وقال ابو يوسف
ومحمد بن حماد ان الفللم الجارية فثلثه سنة فدية بلحاذا ١ او اراهم
الفللم والجارية وامشك ارضها في البلوغ فعلا لا تدلفن قال
قولهما واعلم بالالفدين وقال ابو محمد لا يخرج من الدين على الفللم
وان اوجب الدين على رجل فطلب بزم ماؤه بمائة والخمسة
يخرج عليه وان كان له مال لا يتصرف فيه الحاكم ولكن يجب اياه حتى يبيعوه فدية
فان كان له مال لا يتصرف فيه الحاكم ففصلها عنه بغير امره وان كان وارثا
ولا فوائدها بالمال الفدية فدية وقال ابو يوسف ومحمد بن حماد ان اطلب
غرم الفللم على رجل ففصلها عنه بزم ماؤه ببيع والتصرف والا ففصلها عنه
بمال الغرماء وبيع ماله الفدية فدية ففصلها عنه بزم ماؤه ببيع والتصرف
وان اقر في الحال الجارية باقرار على نفسه فكف الفللم الدين والاراضى
في الحال وينفع على الفللم وطلب على زوجه واولاده الصغار وفوى
ارحمه وان لم يوفى للفللم وطلب بزم ماؤه بمائة ففصلها عنه بزم ماؤه
بالحاكم

واشکلام
هما احکام

درد

الطبيب

فان كان الميراث من قبل الوفاة

وان قل على كذا امر لم
لم يصدق

أوزمتي وقيلي

من امرهم وان قال له قل كذا وكذا او امرهم لم يصدق في اقل من
سنتين ودرهما وان قال له قل كذا وكذا او امرهم لم يصدق في اقل من
بالمانعة فيه قال قال عليه السلام في امرهم فقال تنزلني استخرا
او اجلس بها وقد فتنك بها فما وافقك من امرين فخذ به فصدق
المعول في الدين وكذب في الشاغل لم يدر الدين عملا ولا دين محقق المعول غالا
هل ومن امرين في شئ متصل باقراره مع الكثرة ولم يصدق سواء
استخرا الاقل او الاكثر فان استخرا الجمع لم يدر الاقراره وبطلت الكثرة
وان قال له على ما امرت وراهم الا دينارا او غيره فقله لم يدر ما امره الا بغير
الدينار او التغير وان قال له على ما امرت وراهم فقله لم يدر ما امره وان قال
لست اقبض من ثوبك الا بعد الميراث في القبر الميراثية اليه من اقبض وقال
ان شاء الله فقله باقراره لم يدر الاقراره ومن امرين ما الجارية
لم يدر الاقراره وبطلت الجارية ومن اقراره واستثنى به ولم يصدق
له الدار والبنان وان قال بنان هذه الدار والعوض فقله لم يصدق
قال ومن امرين في فورة لم يدر في الفورة ومن اقراره في فورة
لم يدر الدار لم يدر الدار فصد وان قال غصبت ثوبا في فورة لم يدر

جميعا وان

في هذا الامر خير وسعادة اذهب الى ما عزممت

١٢

بما وان قال له امرت في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
لم يدر امره وان قال له امرت في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
بغصبت ثوبا وبما غصبت ثوبا فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
بغصبت ثوبا وبما غصبت ثوبا فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
واحدة وان قال له امرت في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
عشرة لم يدر امره وان قال له امرت في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
الغائب وقال له امرت في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
اشترت من قلم اقبض فان حكم عبد بعينه قيل للمولى ان شئت سلم العبد
وفره الا اني والا فلا شئ فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
لم يدر الامر من امره وان قال له امرت في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
قول في تغييره ولو قال له امرت في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
وصب ما له من الجيد في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله
المفقة والمنقوص وان اقر له بسبق فقله للمنقوص والجفن والمبايل
وان اقر بحجة فلا العيب والكسوف فان قال له امرت في ثوبك فقله
قال له امرت في ثوبك فقله وان قال له امرت في ثوبك فقله

ووقعه هم
نما فقهتم

22

مصرف و مخ

افیم

بالألا جار

1919

الموقف معلوم
الموقف مجهول

لانیها

موتیہ و
جسٹس

E

شطح ما اقر به فرضه و

فِي هَذِهِ الْحِصَّةِ بَرَكَةٌ وَرَاحَةٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

[illegible]

۴۴

٣٥
 ويقطع جانبا من السهم فيقول شراخ الابرقة ويكوز اذوة الحم والجم والكموز
 اذوة الحم الحم والكموز اذوة مست السمن والكموز استيما
 على الاذان والجم كالغن النوع والكموز اجالة الشاع عند ابى حمز الشريك
 وقال ابو يوسف وحدهما الله اجالة الشاع جازفة في خبر الشريك
 ويكوز استيما الفيل بار ومعلومة ويكوز بطحما وكسوتها وليس
 لكبار المست بران يمنع زوجا من وجهها فان جل مكان لمكان
 يفسد الاجابة اذا خافوا على الصبي من النساء وعليها ان يصلح طعم
 الصبي فان ارضعه في المدة يدين شاة فلا اذوة وكل صانع لعبد الش
 في العائز كما القصار والصباغ فلان يكسب العائز بعد الفواعل من عملته يتبع
 في الابرقة ومن لم يعمل الش العائز فليس ان يكسب الابرقة كالجم والملاح
 واذا شغل على الصانع ان يعمل بنفسه ليس ان يستعمل غيره وان اطلق
 العمل فلان يستبرئ لعمل والا فاختلف الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب
 الثوب امرتك ان يعمل قبا قال الخياط قبصا وقال صاحب
 الثوب الصباغ امرتك ان تصبغه امر فتصبغه امفر قال قول فقال
 صاحب الثوب بع بينه فان خلق فاني اخطا به ومن قال صاحب لو

3

فَالسَّكُونُ فِي هَذَا الْأَمْرِ سَلَامَةٌ لَا تَبْتَحُ مَكَانَكَ
 ثُمَّ تَحْلِطُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَانَتْ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ لَمْ يَرَوْا لَمْ يَكُنْ فِي الطَّرِيقِ وَكَانَ فِي الْمَسْجِدِ

فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ فِي الْمَسْجِدِ فَالْشَّفَعَةُ لِلشَّرِيعَةِ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ سَمِعَ
 أَفْزَعُوا وَاجْتَرَأُوا الشَّفَعَةَ يَجِبُ بِمَقْعِدِ الْمُسْلِمِ وَتَسْمُ بِالْمُسْلِمِ وَتَمْلِكُ بِهَا
 هَذَا إِذَا سَمِعَ بِالْمُسْلِمِ وَهَكَذَا هَكَذَا وَهَكَذَا هَكَذَا وَهَكَذَا هَكَذَا وَهَكَذَا هَكَذَا
 فِي مَقْعِدِ الْمُسْلِمِ لَيْسَ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ كَانَ الْمُسْلِمُ
 فِيهِ أَوْ عَلَى الْبَيْتِ أَوْ عَلَى الْعَقَارِ فَإِذَا أَفْزَعُوا كُنْ سَتَوْتُ شَفَعَةً وَمُ
 تَقْطَعُ بِالشَّاهِدِ عِنْدَ بَيْتِ رَحْمَتِهِ وَقَالَ تَحْمِلُ رَحْمَتَهُ أَنْ تَمْلِكُ بِهَا
 بِعَدَالَتِهِ بَطَلَتِ الشَّفَعَةُ بِغَيْرِ عَدَلٍ وَعِنْدَ بَيْتِ رَحْمَتِهِ أَنْ تَمْلِكُ بِهَا
 بِمَنْ أَوْ بِمَنْ يَنْهَى بَطَلَتِ شَفَعَةُ الشَّفَعَةِ وَاجِبَتْ فِي الْعَقَارِ
 وَأَنْ كَانَ مَالًا يَتَعَلَّقُ بِالْحَيَاةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْإِيمَانِ وَالْعُرْوَةِ وَالسُّنَنِ الْمَكِينَةِ
 وَلَا شَفَعَةَ فِي الْقَوْلِ وَالْبَيْتِ الْأَبْيَعُ بِدُونِ الْأَرْضِ وَالْمَسْجِدِ الَّذِي فِي الشَّفَعَةِ
 سَوَاءٌ أَوْ أَفْزَعُوا الْعَقَارَ بِمَوْضِعِ سَوَاءٍ أَوْ بِمَنْ فِي الشَّفَعَةِ وَلَا شَفَعَةَ
 فِي الدَّارِ الَّتِي تَتَوَدَّعُ الرَّجُلُ عِنْدَ بَيْتِ امْرَأَةٍ بِهَا قَدَارٌ أَوْ بِمَنْ بِهَا مَرْحُومٌ
 عَدَاؤُهُ يَصِلُ مِنْهَا بِالْكَارِ أَوْ سَكُوتُ وَأَنْ صَالِحٌ بِأَقْرَابِهَا وَاجِبَتْ
 الشَّفَعَةُ وَإِذَا تَقَدَّمَ الشَّفَعَةُ إِلَى الْقَاضِي بِأَمْرٍ عَلَى الشَّيْءِ وَهَلَا الشَّفَعَةُ
 سَاءَ الْقَاضِي لِلدَّعَى عِدَّةً فَإِنْ اسْتَفْتِيَ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الشَّفَعَةِ وَالْأَكْثَرُ
 أَنْ يَفْزَعَ الشَّفَعَةَ

أَوْ بَيْتِ رَحْمَتِهِ
 أَوْ بِمَنْ عَلَيْهِ سَهْدٌ

أَوْ بِمَنْ عَلَيْهِ سَهْدٌ
 أَوْ بِمَنْ عَلَيْهِ سَهْدٌ

الشَّوْبُ بَطَلَتْ لَمْ يَزِدْهُ وَقَالَ الصَّانِعُ بِالْإِثْمِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَدِيقِ الشُّوْبِ
 بِعَيْنِهِ عِنْدَ بَيْتِهِ وَقَالَ الْبَيْتُ سَمِعَ رَحْمَتَهُ أَنْ كَانَ الصَّانِعُ وَرِيقُ الْمُسْلِمِ
 الْإِثْمُ وَالْأَمْرُ لَمْ يَكُنْ وَرِيقُ فَلَا إِثْمَ وَقَالَ تَحْمِلُ رَحْمَتَهُ أَنْ كَانَ الصَّانِعُ
 لَمْ يَكُنْ لَقَفَتْ بِالْإِثْمِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَدِيقِ الشُّوْبِ بِعَيْنِهِ عِنْدَ بَيْتِهِ
 بِالْإِثْمِ الْمُسْلِمِ فِي الْأَجَارَتِ الْفَسَادِ لِلتَّلَايُتِ وَالْمُسْلِمِ وَالْمُسْلِمِ
 فِيهِ الْمُسْلِمُ الدَّارُ فَعَلِيَ الْإِثْمُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ عِنْدَ بَيْتِهِ سَهْدُ
 الْإِثْمِ وَأَنْ وَهَبَ بِأَعْيَانِهِ بِالْكَفَى فَالْعَفْوُ وَأَمَّا الْجَارَةُ فَهِيَ الْمَالُ
 وَانْقَطَعَ شَرْبُ الْفَيْعَةِ وَالْقَطْعُ الْمَالُ فِي الرِّهَانِ انْقَسَمَتِ الْأَجَارَةُ
 لَمْ تَزَلْ الْإِثْمُ مَا سَكَنَ الدَّارَ اسْتَعْلَى الرِّهَانُ وَأَنْ مَاتَ أَحَدُ التَّوَقُّبِ
 وَقَدْ عَفُوَ الْأَجَارَةُ لَقَفَتْ انْقَسَمَتِ الْأَجَارَةُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا الْفَيْعَةُ
 لَمْ تَقْطَعْ وَيَصِحُّ شَرْطُ الْجَارَةِ فِي الْأَجَارَةِ وَتَغْنِي بِالْإِثْمِ كُنْ
 لَمْ تَقْطَعْ وَكَانَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 فَتَحَقَّقَ الْقَاضِي الْقَاضِي الْعَفْوُ وَالْبَيْتُ فِي الدَّيْنِ وَكُنْ اسْتَعْلَى بَيْتِ رَحْمَتِهِ
 عَلَيْهِ سَهْمٌ بِدَالِ الْأَيْسَرِ وَنَوْعُهُ وَأَنْ بَدَلَ الْمُسْلِمِ فِي الشَّرْطِ
 فَإِنْ كُنْ بِغَيْرِ **الشَّفَعَةِ** وَالشَّفَعَةُ وَاجِبَتْ لِلْمُسْلِمِ
 فِي نَفْسِهِ

فَإِنْ غَضِبَ
 فَاصْبِرْ

فِي السُّوقِ لَيْسَ فِيهِ قَدْ بَيَّنَّ
 مَالَهُ وَكَانَ اسْتَعْلَى
 أَوْ لَمْ يَكُنْ مَالَهُ

قال النبي صلى الله عليه وسلم من ضرب عاقوا الوالد
لدين بغير حق او بحق فقد ضربني

التي في السماء والارض يا عود
نبياء ان مرضى فلا يعود وان
مات فلا تقبل فلا
يدفن من مقابر المسلمين
ولا يطلى قاله ملعون في التوراة
والانجيل والزبور والفرقان
القيم صدق رسول الله
وجاء في القرآن ولا تقل لهما اق
او كانت الجحلا في الجنة

او كانت الجحلا في الجنة
جاء في التوراة والفرقان
القيم صدق رسول الله
وجاء في القرآن ولا تقل لهما اق
او كانت الجحلا في الجنة

التي في السماء والارض يا عود
نبياء ان مرضى فلا يعود وان
مات فلا تقبل فلا
يدفن من مقابر المسلمين
ولا يطلى قاله ملعون في التوراة
والانجيل والزبور والفرقان
القيم صدق رسول الله
وجاء في القرآن ولا تقل لهما اق
او كانت الجحلا في الجنة

التقوض في هذا الامر لصاحبه حفظ ونصيب

العرضي بشفيعه بقران يقوله بالشفيعه بطلت شفيعه وكيل البيعه
او ابيع وهو الشفيعه ولا شفيعه ليمكرك ان ضمن الدار على البايع
وهو الشفيعه وكيل المشتري اذا ابتاع وهو الشفيعه في الشفيعه
ومن باع بشفا الجار فلا شفيعه فيها الشفيعه فان سقط البايع
الجار وببت الشفيعه وان اشترى بشفا الجار وببت الشفيعه
ومن ابتاع الدار شفا فله فلا شفيعه فيها ولكل واحد من المتعاقدين
الشفيعه فان سقط الشفيعه وببت الشفيعه الا اشترى مني
فان لم اشترى مني وشفيعته في الشفيعه في الشفيعه في الشفيعه
شفيعته في الشفيعه في الشفيعه في الشفيعه في الشفيعه
بعض من شرط اذا اختلف الشفيعه والمشتري بالشفيعه فاقول قولك
المشتري مع يمينه فان اقام البيت فالبيت بيت الشفيعه من
ايه وحيده وانه لو كان البيت بيت المشتري والا
اعلم المشتري عن اكله اعي البايع اقره ولم يقبض الثمن اقره
الشفيعه بما قاله البايع ولم يلتفت الى اقول المشتري ولم يلتفت
الى اقول البايع واذا اقال البايع على المشتري بعض الثمن

البيتان م

ال

العرض

وبذلك لا يشك في ان احد عملها دون الاخر فالشك بينهما انهما
 واما الشك في الوجه فالقولان يشتركان في انهما على ان يشتربا
 موجودهما وبيعا فتصح الشك على سبيل واحد وكل واحدهما وكيل لا ف
 فيما يشترى وان شرط ان يلقى المشتري بينهما نصفين فالبيع
 كذلك لا يجوز الشك والامتناع في الافتتاح والامتناع
 وما اصابه كل واحد منهما او احتجب او امتنع فاوله دون صاحبه
 واذا اشترى كل واحد منهما بغيره والافورونه يستفي عليها المال و
 عليه وثله الرواية ان كان صاحب الجمل وان كان صاحب الرواية
 فعليه وثله الجمل وكل شيء فاسدة فالبيع فيها على قدر المال ويكفل
 شها التفاضل وان مات احد الشريكين ما لا ف الا باقائه وان اذن
 كل واحد منهما فان ثلثه مناسن سوان علم باء او لا في قوله
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا لم يضمني فان علمت ضمن
 باب المضاربة المضاربة على الشك بما لم اعد الشك
 والعمل في الاوف ولا يبيع الا بالمال الذي لا يثبت الشك له في بيعه
 ومن شرطه ان يكون البيع بينهما مشاكا ولا يستحق احدهما ارجح
 مسحت ولا بد ان

في البيع على الشك في الشئ
 في البيع على الشك في الشئ

او ارته في جواب بطلت
 الشك في بيعه احد من الشريكين
 ان يكون زحمة

لها صبا ان يكون زكوة فاص
 كل واحد منهما
 المضاربة

انت بخير يا اخي لا تفقر ما انت فيه خير لك

مسحت ولا بد ان يكون مال مسحت الا المضاربة ولا بد ان
 المال فيه فافا هي المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان يبيع ويشترى
 ويب فردي بضع ويوكل في يتصرف فيه ليس له يدفع المال المضاربة
 لان ياذن له بالمال في ذلك وان فحق له بالمال التفرق في بلدين
 او في سعة بعينها لم يكره ان يبيع وزم ذلك وان وقت للمضاربة
 مدة بعينها جاز بطل العقد بعينها او المضاربة ان يشترى الا بالمال
 ولا بد ان لا يبق سيرة ان اشتراهم كان مشتركا لنفسه من المضاربة
 فان لم يكن في المال اربع جاز ان يشتريهم فافا في بيعهم متق
 غيرته فافا دفع المضاربة المال مضارب لم ياذن له بالمال في ذلك
 لم يضمن بالدفق ولا يتصرف المضاربة الثاني ضمن له فافا اربع ضمن
 المضارب الاول المال للمال فافا دفع المضاربة بالنصف باذن
 ان يدفعها بالثلث جاز فان كان ربا للمال قال له ان يدفعها بمضاربة
 طان رزق ابي حنيفة فافا من الماله نصف الربح والمضاربة بالثاني
 ثلث الربح والاول الثلث ان قال على ما ان رزقك ابي حنيفة
 فافا المضارب الثاني الثلث وما بق بين ربا للمال والمضاربة والاول

الا يشترى ويبيع
 بين

ان كان في المال اربع فليس ان
 يشتري من يبيع على ايام الشراهم
 هو ضمن مال المضاربة

نصفه وان قل على ما رزقك الله في نصفه ونصفه لك فذوقه المالا
 او مضارب بالنصف بالفان نصف الربح ولرب المالا نصف ولا
 شيء للمضارب الاول فان شرط للمضارب الثاني والثالث
 فرب المالا نصف الربح والمضاربة والثاني نصف الربح ويضمن
 المضارب الاول للمضارب الثاني مقدار السدس الربح في ماله واذا
 مات رب المالا والمضارب بطلت المضاربة واذا ارتد رب المالا
 عن الاسلام ونحوه بدال الحرب بطلت وان عزل رب المالا المضارب
 ولم يعلم بغيره لم يضره او باع بغيره فرب المالا وان لم يعلم بغيره لم يضره
 موفى فلان يبيعها لا يضمن العول من فركه لا يكون ان يشترى منها
 بشيء فان غلبه ورث المالا ماله او ما يملك قد نصفه في المالا
 ان يتوفى فيها اذا افرق في المالا ويؤدى وقد يربح المضارب
 فيه جبر الحاكم على اقتضاء الدين وان لم يكن له ربح لم يلزم الاقسام
 ويملك رب المالا في الاقتضاء وما سلكه في ماله المضاربة وان
 ماله الربح موزع على المالا فاذا ازال المالك على الربح كذا ضمان
 على المضارب فيه ان كان اقسم الربح والمضاربة بما اراه في
 المالا او نصفه

الذين يبيعون
 ان يكون من زكاة
 لها صواب ان يكون زكاة فالله
 كل واحد منهما
 مضارب

لا تحمل همهم وافعل ما نويت تجد خيرا بر اصبر

كله
 المالا او بعضه او الربح في يستوفى رب المالا فان قضيت كان بينهما وان
 نقص عن ربح المالا لم يضمن المضارب وان كان اقسم الربح وان نقص
 عن ربح المالا فليس للمضاربة ثم يضمنها فرب المالا يضمن الربح الاول
 ويكون للمضاربة ان يبيع بالنقد والنسيئة ولا يكون للمضارب
 ان يزوجه عبدا ولا امته ان يبيع من المالا المضاربة بل يكون
 الوكالات الوكالات كل عقد جائز ان يعقده الا ان ينفذ فان كان
 يوكلا به يكون التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق بايعها وبشئ
 منها ويكون التوكيل بالقبض الا في الحدود والمقاص فان الوكالة لا تسقط
 ببيعها ما عدا غيبته كل من الجور فان ابيع ماله لا يكون التوكيل با
 بالخصومة الا ان يرضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسير فثمة
 يوم فصد وقال محمد وابي هو يوفى بماله يكون التوكيل بغير رضا
 الخصم من شرط الوكالة ان يكون الموكل من غير ملك المتوفى ويملك الا
 حكمه والوكيل من يفعل القصد بقصده والا وكل الحر البالغ والمألف
 شلها جان وان وكل ابيها جوارا يبيع البع والشرى او عبدا
 جوارا جاز ولا يملك بها المتوفى ويتعلق بمركبها والقول ان يعقدها
 التوكيل

لله

لأن اقل العفو ثبت للشرب اليه وان رث
 والخامسة ان لا يبيعها بخلاف

الشرا
 الوكيل على فريدين كل عقد ينفذ الوكيل الغرض من البيع ^{والإجارة}
 فتتوقف ذلك العقد على تحققها بالوكيل دون الموكل في البيع ^{والتأجير}
 ينفذ المثل وبطلان المثل إذا اشترى موقوف البيع ويضم في
 عيب وكل عقد ينفذ الوكيل كالتكليف والخراج والصلح من هذا
 وإن وكل عقد ينفذ بالموكل دون الوكيل فلا يلزم الوكيل
 الزوج في المهر ولا يلزم وكيل المهر إذا اشترى المهر من المشتري
 بالمثل فلا يلزمه إياه قاض دفعه إلى جاز لم يكن الموكل أن يطلب
 ثانياً ومن وكل رجلاً بشئ أو شيء فلا يلزمه شيء منه وصلة من
 المال بأكمل أو كالتسعة فيقول له استع إماريت وإذا اشترى
 الوكيل وقبض المبيع ثم اطلع على عيب فلا يلزمه بالقيمة ما
 المبيع فريده فإن سلمه إلى الوكيل لم يلزمه إلا بإقائه ولو كان الوكيل ينفذ
 العرف والبيع ثم اشترى الوكيل منه قبل القبض بطل العقد ولا يلزمه
 رقة الموكل وإذا دفع الموكل بالشئ من ماله وقبض المبيع فلا
 يلزمه بالموكل فإن سلمه إلى المبيع فريده قبله في المال الموكل ولم يستطع
 المثل وإن لم يمتد بسوق في المثل فإن قبضه في سوقه كان مضموناً فمضاهي
 عند يوسف

فإن مح

لا تفضل إلا المشاورة أهل أه خير أصبر

عنده يوسف فمضاهي المبيع عند مضاهي الغرض من فريدين
 فليس لأحد أن يتصرف في ماله إلا أن يوافق أهله
 خصوصاً وبالطلاق زوجته بغير عوض أو يفتق عبده بغير
 عوض أو يره ودية منه أو يقضاه من عيب ليس الوكيل أن يوكّل
 فيما وكل فإن يأذن له الموكل أو يقول له عمل بك وإن وكل
 بغير إذن موكل فنفذ وكيله بغيره جازاً وإن عقد بغيره فمضاهي
 إجازة الوكيل الأول جازاً للموكل أن يوكّل الوكيل من أهله
 وأهله يبلغ الوكيل فمضاهي مكانه ويتصرف فيه جازاً حتى يبيع
 وتبطل الوكالة بموت الموكل لا فنيقن جنفاً مطبقاً ولما توارى
 الحرب تدار إذا وكل الكاتب ثم جازاً ولما توارى في عيبه كان
 فافترق فريده الوكيل وتبطل الوكالة على الوكيل أو له
 يعلم وإذا امت الوكيل أو لم يمت فمضاهي بطلت وكالة الموكّل
 وإن لم يمت به الحرب وتدار لم يزل يتصرف إلا أن يمتد
 مسمى أو من وكل بشئ ثم يتصرف للموكل فيما وكل به بطلت
 الوكالة الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له أن يمتد عند

مس

قال بالمال فالألفاظ التفسير

موضع دلو

عند يوسف

لَا تَكْفُرْ مَا وَدَّ مِنَ اللَّهِ إِلَيْكَ فَإِنْ فِيهِ خَيْرٌ أَصْبِرْ

ابن عباس رحمه الله وولده وزوجه وعبد ومكاتبه من باب ما لا يملك
 ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 والكل بالبيع يكون مبيعاً بالقبول والكثير من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 ومحمد بن الحسن لا يجوز بيعه بتقصان لا يتبع من العاقل من ثمنه ما لا يملك
 بالشيء يجوز بيعه بثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 ولا يجوز بيعه بالثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 المتعبد من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 وكل بيع عبده بثمنه نصف جازعاً من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 نصفه فالشئ موقوف على ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 عشرة ارطال لم يدرهم فاشترى عشرة ارطال بدرهم ثم لم يدرهم
 ثلثه عشرة بدرهم ثم لم يدرهم فاشترى بثلثه عشرة بدرهم ثم لم يدرهم
 وقال ابن عباس رحمه الله ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 بثلثه عشرة بثلثه عشرة بثلثه عشرة بثلثه عشرة بثلثه عشرة بثلثه عشرة
 عينة فالشئ موقوف على ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 او يشترى به ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 وابن عباس رحمه الله

فان

ابن عباس رحمه الله وولده وزوجه وعبد ومكاتبه من باب ما لا يملك
 ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 والكل بالبيع يكون مبيعاً بالقبول والكثير من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 ومحمد بن الحسن لا يجوز بيعه بتقصان لا يتبع من العاقل من ثمنه ما لا يملك
 بالشيء يجوز بيعه بثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 ولا يجوز بيعه بالثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 المتعبد من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 وكل بيع عبده بثمنه نصف جازعاً من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 نصفه فالشئ موقوف على ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 عشرة ارطال لم يدرهم فاشترى عشرة ارطال بدرهم ثم لم يدرهم
 ثلثه عشرة بدرهم ثم لم يدرهم فاشترى بثلثه عشرة بدرهم ثم لم يدرهم
 وقال ابن عباس رحمه الله ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 بثلثه عشرة بثلثه عشرة بثلثه عشرة بثلثه عشرة بثلثه عشرة بثلثه عشرة
 عينة فالشئ موقوف على ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 او يشترى به ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك من ثمنه ما لا يملك
 وابن عباس رحمه الله

فان

فان

ثم يوضح المال على سوا الف فلم يفرقه في ذلك الوقت ثم ضمها للمال
 ولم يفرقه من الكفالة بالتقوى لا يجوز الكفالة بالنفس في الخصومة في الحدود بين
 والقصاص عندنا في هذه الكفالة بالمال فجايلة معلوم كان المال
 المكفول له او بمولاه ان كان دين موهبي فله ان يقبل تكفلت عنه بالنفس
 او بما يدركك في هذه البيع الكفول بالخيار ان شاء طالب الكفالة في طلب
 الاصل وان شاء طلب كفيله ويجوز تطبيق الكفالة بالنفس طامس
 ان يقبل ما يبيع فلان يعل ما ذاب لك عليه فصيل وما عصبك
 فلان فصيل وانما قال تكفل بك عليك فقامت البينة في القوم
 عليه بالنفس فمن الكفيل فان لم يقع البينة فالقول قول الكفيل لا يكره
 في مقدار ما يوفى في عرف المكفول عنه باكم ثم يصدق على الكفيل ويجوز
 الكفالة بامر المكفول عنه ويفراره فان كفر بامره رجع بما يوفى
 عليه وان كفر بفراره لم يرد بما يوفى به وليس الكفول ان يطالب المكفول
 عنه بماله قبل ان يوفى عنه فان لزم بالمال كان لان بلان المكفول
 عنه فله يخلص واذ لم يطالب المكفول عنه ان يمتنع في نفسه بغير الكفيل
 لم يرد المكفول عنه ولا يجوز تطبيق الية من الكفالة بشروط وكل حق لا يمكن

وان ابرء الطالب
 الكفيل في

استفاه

لا تكن في هذا الامر مجول فان النصر مع القبر

استفاه من الكفيل لا يبرء الكفالة كالمردود والقصاص واذ تكفلت بشيء
 بالنفس جاز وان تكفل عن البايع بالمبيع لم يبرء ومن استبرأ روات للمحل
 فان كانت بعينه لم يبرء الكفالة بالمحل وان كانت بغيرها جازت
 الكفالة ولا يبرء الكفالة الا بقول المكفول له في المجلس القاض الا في مسئلة
 واهة ومن يقبل المرفيع لو ادرك تكفلت عنه بماله على الدين فتكفلت
 غيب العتق جاز وان كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل
 فمات من الاخر فمات اى اهدى لم يبرء بغيره على شريكه حتى يبرء مائة
 على النصف فمات بغيره بالرافعة واذ تكفلت اثنان على رجل بالقبول وكل
 واحد منهما كفيل على صاحبه فما اهدى اهدى به بنصفه على شريكه قليلا
 كان او كبر ولا يجوز الكفالة بماله المكتتب اى رقة تكفله او عليه الا
 مات الرجل عيسى بن علي ثم لا شيء فتكفله رجل عن النعمان لم تصح
 الكفالة عندنا به ورواه في كفاية جلال المحوالة الى الية جازية
 بالدينون وتصح برفضا المحوالة الى الية جازية بالدينون
 الجبل من الدينون ولم يبرء المحوالة الى الية جازية بالدينون
 الجبل من الدينون ولم يبرء المحوالة الى الية جازية بالدينون

ما لم يفرقه من الكفالة
 على ما في القصاص

المستألف

رجل على شئ بغيره وهو على اربعة اوجه ان صالح على المال وصفي ثم العلم ولم
 يسلمها وكذلك لو قال صالح لك على الف واسلمها فجاز وان
 قال صالح لك على الف ولم يسلمها فالعقد موقوف فان اجازته
 المدعي عليه جاز وانهم الف وان لم يجره بطله وان كان الدين
 بين اثنين يكن فصالح احدىهما نصيب على ثوب والثاني بغيره
 ان شاء الله الذي على الدين بنصفه وان شاء الله نصف الثوب
 الا ان يفهم ان يشترط رجوع الدين ولو استوفى نصف نصيبه ان شاء
 الله نصف الثوب من الدين كان الشريك ان يشترط فواقف
 ثم يبعها ان على الفوم بالباقي ولو اشترى احدىها نصيبه من الدين سلمه
 كان الشريك ان يفهم رجوع الدين واذا كان السلم بين اثنين يكن
 فصالح احدىها نصيب على الشئ للمالك لم يجر عند بنصفه على الشئ قال
 ابو يوسف انه يكون الصالح واذا كانت الشكة بين ورثة فجاز
 احدىهم من اهل اسطاه اياه والكسرة عقارا او عروض قليل
 ان ما اعطاه او اكثر فان كانت الشكة ففقه فاعطوه فلهما
 او فلهما فاعطوه ففقه وهو كذلك وان كانت الشكة ففقه فلهما
 وبغير ذلك

وكذلك ان كان على احد
 على الف لغيره

لا تحش في هذا الامر تنال مكرها

غير ذلك فصالح هو على فقه ففقه فلا بد ان يكون ما اعطوه
 اكثر من نصيبه فذلك الجبس ففقه نصيبه بمثل والمزايقة لم ي
 بقيت الميراث واذا كان في الشكة بين علي النسي فامضوا في الف
 على ان يجره الصالح سنة يكون الدين للام فالصالح بها على فان
 شرطوا ان يبرأ الوفاء منه ولا يبره عليهم نصيب الصالح من فاصلا بينهم
 بين الربية الربية تصح بالاياب والقبول ويتم القبض
 فان قبض الموصي كسب الجبس بغير امر الوهاب فجاز وان قبض بعد
 الا ان تراق لم تصح الا ان يضمن له الوهاب في القبض وينفقد
 الربية بقوله وصحت وكنت واعطيت واعطيت هذا الطعام
 وجعل هذا الثوب لك واعطيتك هذا الشئ وعطيتك على هذا
 الدية او انى بالجملة الربية ولا يجوز الربية فيما يقسم الامورة
 موزعة مقسومة وهبت الماش في الاقسام فالسنة فمسة فلهما
 الحظ والسهم في الدهن وبانية ومن وهبت شقة من مائة
 فلهما يقسم فالسنة فمسة فان طين الحظ والمزايقة فالسنة
 في الدهن فان قسمه وسلم جاز ولو وهب ببق في فقه او صهي

الهيئة

في ستم الرتبة فاسرة فان طلى الحظاء واستخرج الصبي وسلم
 لم يكن وانما كانت العينة في يد الموصي ملكا بالربة وان لم يكن
 فيها قبض فاسا فاداهب الملك كالبنة الصغرى الموصى ملكها الابن
 بالعقد وان وصيها ابنيها تمت قبض الابن وان وصيها
 الميت تمت قبضها وليه جاز فان كان في جوار قبضها لجاز
 وكذلك وان كان في جوار ميت قبضه جاز وان قبضها الصبي
 الرتبة بنف جاز وان وصيها اثنان واحد جاز وان وصيها
 واحد من اثنين لم ينع من ابيه وقال ابو يوسف وم شافع
 والا او وصيها ابنيها تمت قبضه جاز لان يوصيه منها او تم يد
 فيها رتبة متصلة او يموت احد المتعاقدين او يخرج الرتبة من ملك
 الموصي وان وصيها الذي رصم محرم من فلا رجوع فيها وكذلك
 من سب الموصي للاف والا فاقال الموصي الموصى فله هذا
 عن ميتك او بغيرها او في ماله قبض الواصي سقط الرجوع
 سقط الرجوع وان موصيها من الموصي متبرعا قبض الواصي الموصى والا
 استحق قبض الوصى وان استحق الموصي قبضه في الرتبة الثانية ما بقي

اقتصار من متصلة كالولد
 الهبة والقبض والكتب
 فلا الرجوع فيها كالمسقة

نفس الهبة يرجع
 من الوصى

ان قصدت خيرة فحققت ذلك مجزلا لا تخف فيه الخيرة ان شاء الله تعالى

من الوصى ثم يرجع الرتبة ولا يصح الرجوع في الرتبة الا بغيرها
 او بكم الحاكم وان اتلف الوصية استحق الموصي من الوصية
 له يرجع الواصي بشيء وان وصيها بشيء طالع الوصى اخرج الشايع
 في الوصية بمسما وان اتلفها على العقد وكان في الحكم اليوم
 وفي الرتبة وكب في الشفعة والعوى جاز في حال
 قبضه ولورثة من بعد موت الرقيب باطلت عند ابيه وهو ان يقول
 ما رى لك رقبتي ان من قبلي رجعت الي وان من قبلك فاني
 لك فله عارية وقال ابو يوسف رحمه الله جاز في حالها
 تمت الرتبة وبطلت كاشنة والصدقة كالرربة لا يصح الا بالقبض
 لا يكون في متاع يمتلئ القمح والا يصدق على فقيرين بشيء جاز
 ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر مائة ان يصدق
 بالمال لم ينع ان يصدق بالجنس في الزكوة ومن نذر ان يصدق
 بكذا لم ينع ان يصدق بالجنس بغيره مقدار ما ينفعه على نفسه
 وماله ان يكت ما لا فائدة اكتسب مالا يصدق بمثل ما امسك
 نفسه باج الوقف لا ينع وله ملك الواقع عن الوقف عند ابيه


٤٦

53

من العلماء من
يقولون
نور قلبه

المجلس العلمي

عالم
شعبه فقهیه
تألیف
مؤلف



1213

القطر
القطر

وهذه من سائر السنين او في قرية من قرى الهم ناصي فربما ان ابنه ثبت
نسبه منه وكان مسلم بقا الدار فان وجهه في قرية من قرى الهم ناصي او
في قرية او كنيسة كان يبا من ادى ان القطر عبده لم يقبل منه توريثا
فان ادى عبدا ابنه ثبت نسبه منه وكان هو اذن وهدى القطر مال شديدا
على حليته من ثوبه ولا يجوز توريثه للقطر ولا تعرف في مال القطر ويجوز ان يقبل
الرهبة ويساه في صناعة ويواجه **كتاب** القطر القطر اما في يد
القطر الا اشتبه بالقطر ان يافقه بالقطر ما ويرى على صاحبها
وقال الاشتر اولى بغيره القول مع يمينه انه اخذ بالمراد فان كانت
اقل من عشرة دراهم من ثوبه ايا ما وان كانت عشرة فمعدا عنها
شهر وان كانت مائة او اكثر من ثوبه فان جاء صاحبها فقبله
والا تصدق بها فان جاء صاحبها بعد ما تصدق فهو بالخيار ان شاء
المصدق المصدق وان شاء فمخ القطر ويجوز الاستدانة في الشاة
والبرق والبقر فان اتفق للقطر على ثمنه اقل من ثمنه يبيع وان اتفق
باسره لان ذلك في بيعه صاحبها اذا رفع اليه الحاكم نظر فيه فان
كان البهيمة منقطة اجزأ الحاكم واتفق عليه من اجزأه وان لم يكن لها
منفعة وفان ان استوفى النفقة فمعدا عنها ولا يجوز ثمنها وان
كان الاصل من الاتفاق عليه فان لم يرفع ذلك فمعدا عنها على مالها

ع
هو
القطر
شع
فرق

لا تخف ولا تحزن فيما نويت تجد حينا ان شاء الله

على مالها ما اذا اقصا مالها فلا تستطاع ان ينفق منها ما في يده النفقة والقطر
القطر المرام سوا واذا اقصا من ناصي ان النفقة لم يرفع اليه حتى ينفق فان
اعطى على ما اهل للقطر ان ينفق اليه ولا يجوز له ان ينفق الا في النقص ولا ينفق
بالنقص على غيره وان كان للقطر ثوبا لم يجز له ان ينفق بها وان كان فقيرا
فلا ينفق ان ينفق ما يجوز له ان ينفق بها اذا كان غنيا على ابنه وابنه
زوجته اذا كان ثوبا فقيرا **كتاب** الحنفى ان كان المولود ذكر وفرد فهو
حنفى فان كان يورث من الذكور فهو غلام وان كان يورث من الفرج فهو بنت
وان كان يورث منها واليول سبق في احد هما نسبه السبق وان كان
في السبق سوا فلا يورث الاكثر فهو حنفى من كل عند به في يد وقال ابو يوسف
في نسبه الاكثر هما فان اثنى الحنفى وظهرت له حنفية او وصل الى النسب
فهو حنفى وان ظهر له ثوب كثر المراءاة ونزل اليه بن في ثوبه او حافظ او
صبل ويمكن الوصول اليه من الوفاة فهو امرأة فان لم تظهر فيه احد من
هذه الاعمال لم ينفق فهو حنفى من كل واذا وقع خلف الامام بن حنفى
الرجل النسب وبنى له النسب ان كان له مال وان لم يكن له مال سباع له
الامام بن حنفى المار فاذا اختلفت فاعدها ويرث منها البيت المال وانما
رث ابوه وهو خلف ابنه وحنفى في المال بينهما عند ارجح لهم على ثوبه

لهم لابن حنفى والحنفى منهم وهاش عند من البيرت ان ان يشبه غير ذلك وقال ابو يوسف في حنفى حنفى

الحنفى

ميراث الذكر ونفق ميراث الأنثى وهو قور الشفعي واختلف في نكاح قور
فقال أبو يوسف قال مالك بينهما على سبعة أشهر لما بين الرينة والخنف ثلثة قال
محمد قال مالك بينهما على اثني عشر شهرا لما بين الرينة والخنف **كتاب**
المعروف المفقود اذا غاب الرجل لم يوف له موقوف ولم يعلم هو ام ميت
نفق المتابع من حفظ ماله ويقوم عليه ربي في صفوة وينفق على
زوجته واولادها من ماله والزوج ابنة وبيرة امراة فاقول ان لم ياتهم و
عشرون سنة يوم ولد حكمنا بوفوتها امراة وقسم الميراث و
ثمة الموجودين في ذلك الوقت ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه
ولا ميراث المفقود من احد ماله في ذلك **كتاب** الباقيات الباقيات
المملوك في ذمة ربه على مولاه من سيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليم
الجميل الربيع ودهما وان ربه اقل من ذلك فيجب ان كان له قيمته قبل
من اربعين ذرها فله بغيره ودهما وان ابنته للذم ماله فلانها
عليه ونسب ان يشهد ان هذه انباء فله يرد فان كان العبد الابن
وهنا فاجعل على الذم **كتاب** احياء الوصايا الموصية بالشيء بها
الارض لا تطلق الماء عند غلبة الماء عليه او سلبه فذلك ما يمنع الزكاة
فما كان منها عامه يلاسا لانه او كان مملوكا في الاسلام ويوف ماله كالميتة
وهو يبيع من الزكاة بحيث اذا وقع انسان في اقصى العام فصاعدا

في معرفة ما لا يشك في
ميراث الذكر ونفق ميراث الأنثى
فقال أبو يوسف قال مالك بينهما على سبعة أشهر لما بين الرينة والخنف ثلثة قال محمد قال مالك بينهما على اثني عشر شهرا لما بين الرينة والخنف
المعروف المفقود اذا غاب الرجل لم يوف له موقوف ولم يعلم هو ام ميت نفق المتابع من حفظ ماله ويقوم عليه ربي في صفوة وينفق على زوجته واولادها من ماله والزوج ابنة وبيرة امراة فاقول ان لم ياتهم وعشرون سنة يوم ولد حكمنا بوفوتها امراة وقسم الميراث و ثمة الموجودين في ذلك الوقت ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا ميراث المفقود من احد ماله في ذلك
المملوك في ذمة ربه على مولاه من سيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليم
الجميل الربيع ودهما وان ربه اقل من ذلك فيجب ان كان له قيمته قبل من اربعين ذرها فله بغيره ودهما وان ابنته للذم ماله فلانها عليه ونسب ان يشهد ان هذه انباء فله يرد فان كان العبد الابن وهنا فاجعل على الذم
الارض لا تطلق الماء عند غلبة الماء عليه او سلبه فذلك ما يمنع الزكاة فما كان منها عامه يلاسا لانه او كان مملوكا في الاسلام ويوف ماله كالميتة وهو يبيع من الزكاة بحيث اذا وقع انسان في اقصى العام فصاعدا

لا يشك في نفسه موت احياء باذن الامام ملكه ان احياء بغير اذنكم
يعلمكم عند ابيكم يوم وقال لا يملككم ويملك الذم بالاحياء كما يملك المسلم من حجر
الاخوان لم يبروا ثلث سنين اخذها الامام ودفنهم بالغير ولا يجوز احياء
ما قرب من العاصر ويترك رعي لاهل القرية ومطرها لاهل القرية ومن
ضمير برة او بيرة فله حرمها فان كانت المعطى فخره بالربعون فدا
عما وان كانت الدنيا ضح فميتون فدا عا وان كانت عمن فخره بالثلثة
سائبة فدا عا وان كان يكون في حرمها من ماله وما ترك الزوات
او الدخيلة وعمل حشر عنه ويجوز حرمه اليه الميراث احياء وان
كان لا يجوز ان يعود اليه فكموت اذ لم يكن في حاله العاصر ملكه من
احياء باذن الامام ومن كان له من ارض غيره فله حرمه كحرمه
علم الا ان يقيم ببيت على ذلك وقال سنة الميراث على ما يليق
عليها طلبة **كتاب** خزانة المولى لبيد في التجارة اذا كانا
جاءت في سنة التجارة راسا ويشترى ويبيع ويرهن ويبيع رهنه وان
افترق في نوع منها دون غيره فدون في جميعها وان افترق في نوع
بغيره فليس فدون في غيره ومطرا الما فدون بالدين والنفس فدا
يكون ليس ان يتزوج ولا يتزوج فالحكمة لا يكاتب ولا يفتن على ما ولا
سبب بعوف ولا يغير بعوف الا ان يبيد من البيعة من الطعام او يفتن في يطعم ويؤثر في تعلقه بقرية يساع الفناء

في معرفة ما لا يشك في

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, possibly reading "سورة الفاتحة" (Surat al-Fatiha).

مستحق

باطله ولا تقع الزراعة الا على مدة معلومة وان يكون الترويح مثا كما
 بينها في شرطها لا قدرها فخرنا سماها باطله وكذا ذكرنا
 بشرطها على الحافيات والسواقي احدى المزاوعة في الخارج
 بينها على الشرط على فاده لم يخرج الارض شيئا فليكن للعامل
 واذا استوفى في اربعة السواقي الميزان فان كان البند من قبل
 الارض فالسواقي اربعة مثله لا يزاد على مقدار ما شرطه من كفا
 واما في المزارعة له حصة في البند وانه كان البند من العامل فله حصة
 الارض اربعة لها واذا اعمدت المزارعة فاستمتع صاحب البند من
 العمل لم يخرج عليه وان استمتع البند لم يخرج عليه على العمل
 واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت مدة المزارعة
 وانه في المزارعة لم يدر كان على المزارع اجرة مثل نجيب من الارض
 الى ان يستشهدوا بالنفقة على النفع عليه ما قدره في وقتها اجرة
 الجاهل والنفق في الدليس والتدريث عليه بما لم يحمهم فان شرطه
 في الزراعة على العامل سنة **كتاب** الساقية بجزء من الشجرة
 باطله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بغيره اذ اكره
 معلومه وكسر فيه من الشجرة شيا ما تجوز في الشجرة الثلث
 والشجر الكفره الرطب والاصول الباقية فان كان في ثلثه شجرة

هازون كانت قد انتت انتهت لم يحز ووافات انكاشا لفلعل
 ابرشدر بطلان كانت بالذات وتنسخ بالاعذار في تنسخ الابارات
كتاب النكاح يقع بالايجاب والقبول بلفظين يعتبرهما
 المانع او يعتبر احد هما عن اليمين والاخر هو المستقبل مثل ان يقول
 زوجي بنتي زوجي ولا ينفق بكلام السلي لا يفسد ساهدين
 هرين باليمين عاقلين سليين ^{بطلان} او زوجك امرأتين معه ولا تكونا وغير
 عند ولا معه ولا غير معه في فنف فان تزوج مسلم فبنته شهامة
 فيمين جاز عند ليج والبوليوسى وصمها الله من تال يحكم لا يجوز
 ولا يجل الى قبل ان يتزوج بامر ولا جبر له من قبل الرجال والنساء
 ولا يمت ولا وان استولى ولا بافتم ولا يمت انت ولا يمت ولا
 بخالته ولا ببنات خنت ولا بامراته التي دخلت با بنتها او لم
 يدخل ولا ببنات امه التي دخل بها سواء كانت في حي فاذن جرمه
 اولاً باسوة ابيه واجداه ولا باسوة ابنته وبناته اولاد امه ولا باسوة
 من الرضاة كالأبنة ولا يجمع بين اخين بكمال ولا بملك بين الزوجين
 ولا يجمع بين المرأة وحماتها ولا بنت اخيه ولا يجمع بين امها
 وبين او كانت كل واحدة منهما رجلاً رجلاً الى جملته ان يتزوجا
 لا فرسا ولا ابناً ان يجمع بين امه وبين زوج كالسهم من قبل الزوج

كتاب النكاح
 يقع بالايجاب والقبول بلفظين يعتبرهما
 المانع او يعتبر احد هما عن اليمين والاخر هو المستقبل مثل ان يقول
 زوجي بنتي زوجي ولا ينفق بكلام السلي لا يفسد ساهدين
 هرين باليمين عاقلين سليين او زوجك امرأتين معه ولا تكونا وغير
 عند ولا معه ولا غير معه في فنف فان تزوج مسلم فبنته شهامة
 فيمين جاز عند ليج والبوليوسى وصمها الله من تال يحكم لا يجوز
 ولا يجل الى قبل ان يتزوج بامر ولا جبر له من قبل الرجال والنساء
 ولا يمت ولا وان استولى ولا بافتم ولا يمت انت ولا يمت ولا
 بخالته ولا ببنات خنت ولا بامراته التي دخلت با بنتها او لم
 يدخل ولا ببنات امه التي دخل بها سواء كانت في حي فاذن جرمه
 اولاً باسوة ابيه واجداه ولا باسوة ابنته وبناته اولاد امه ولا باسوة
 من الرضاة كالأبنة ولا يجمع بين اخين بكمال ولا بملك بين الزوجين
 ولا يجمع بين المرأة وحماتها ولا بنت اخيه ولا يجمع بين امها
 وبين او كانت كل واحدة منهما رجلاً رجلاً الى جملته ان يتزوجا
 لا فرسا ولا ابناً ان يجمع بين امه وبين زوج كالسهم من قبل الزوج

من صنف

للزوج المثلان ومن زنى من امرأة هرة عليه صمها وبنتها كذلك
 قلبها او لصها بشهوة واذا اطلق امرأته طلاقاً باين لم يحز الى يزوج
 بافتمها حتى ينقضي عدها ولا يتزوج المولى امته ولا المرأة عتده
 ويجوز تزوجها الكنا ببيت ولا يجوز تزوج الجوسية ولا الوثنية
 ويجوز تزويج العارية اذا كانا يوسنون بينه وبينه بكتاب
 وان كانا يوسنونه من الكنا بكتاب لا كتاب للمسلمين بكتابهم
 ويجوز للمسلم والمحرمة ان يتزوجا قال الامام في ينفق كتاب للمرة
 البائنة العاقلة برضاها وان لم ينفق عليها في عتدها في ينفق
 وصمة الله بكون كانت او شربا وقال ابو يوسف في صمها الله لا ينفق
 الا بولي ولا يجوز للمولى الصدا بالبركة البائنة على الكنا واذا استأنف
 منها نسكت او صمكت او بكت بغير صوت فانه الكنا فن
 منها وان ابنت لم يزوجها واذا استأنف من الشيبان لم يزوج
 فاما بالقبول واذا زالت بكتا وبنتها بولنت او صمقة او جرافة
 او ثقب من حكمه بكون وان زالت بكتا في كذا كذا عند ابي يوسف
 لا كذا بزوج الشيبان اذ قال الزوج بافتم نسكت وقال ابن
 ربهوت قال القول قولها ولا يمين عليها ولا تسكن في
 الكنا عند ابي يوسف قال ابو يوسف في كذا صمها الله يسكن

والزوج التليد والرهبة والعصقة ولا ينقد بلفظ الراجدة و
 الاباحة ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجها الولي كما كانت
 الصغير او شيئا والولي له العصبة فان زوجهها الاب والجد نكاحا
 فيما لم يولد بعد ولو غصبها اذن زوجهها غير الاب والجد فكل
 واحد منهما الحجة اذا ابلغا النكاح او اقاموا على النكاح وان شاع
 ولا ولاية لعبد ولا صبي ولا مجنون ولا كافر على مسلم قال ابو
 يجوز لغير المعيت من الاقارب التزويج مثل الام والاخت
 ومن الاولى لها اذا زوجهها مولاها الذي عتقها جاز اذا
 غاب الولي الا قرب غيبة منقطعة جاز لمن هو بعد منه ان يتزو
 به وانتم المنقطعة ان يكون في بلد لا قبل اليه القوافل في السنة لا
 سرة واحدة والكفاة في النكاح مغيرة فاذا تزوجت المرأة غير كفو
 فلا ويرى ان يفرق بينهما والكفاة تعتبر في الدين والبدن والادب وهو
 ان يكون مالك للمهر النعمة وتعتبر في الضائع فان تزوجت المرأة
 ونقصت من مهرها فلا ولي اعترافا عليها عند ابي حنيفة لم
 يصح يهر لها مهر مثلها او بيتا وخرما واذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص
 من مهرها او بيتا وفاد في مهر امرأة جاز فذكر عليها ولا يجوز
 فذكر لغير الاب ولو وقع النكاح اذا سمى فيه مهر او صبي وان لم يسم

الحال في النكاح
 في المهر
 في النكاح
 في المهر
 في النكاح

مهر

فيه مهر او قبل المهر عشرة ايام فان لم يلق به عشرة فلهما النكاح ويصح
 مهر عشرة في زواج فغيره المسمى او قبل بها او مات عنها او انطلقها
 قبل دخول الحنوة فلهما نصف النكاح فان تزوجها او لم يسم
 لهما مهر او تزوجها على ان لا مهر فلهما مهر مثلها وان دخل
 بها او مات عنها او انطلقها قبل الدخول بها ولم يسم لهما مهر
 فلهما النكاح ويصح ثلثه النكاح كسوة ثلثها فان تزوجها ولم يسم
 على فزوجهها نصف النكاح جاز ولو لم يسم مثلها وان تزوجها ولم يسم
 لم يسم لهما مهر ثم تراضي على تسمية فليس لهما ان يخل بها او مات
 عنها او انطلقها قبل الدخول بها فلهما النكاح وان زوجهها
 في الدخول بعد العقد لزمته الزيادة ويسقط بالطلاق قبل الدخول
 وان طلق عنه مهرها صحيح لخطها واذا فدا الزوج بامرأة و
 ليس هناك مانع من التولي ثم طلقها قبل الدخول فلهما كان
 المهر وان كان احد الزوجين امريضا او صليحا في رمضان او غايبا او
 عمرا او كانت قايضا فليس بخنوة صغيرة واذا فدا الزوج بامرأة
 ثم طلقها فلهما كان المهر عند ابي حنيفة ومالك بن النكاح مطلقا
 الا اطلقها واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول وقد يسم لها
 نصف مهرها او زوجي الرجل ابنة من الرجل على ان يزوجه الرجل فانه ابنة ويكون

ليس العقد
 فصول
 وما لا يرد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المثنى من فاتحت الكتاب عند منامه فرج من ذنوبه كدكيوم ولدت امه وياقنى عند ربه سنة الف ملك يكتبون الحسنات وياقنى عند ربه الف ملك يستغفرون له وفتح له بابا الرحمة فان مات من يوم وليلة مات شهيدا

اذ وجع السر ثبت فليكن
 اذ لايت وقيل في علقته
 في المدة واذ اصر ديت الفيا
 في حوضون في حوض غير آياتنا
 فاعرض عنهم حيا ولا
 في المدة في المدة في المدة
 في المدة في المدة في المدة

احد القديسين عوض عن الاخرة العدة ان جاز ان واصلوا منوها
 من شغلها وان تزوج وهر امرأة على اخذ سنة او على اخذ الف مرة
 مع الف مرة فلهما مهر مثلها فان تزوج عبد صرة باذن مولاه
 على اخذتها سنة جاز اذا اجتمع في المنة ابوها وابنتها فان
 لول في كفايتها ابنتها عن اب فيفد ابها بدينار صرة او قال
 على بيع ابوها او لا يجوز بكناه العبد والامه الا باذن مولاهما اذا
 تزوج العبد باذن مولاه فالمرء يدين في نفسه ببيع فيه واذا تزوج
 المولى امه فليعلم ان يبيعها ببيت الزوج والكنه لا يحد من المولى
 ويقال للزوج متى ففدت بها وطلبها او افانزوج امرأة على ان
 لا يجوز قبضها من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان في الشرط
 عليها المهر الذي تزوج عليها او اهر فبها من البلد فلهما مهر مثلها
 واذا تزوجها على حيوان غير موصوف صحح التسوية لهما
 لو طامنه والزوج غير ان شاء اعطاهما فدية او ان شاء اعطاهما فدية
 ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلهما مهر مثلها او شاة او
 لثقة والوقت باطل تزوج العبد والامه بغير اذن مولاهما او فدية
 فان اجازة المولى جاز ان وهبه بطل او كذا لا يجوز تزوج رجل امرأة
 بغير رضاها او رجل بغير رضاها ويجوز للمالك ان يزوج بغير رضاها

قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المثنى من فاتحت الكتاب عند منامه فرج من ذنوبه كدكيوم ولدت امه وياقنى عند ربه سنة الف ملك يكتبون الحسنات وياقنى عند ربه الف ملك يستغفرون له وفتح له بابا الرحمة فان مات من يوم وليلة مات شهيدا

اذ وجع السر ثبت فليكن
 اذ لايت وقيل في علقته
 في المدة واذ اصر ديت الفيا
 في حوضون في حوض غير آياتنا
 فاعرض عنهم حيا ولا
 في المدة في المدة في المدة
 في المدة في المدة في المدة

افعل ما نويت تقضى حاجتك ان شاء الله تعالى

ثبت عن من نواف اذ انت المرأة لربها من نواف فدية
 شاة او بدين جاز اذا اذن المولى للمهر فماتت المرأة الجارية لها
 بهت زوجهها او وليها او اذن الزوج الثاني بين الزوجين في النكاح
 قبل الف فدية لهما ولذا في بعد الفدية وان دخل بها فلهما
 مهر مثلها الا بزيادة على المهر المدة وبثبت نسبه لهما ومهر مثلها
 بغير اذنتها او امرها او بنات عمها الا بغير اذنها فاما لم يكونا
 في قبيلتها او غير في المهر مثل ان تساو المراتن في السن والجمال والعقل
 والمال والدين والبلد والعدد والعدة والعناية ويجوز تزوج الامه سنة
 كانت او كانت بيعة ولا يجوز ان يتزوج امه على امره ويجوز تزوج اكثر
 في ذلك الا يتزوج العبد اكثر من اثنين فان طلقها المهر صرة المهر
 طلاقا بائنا لم يجر له ان يتزوج رابعة حتى تقضى عدتها واذا تزوج
 في الامه مولاهما ثم اعفقت فلهما الجارية ان كانت على النكاح
 وان شاة فصح حرا كان زوجهما او عبا او كذا لا لا كذا بنية وا
 ان تزوج بنت امه بغير اذن مولاهما ثم اعفقت صح النكاح ولا
 فدية لهما ومن تزوج اسرا بغير اذن مولاهما ثم اعفقت صح النكاح ولا
 فدية لهما فصح النكاح التي يحل النكاح فيها الاخرى ان كان
 بالزوجة يجب فلا خيار له في زواجهما او كان بالزوج فبنوع او بنية

قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المثنى من فاتحت الكتاب عند منامه فرج من ذنوبه كدكيوم ولدت امه وياقنى عند ربه سنة الف ملك يكتبون الحسنات وياقنى عند ربه الف ملك يستغفرون له وفتح له بابا الرحمة فان مات من يوم وليلة مات شهيدا

اذ وجع السر ثبت فليكن
 اذ لايت وقيل في علقته
 في المدة واذ اصر ديت الفيا
 في حوضون في حوض غير آياتنا
 فاعرض عنهم حيا ولا
 في المدة في المدة في المدة
 في المدة في المدة في المدة

في هذا الشهر الذي انت فيه ثم بعد

او برهم من خياله لعله عند ابي دابة بوجها لهما وقال لهما
لما التبا رن في كل ما عدا لا يمكن القيام فان كان غنيا
فلم الى اكم هو الاول وحصل بينهما ان طلبت المرأة في
لكن الزمة تطليقة بائنة ولها كاللهم ان كان قد فلا يسهل
ان كان مجبوراً فارق الناحية بينهما في ان لا يزوج في حق يوجب
كما يوجب العيبين واذا سلمت المرأة نفسها الى الزوج وجب لهما
للهم فحل لم يذوق ان سلمت المرأة وزوجها كافراً فحق النكاح
عليه السلام فان اسلم من امراته وان اسلم عن الاسلام فزناها وكا
ن في الاصل قابلية عند ابي دابة بوجها لهما وقال ابو يوسف
بن مفلح واذا تزوج الكافر او مسلم بنحو النكاح فحين تم السلم
فان تزوجها في عقد واحدة وفارق بينهما واذا كان تزوجها
في عقدين فاستباح الاول جازم والثاني فاسد عند ابي دابة بوجها
رسمها لهما وقال محمد بن علي بن مهزيب ان اسلم زوج في نكاحه فحين تم
عليه السلام بان اسلمت من امراته وان اسلمت فارق النكاح
بينهما وان لم يكن الزوج طلاقاً بائناً فان كان قد فحل بها فلها
المرد وان لم يكن فحل بها فلا يسهل لهما واذا سلمت المرأة في وان
تزوج لم تقطع الزمة بينهما حتى تحيض ثلث حيض واذا وافقت بائنة

اقول هذا الاصح

بائنة من زوجها واذا اسلم زوج الكاتبة فحلها على نكاحها واذا
فزناها احد الزوجين البائس طارحاً بسلامة وقت البيونة بينهما
واذا اسلم احد من وقت البيونة بينهما واذا اسلمت البيونة
بينهما وان سبها لم تقطع البيونة واذا فزنت المرأة اليها
مرة جازان بتزويج فلا عدة عليها عند ابي دابة بوجها
العدة فان كانت حاسدا لم يتزوج حتى تقطع عدتها واذا اراد
الزوجين عن الاسلام وقتت البيونة العياض بالة وقتت البيونة
الفرقة بينهما بغير طلاق فان كان الزوج هو الذي تزوج فحل بها
فلهما كاللهم وان كان لم يذوقها فلهما كالحق للمرد وان كانت
المرأة المرتدة قبل الدخول به فلهما كالحق للمرد وان كانت المرأة
بعد الدخول عليها المرتدة وان ارتدت امعاً واسلمت معها على
نكاحها ولا يجوز ان يتزوج المرتدة ولا الكافرة ولا المرتدة و
كذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر ولا مرتدة واذا كان احد
الزوجين مسلماً فالولد على دينه وكذا ان اسلم احد من ولد
صغيرهما وولده مسلماً بسلامة واذا كان احد الابوين كتابياً والآخر
فرداً مسلماً فالولد كتابي واذا تزوج الكافر بغير شهادة او في عدة كافر
وهذا في ما بينهم جازم ثم اسلم او اقرأ عليه وان تزوج الجاهل منه او اسلم

11

في غير فعل الخير من قصور القصة امر انت

فأغلة لا تؤخره

٥٧

ان يقر وجهها وكل صبيان اجتمع على شدة واحد لم يجز لها
ان يتزوج بالافرن لا يجوز ان يقر وجهها في الرضعة احد من ولد
التي ارضعت ولاد ولد ولدها ولا يقر وجهها في الرضعة احد من ولد
فئة لانها عمتها من الرضاع وان افلظ اللبن بالام والابن
هو الغالب يعلق به التحريم وان غلب المام يعلق به التحريم واذا
افلظ بالطمع لم يعلق به التحريم وان كان اللبن في الرحم
ع اذا افلظ بالرداء واللبن او الغالب يعلق به التحريم واذا
صلب اللبن من المرأة بعد موتها اذا دبر العج يعلق به التحريم وا
ذا افلظ لبن المرأة يلبس سقاء وهو الغالب يعلق به التحريم وا
ان غلب لبن الشاة لم يعلق به التحريم واذا افلظ لبن ارايتي
تعلق به التحريم باكثرها عندك يوسف وقال عا يعلق بها
واذا انزل اللبن في فمها ارضعت به صبي يعلق به التحريم وان نزل
للمرسل بها فادفع به صبي لم يعلق به التحريم واذا اشرب صبي
من لبن سقاء فلا رضاع بينهما واذا انزعج الرضع صغيرة وكبيرة
فارضعت الكبيرة الصغيرة فمرضا على الزوج فان كان لم يرضع
لكبيرة فلا رضاع بينهما وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة
ان كانت قد نعت به الف موان لم ينعقد فلا شيء عليها ولا يعلق في الرضاع

في اصل فرق بينهما وان كان رجل امرأتان فمرتان فليكن يعدل
بينهن في العيكم كانت او شيئا او اصبها بكر او لا فشيئا فان
كانت احدهما مرة والاخر مرة فليكن الثلث في القسم والتم الثلث و
لا حائل في القسم حاله السيم وبسائر الزوج بمن شاء منهن والاول
لي ان يقع بينهما وبسائر من خربت وعنتها اذا ارضيت احد
من الزوجات بغير كتمها العا فمرضا جازد لها ان ترضع في
ك الرضاع قليل الرضاع وكثيره سواء افضل في مدة
الرضاع يعلق به التحريم ومدة الرضاع عندنا في رحم ثلثون شهرا
او قال سنان فاذا ارضعت مدة الرضاع لم يعلق به التحريم و
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ارضعت ابنة من الرضاع فانه يجوز
ان يتزوج بها ولا يجوز ان يتزوج اخا ابنة من النسب اذا
ابنة من الرضاع لا يجوز ان يتزوج بها كما لا يجوز ان يتزوج امرأة
ابنة من النسب الغالب يعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة
صبيته تحرم هذه العبيبة على زوجها وعلى ابائه وبغير الزوج والامر
نزل منه اللبن بالرضعة ويجوز ان يتزوج الرضع بافت اخيه من
الرضاع كما يجوز ان يتزوج الرضع بافت اخيه من النسب كمثل
من الامه او اكله او ارضعت من امه جازد لافيه من ابيه ان يتزوجها

طلاق الا ان يكون في مذكره الطلاق فيقع به الطلاق كما في النكاح
 ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا بنوي وان لم يكونا في مذكره الطلاق
 وكان في عقبه فقصومه وقع الطلاق بكل العظة لا يقصد به الشبهة
 ولم يقع بما يقصد به الشبهة الا ان ينوي واذا وضق الطلاق بغير
 من الزيادة والشك الشبهة كان ذلك بائنا مثله ان يقول ان طلاق
 اشترط الطلاق او غرض الطلاق او طلاق الشيطان او البعد عن اذ كان
 مجمل او مل البيت كان داهية بائنا اذا اختلف الطلاق الى عملها
 او الى ما يميز به عن غيره وقع الطلاق مثل ان يقول ان طلاق اورد
 مثل اذ تمك طلاق او غرض طلاق او بغير طلاق او بغير طلاق
 او وجهك وكذا ان طلق جزارا بائنا مثل ان يقول غرضك او
 نكحتك ان قال ليك وجهك طلاق لم يقع الطلاق ان طلقها نكحت
 طلقه كانت طلوة داهية وطلاق المكره والشكران واقع ويقع طلاق
 اذ قال نوي به الطلاق ويقع طلاق صحيح صحيح الاخر فيه بشاردة
 واذا اختلف الطلاق الى النكاح وقع عقب النكاح مثل ان يقول بتر
 فيك فان طلاق او كراة تزوجها فلي طلاق واذا اختلف الى
 شرط وقع عقب الشرط مثل ان يقول لا امرأة افرقت فلست ارا طلاق
 ولا يقع افاضة الطلاق الا ان يكون الخالق مالكا او يهيئ الى ملك

الى ملك فلن قال لا اهيئ ان وفقت الدار فان طلاق ثم تزوج
 بهما ففقت الدار لم تطلق والفاط الشرا من افا اذ افا
 وكل وكلما اذ وعيانه كل هذه الشروط وان ملك ان طلق البين
 الا في كل ما فان طلاق بغير تكرار الشرط حتى يقع ثلث تطلقا
 فان تزوجها بعد ذلك وتكرار الشرط لم يقع عليه ما في كذا والملك
 بعد البين لا يبطلها فان وجه الشرط في ملك البين ووقع
 الطلاق وان وجه الشرط في ملك البين لم يقع شيء واذا
 فلتق في وجوه الشرط فالقول قول الزوج فيه الا ان يقع المرأة البينة
 فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها حتى تنسها
 مثل ان يقول ان ففقت فانا تطلق ففقت قد ففقت طلوة
 واذا قال ان ففقت فانا تطلق ففقت قد ففقت قد
 ففقت طلوة لم تطلق ثلاثة اذ قال لها ان ففقت
 فان طلاق ففقت اليوم لم يقع الطلاق حتى يسمع ثلثة ايام فاذا
 تحت ثلثة ايام ففقت بوقوع الطلاق من غير طلاق واذا قال
 لي انا افرقت ففقت فان طلاق لم تطلق حتى يسمع ثلثة ايام
 وطلاق الامة تطلق من هر كان زوجها او غيره او طلاق الحرة ثلثة
 هر كان زوجها او غيره او اطلق الرجل امرأة قبل الرضوخ بها ففقت

وقصص عليها وان فرق الطلاق بانك بالاولى ولم يقع الشا
 يئة والثالثة وان قال لها انت طالق واحدة وقعت عليها و
 احدى وان قال لها انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت عليها و
 احدى وان قال لها واحدة وقبلها واحدة وقعت ثلثان وان قال
 واحدة بعد واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة او مع واحدة
 او معها واحدة وقعت ثلثان وان قال لها ان ه فقلت الدار فانت
 طالق واحدة وواحدة فقلت الدار وقعت عليها واحدة عن
 الجرح وقال درهم ثلثان واذا فرغ الشرط مثل ان يقول انت طالق
 بمكة من طالق في الى ان يخل اليد وكذلك اقول انت طالق في الدار
 رواه قال لها انت طالق عند اذ وقع اذ فقلت مكة لم يطلاق حتى يند
 فل مكة وان قال لها انت طالق عند اذ وقع الطلاق عليها بطلوع
 النجاء اذ اقال المراء افتاد من تنكح نفوس بذكر الطلاق او قال لها
 طلق تنكح شيئا فلها ان تطلق نفسها اما امت في مجلسها
 فذكر اذ قال است ستم اذ فذرت في عذر فخر في الاسر من يدها وان
 افتاد من نفسها قوله فتاد من كانت واحدة باينة ولا تكون ثلثان
 ان نفوس الزوج فذكر فلا بد من ذكر التمة في كلامهما وان طلق نفسها
 في قول طلق تنكح شيئا واحدة رجعية وان طلق نفسها ثلثا او بعد

الحِرْصُ جَوْعٌ لَا يَشْبَعُ صَاحِبُهُ

ابعده وان قال اضيق لرجل في شدة فخذ ان يطلق فزوجها اراها الزوج
 ذلك نفس عليها وان قال لها طلق نفسك شئت فقلها ان
 تطلق نفسها بالحد ابعده وان قال اضيق لرجل طلق امرأتك فقلها
 في الحد ابعده وان قال طلقها ان شئت فقلها ان يطلقها في الحد ابعده
 وان قال ان كنت شيخا او ثقيلا فانت طالق فقال ان انا
 صيتك دفع الطلاق وان كان في قبله اخلاف ما طهره وادخله اطلق
 الرجل امرأته في مرض موته صلواتك يا شيخ فقلت في العدة ودرثه مندا
 ما بعد نفقا العدة فلا يبرك لها وادخلها قال لا امرأته انت طالق
 انت ابرم فقال السبع للطلاق عليها وان قال لها انت طالق ثلثا
 لا ابعده طلقك شئت وان قال انت طالق ثلثا الا شئت وان قال
 انت طالق ثلثا الا شئت طلقك واحدة وان قال لها انت طالق
 ثلثا الا وقت ثلثا او امكن الزوجة المرأة او شقعا من اوطاع المرأة او غيرها
 او شقعا من وقت ثلثا **كتاب النكاح** او اطلقا لرجل امرأته
 جميعا او لا تطليقتين فان ابرأهما في عهدهما جميعا هذا هو المص
 ترضي والرجعة ان يقول الزوج ارجعت او ارجعت امرأتك او بطلها
 او قبلها او عسرها بشقة او بطلها في غيرها بشقة وبطلها ان يشق
 الرجعة من جميع فان ابرأها جميعا الرجعة وان اشفق العدة فقال

قد كنت واجعتها في العدة مفصلة في رجبية وان كذبت فالقول
لها ولا يحس عليها عند اربعه وان قال الزوج قد راجعت فقال
بجبية وقد انقضت عدتها لم تنقض الرجعة عند اربعه وان قال
في الالة بعد انقضائها قد كنت واجعتها في العدة مفصلة في
الي وكذبت الالة فالقول قولها ولا يحس عليها اذا انقضت الدم
من الحيض الاثنتي عشرة ايام انقضت الرجوع وان لم تقل
انقضت اقل من عشرة ايام لم تنقض الرجعة حتى تقل او تنقض عليها
ونكح طلاق او تنكح عدتها في اربعين يوما وانما هو في حكم
اذا تمت انقضت الرجعة وان لم تقل وان اعتزل شيئا من بعد
نكحها لم يصيب الاثان كان عتقا فافقه لم تنقض الرجعة وان كان
اقل من خمسين اوقية والطلاق الرجعية تشق وتزني
ويستخرج وجهها لان قبل علمها صحت نكاحها او سمعها
ففق عليها والطلاق الرجعية لا يحرم الوطء وان كان الطلاق با
بناهون الشك في ان نكحها في عدتها او بعد ونقصا عدتها اذا
كان الطلاق ثلثة اوقات او اشهر في الالة لم تحل حتى تنكح وجاوزه
نكاحا في اربع فلان ما نكحها او يموت والجميع الراسخ ووطئ في
الحليل كالابن وطئ في الولي لا يحلها وان تزوج بمرثية الحليل
فلا نكاح

ان كنت نويت زيادة في الدنيا لا تتحرك

فانكما جاز مكره فان وطئها طلت الاول فاطلق الالة تطليقة او طلق فبين
وانقضت عدتها وتزوجت بزوجه اخر فدخل بها ثم عدت الى الاول
حادث بثلاث تطليقات ويبرم الزوج الثاني ما دون الثلث من
الطلاق كما يبرم الثالث وقال محمد بن ربيع لا يبرم ما دون الثلث اذا
طلقها ثلثا فقال قد انقضت عدتها وتزوجت بزوجه اخر فطلق
وانقضت عدتها والدة تحت ذلك جاز للزوج ان يصدقها اذا كانت
في غالب ظنه انها صالحة ويتزوج بها الايلا ان قال الرجل لامرأة
والله لا اقبلك الا افرىك اربعة كان الشك في قبلكم بها ان يا
فقد منها عوصا وان كان الشك في قبلكم اكره له ان ينفذ **كتاب**
الابلا اذا قال الرجل لامرأة والله لا افرىك الا افرىك اربعة
اشهر فهو بطلان فان وطئها في اربعة اشهر صحت في يمينه ولو كثر الكفا
ية وبطلان الايلا ان لم يفرى بها صحت مائة اربعة اشهر بطلان
منه بتطليقة واحدة ان كان الملق على اربعة اشهر فقد بطل
اليين فان كان وطئها اكثر من اربعة اشهر تطليقة اخر
فان تزوجها في الايلا او في الايلا او في الايلا او في الايلا
كشهر تطليقة اخر فان تزوجها بعد ذلك افرىك بذكر الايلا طلاق
واليين باقية وان وطئها اكثر من اربعة اشهر بطلان

موليا وان يطلق في وصوم او صدقة او عتق او طلاق فهو مولى وان كان الى
 من النطق الرجعية كان موليا وان الى من البينة لم يكن موليا وموت
 ايلا الامة بشر ان كان للمولى سر فبالابتداء على الجماع او كانت المرأة سر
 بغيره او كان بينهما ما لا يقدر ان يعلى السر في مده ايلا فبينة
 ان يقول جلا انما قلت اليها فان قال ذلك سقط الايلا وان صح
 في الدية بطل ذلك البقي ما وصار فيه بالجماع وان الى من مته اوم
 ولده لم يكن موليا وان قهر بها كره عينا عينة واف قال لا امرأة انت على
 هرام مثل من بينة فان قال ادعت الكذب فهو كما قال ان قال اقر
 الطلاق فبها استطيع بمباينة الا ان ينكر الثلاث وان قال ادعت
 الظهار فهو ظهار وان قال اقره فالحكم اقره لم يركب شيئا فهو بائن
 بغير سر موليا **كتاب الخلع** اذا اشاق الزوجان دفعا فان
 لا يبقيا احد وهو فلا يكره ان يتفوسا بينهما بالخلع فانه نافذ
 فلو لم يبق بخلع ونطقه باينة ولزمها المالا وان كان الشفيع
 من قبلها كره له ان يأخذ اكثر مما اعطاها فاذ انفلا فلكر جاز في
 القضا وان طلقها على مال فقلت وتقع الطلاق ولزمها المالا وكان
 الطلاق باينا وان بطل العوض في الخلع مثل ان يخلع المرأة المسلمة
 على فم او فمير بغير شيء الزوج والوفقة باينة وان بطل العوض في الطلاق

امضى اى ما توجهت اليه ففيه الخير والبركة بخالف
 في الطلاق كل من الطلاق كان بغيره او ما جازا بغيره سهر في السحر
 جازا بكونه بغيره لان الخلع فان قال له هالتي على ما نبي في السحر ولم
 يكن في بدها شيء فذلك لا عليه ما وان قال خالعي على ما نبي بغير
 مال فالحكم لم يكن في بدها شيء ادعت عليه سهرها وان قال خالعي
 على ما نبي من وداهم لم يكن في بدها شيء فذلك لا عليه ما وداهم
 ان طلقته ثلاثا بالي فطلقها واحدة فبها ثلاث الا ان وان قال
 طلقته ثلاثا على الزوج فطلقها واحدة فذلك لا عليها عند الزوج ويقع
 واحدة رجعية ولو قال الزوج طلق فذلك لا عليها عند الزوج ويقع
 نفسها واحدة لم يقع عليها شيء ولا جوارات كما خلع والبدارة يستخط
 كل من لم يكن اوم من الزوجين على الاخر ما يتعلق بالكنة عند الزوج
كتاب الظهار اذا قال الزوج لاسرارة انت على الظهار من فقد حرمت
 عليه لا يخل وطهرها ولا يمسها ولا يقربها حتى يكون في طهرها فان وطهرها
 قبل ان يكون الحنفية الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفاوة الاولى ولا يبا
 ودها حتى يكون العود الدرس تجب الكفاوة وسوان بغيره على وطهرها
 واذا قال انت على كبطي امي او كخند بها او كخند بها فوطهرها وكذا
 ان يشهرها على لا يخل الظهار على ما على التام بيد من يارمه مثل افضة
 وعينه وانه من الرضا وكذا كذا ان قال اسكني كظاري او زوجي او جبري

من أهل شهادة وهاية او كافر او محدودة في قذف او كانت
من لا يجد قذف فيها هو ولا احد عليه في قذف فلا دعوى وصلة اللعان
ان يجرى القاضى بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله
ان هذا الزوج في سائر ميثاقه من الزنا كما تقول في الخيانة
لعنة الله عليه ان كان من الكافرين فيما رماها به من الزنا يشترط فيها
في جميع ذلك تشهد المرأة اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني
الكافين فيما رماها به من الزنا كما تقول في الخيانة عقيب اليه
عليه ان كان من العقاقين فيما رماها به من الزنا واف التنا
فرف القاضى بينهما او كانت الزوجة تطلقه بالتيك عند ارج
وحى وقال ابو يوسف انما يحرم مؤبداً وان كان القذف بولد تقي الق
في نسبه ليقع بان كان ماء الزوج فاكذب نفسه والقاضى وحله ان
يترجمها كذا لكان قذف غيرهما او زنت فحلت واطلاقه في امراته و
صغيرة او جنوداً فلا دعوى بينهما او قذف الاخرش لا يتعلق به
اللعان واف قال الزوج بملك من فلا دعوى وان قال الزوج لا امرأه
نبت وهذا الخ من الزنا تملكه ولم يثبت القاضى الخ واف في الرجل
ولو امرأه عقيب الولادة اعم في كل حال الى تبين النقص وتبطل
الولد امة صحيح نفيه ولا دعوى به وان ثبته بعد ذلك لم ينتفع لاعم وثبت

انقضى ما في بالاك من تنقل او سفر خبير لك السمع وكما تخالف

في دينا او عقوبتها بل كم ينفذ بها او يثبت مع طلاق نفقة لها
وان سرفقت في منزل الزوج فنفقة نفقة ويضمن على الزوج نفقة فا
قصرها ايضاً او كان يورث ولا يضمن لاكم من فاقوم واهد عليه
ان ليس بها كزمانه او زوجه وليس فيها احد من اهل المالا ان تحار
ذلك ان كان له من غير ما فليس ان يسكنه معها والمزوج ان ينفق
والدسها وولديها في غيره واطلها في الدخول عليها ولا يضمن من النظر
اليها ما ولا كل من اس وقت افتادوا ومن اعم نفقة امرأته لم يغير
بينما وبقال لها استذن عليه او اغاب الرجل وله ما في بد رجل
يعتبر فانه وبالزوجه فرض القاضى في ذلك ان مال نفقة زوجة القاضى
ووالحملة الصغار ود الدية باف من نفقهم كفلها بها الصغار و
لا يقضى نفقة في مال القاضى الا شورا واف اقتضت لها نفقة الا
رشم اسير حرم في حمة ثم لم لها نفقة المودة واف اسفدت مده لم ينفق
الزوج عليها طالبت بذلك فلما في لها الا ان يكون القاضى فرض لها
النفقة او ماتت الزوج حل على بقدرها فينفق لها بالنفقة ما مضى واما
مات الزوج بعد اقف عليه بالنفقة دمفت شهور سقطت ا
نفقة واما اسفدت نفقة المسنة مات لم يسترجع منها شيء وقال في
يحسب لها نفقة ما مضى وما بق الزوج واما تزوج المبدعة فتنفقها ما بين

في النكاح والطلاق والنفقة

على بيعها اذا تزوج الرجل من فوطها مولها من نزلها فليطعمها النفقة وان
لم يولد منها فلا نفقة لها عليه نفقة الاولاد والصغار على الابن شراكم
كما يشتركون في نفقة الزوجة اهدى كان العبد فليطعمها ان لم يولد
ويستاجر له الابن من شرطه عند ما فان استأجرها وادى نفقة
او عتقه من نفقة فوطها لم يجز وان نفقت عنها بشرط فاستاجر
ها على ارضاء جاز فان قال الابن استاجرها وادى نفقة فمهرها
الام مثل اجرة الاجنية كانت الام اصبحت به المتست زيادة الاجرة لم
يجز الزوج عليها نفقة الصغير واجبة على وان خالفه فدية كما تجب
نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه فدية وان اوقعت الزينة
بين الزوجين فالام اهدى بالولد فان لم يكن الام غام الام اولى من ام
الاب فان لم يكن ام الام غام الاب اولى من الاخوات فان لم يكن جدي
فالام اولى من الاخوات اولى من العتق الى الام وتقدم الامت من الام
والام ثم الامت من الام ثم الامت من الاب ثم الامت من الامت اولى من العتق
ينزل كما ينزل الاخوات ثم العتق ينزل كذلك كل من تزوجت
من مولها سقط نفقتها الحقة المأهولة اذا كان زوجها حيا
فان لم يكن للام امرأة من اهله فافترق فيه الرجال والام
اقتربهم نفقة والام والجدرة اهدى بالام من ياكل وهذه وشرب

اذ هب الى ما قصدت انت في عون الله وبركته

وشرب وهذه وبلا نفقة وشرب وهذه وبلا نفقة
ومن سوس الام والجدرة اهدى بالام من ياكل هذه وشرب
اذا اعتقها مولها وام الولد اهدى العتق في الولد كاعرة والام
وام الولد قبل العتق في الولد والدية اهدى بولدها المسلم وادى
سالم بعتق الام والام في خاف عتقها يادى الكفر والام
الطاقة ان يخرج بولدها من الصغير فليطعمها في الارض يخرجها
وقد كان الزوج يخرجها منه وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجلوه
وجدة او اكانوا فقرا وان خالفوه فدية ولا تجب النفقة مع افتراف
الدين الى الزوجة والابوين والام والجدرة والولد والام
لدور شرك الولد في نفقة ابويه اهدى والنفقة واجبة لكل من
رهم موم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت مولا بالغه فقيرة او كان
فذكر امسا او اولى فقيرا او كانت بحرف الكس على قدر الرشد وتجب
نفقة بنت البعثة والابن الرمن على ابويه اثلاثا على الاب الثلثا
ان على الام الثلث ولا تجب نفقة على الدين ولا تجب نفقة
اذا كان للابن الغالب نفقة فدية بنفقة ابويه وان باعه ابوه متا
عمره نفقة من جاز عند بيعه وان باع العتق او لم يجز ان كان لابن
الغالب في يده ابويه فان انفق منه فمنا وان كان له مال في يده

فانفق عليه ما يغنيه من الغنيمة من اذ اقصى القاضى الولد والوا
لربى ودفوس الاجام بالقتلة فقتل مدة لشهور سقط الياضون
القاضى فى الاستدانة عليه على الولى ان ينفق على عبده وواسطة ما
ان استنود كان له ما كسب بافانقا فان لم يكن كسبه القاضى
الولى على يدها **كتاب العتق** ينفق من الحر البالغ العاقل
فى ملكه فاذا قال عبده او استه انت حر او عتق او عتق او حر او قد
حررتك او قد عتقتك فقد عتق نوس الولى العتق او لم ينوس با
نية وكذا نكاح اذا قال اشك حر او وجهك حر او وجهك حر او به
نكح حر او ان قال لانه ففك حر ولو قال لا اشك الى عليك دنوس الحوية
عتق فان لم ينوس لم يعتق وكذا لك بركت ببيت العتق وان قال
سلطان الى عليك دينوس به العتق لم يعتق وان قال ابي وبيت على
فذلك عتق او قال هذا مولاس عتق وعتق وبامولاس عتق وان
قال يا ابي وبيت على فذلك عتق او قال هذا مولاس عتق وعتق و
كيا مولاس عتق وان قال يا ابي او يا ابي لم يعتق وان قال انعام
لا بولد مثل عتقه هذا بنية او عتق عليه عند بنية وان قال لانه
انت طالق ينوس به الحوية لم يعتق وان قال عبده انت مثل الم
يعتق ومن قال يا انت الزاهر عتق واذا نكح الرجل اذ خيم حرم

اتنقل الاقدام الى ما قصدت حتى تشاور صديق
صادقا او خليل موافقا

حرم منه عتق عليه واذا اعتق الولى بعض عبده عتق ذلك
الابعض ويسى العبد فى بقية قبيلة لولا عند بنية ورضى عنه
وقال يعتق كله واذا كان العبد بين الشريكين فاعتق احدهما بغير
عتق فان كان العتق بوسر او بغيره فليخر ان شاء عتق وان شاع
بغيره بغيره وان شاء استبقى العبد وان كان العتق بغيره فليخر ان شاء
ليخر ان شاء وان شاء عتق وان شاء استبقى قال لا اله الا الله ان
بى البر وبالسماية بى الاعمار واذا اشترى رجلان ابن احدهما
اعتق خيب الباس ولا ضمان عليه وكذا لك اذ ورثته فاشريك بالخيار
ان شاء اعتق بغيره وان شاء استبقى واذا اشترى بغيره من الله بغيره
على عهد خيب لاخر بالحوية عتق سعى العبد بكل واحد منهما فى بغيره
بوسر بى كانا او بغير بى لهما وان كان احدهما بوسر والاخر بغيره
بى بوسر ولم يبع البوسر من عتق عبده لوجه الله سبى الله وقال الشيطان
ان اوليهم عتق وعتق ملكه والسكرك واقع واذا افضان العتق الى ملك الى
لشطه فليخر بى فى الطلاق اذا اخرج العبد من دار الحرب اليه ساس عتق
واذا عتق جازع اهل عتق وعتق خيلها واذا عتق الخيل فاحصه عتق
ولم يعتق الام واذا عتق عبده على مال فقبل العبد عتق ولزمه المالا وقال
ان اوفيت الى الشافعية فليخر بغيره بغيره ما اذ وان كان هو المالا

لا تخرج من اليوم الى غد فان في التأخير افات

الاجير المالك المولى على ثمنه والعبد ولد الامت من الامه وولد الامه من الامه
زوجها مملوك يولد له من العبد هو اقل المملوكه اذ امت وانت
هو اذ انت عنده منى اذ انت مدبر او قدومك فقد صار مدبر لا يجوز
بيعه ولا اله للمولى ان يستخذه ويورثه وان كانت امته فله ان يزوجها
وله ان يترقبها وان مات المولى عتق العبد من ثلث ماله ان يخرج
من العتق وان لم يكن له مال غيره يبيع العبد في ثلثي قيمته وان كان على المولى
دين يبيع في جميع قيمته لئلا ياتي ولد العبد مدبر فان عتق العبد يبيع
بجوده على اصفه مثل ان يقولت من سبه فليس له من سبه هذا
او من سرفه كذا اظن عتق به ويجوز بيعه فان مات المولى على العتق
الى وكم بها عتق كما يفتق المدبر **باب** الاستيلاء او اذ له الامه
من مولاهما فقد صار ام ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها وله وطئها و
استخدامها وادبارتها وتزوجها ولا يشترط نسب ولدها الا ان يترقب
في به المولى فان فات بعد ذلك يولد له بنت نسب بغير اقراره فان
نفاها اتقوا بقوله وان زوجها في امته هو من فكم انه وان كانت امته
المولى عتقت من جميع المال ولا يلزمها التوقيف للفرار وان كان
على المولى دين وادوا وطئ الرجل امته بغير نكاح فوله من مملوكها وصار
ام ولد له وادوا وطئ الاب جارية ابنه في امته يولد له في امته يولد له بنت

لا تخرج من اليوم الى غد فان في التأخير افات

نسبه بنت وصار الجارية ام ولد له وعليه ثمنها او عليه ثمنها ولا تملكه
عتقها وولد لها وان وطئ الاب مع بنته او ابنته لم يثبت النسب ان كان الاب
من ابنته النسب من الجدة كما ثبت من الاب وان كانت ابنته بين
الشركيين في امته يولد له في امته احد من ابنتي نسبه وصار ام ولد
له وعليه ثمن عتقها وعليه ثمن قيمتها او عليه ثمن قيمتها
لدها وان وعاها جميعا من ثمنها وكانت الام ام ولد لها وعلى
كل واحد منهما ثمن العتق فصارا ماله على الاخر ويرث الابن من
كل واحد منهما ميراث ابن كالمولود من ابنته ميراث اب واحد اذا
وطئ المولى جارية مملوكة في امته يولد له في امته فان عتقها
المكاتب يثبت نسب الولد منه وكان عليه عتقها وقيمة ولدها ولا تغير
البارية ام ولد له وان كثر في النسب لم يثبت **باب** المكاتب اذا كانت
المولى عتقه او امته على مال شرط عليه قبل العتق جاز فله ان يترقب
ويجوز ان يشترط المالك ان لا يجوز له ان يزوجها او يبيعها بغير اقراره
العقير في الكاين يعقل البيع والشراء واذا اصبحت الكاينة فخرج
المكاتب من يد المولى لم يخرج من ملكه فهو له البيع والشراء والتفرغ
ولا يجوز له التفرغ الا باذن المولى الا باذن المولى ولا يبيع ولا يترقب
في الاشياء ميسرة ولا يملكها فان ولد له من امته له فله ان يترقب وكان

٦٤

حكم فلو كان له ما كان له من الاول من امة عبده ثم
كانت له فلو كان له من الاول من امة عبده ثم
المول مكاتبه لزمه العوفان جنس عليها او على له من امة عبده
بشايه وان اتى مالها لم يهرس وان اشترى المكاتب اباه او ابنة
وفل في كتابه وان اشترى ام ولد له مع ولده ما دخل له من امة كتابه
ولم يهرس له بغيرها وان اشترى فارصم يوم من الاول له لم يدخل له كتابه
عند ابه دفعه اليه عنه واذا اشترى المكاتب عام احكام الى ان كان
ما في يده من الاكس به لولاه وان المكاتب له مال لم يتقضى
الكت به وقضيت به من كت به من الكتابه وحكم بعتوه في اخر خبره
من اجزاء فيكونه وان لم يترك فاه وكره له مولود في الكتابه
في امة به ابيه على غوم فان اهل حكمنا بعتق ابيه قبل موته وعق
الولد وان ترك له اشترى في امة به قبل له اما ان توفى سالاه
اكت به معاه صلا والاركة في امة به واذا كان له سلم عبده على
حر او خسر به او ساقية نوافل كتابه كلفة فان اوى لم يعتق
لزمه ان يسي في قبة ولا تقص من اسي ويزا عليه وان كان
على حيوان غير موصوف فالكنت به جائرة واذا كانت عبده
كتابة واحدة بالف وورعه جاز وان او باعته وان عجزا وال
الرق

لا تقبل فيما عزممت فان في الصبر راحة

الرقاوان كاتبا على ان كل واحد منهما فنان عن الاخر جاز
في الكت به عتق وبيع على شريكه بعتق ما اوس واذا عتق
الولى مكاتب عتق بعتق وسقط عنه مال الكت به واذا است
مول المكاتب لم يتقضى الكت به وقيل له اهل المال لورثته المولى على
مخوجوه فان اعتق احد الورثة لم يعتق عتقه وان اعتق جميعا
عتق وسقط عنه مال الكت به واذا كان بكتب المولى ام ولده جاز فان
مات المولى سقط عنها مال الكت به وان ولد مكاتبه منه فمات بالخيار
ان شاءت مخرت على الكت به وان شاءت عجزت نفسها ومات
ام ولده واذا كان بكتب بركة جاز فان ماته المولى ولا مال له كانت
بالجاريين ان شاءت يسي في ثلثي قيمته ما اوجع مال الكت به واذا اوجع
مكاتبه في العتق بولم بالخيار ان شاءت بعتق على الكت به وان شاءت
عجزت فلو هبته بغيره وان مخرت على كتبتها فمات المولى ولا مال له
فمن بالخيار ان شاءت يسي في ثلثي مال الكت به او ثلثي قيمته ما عجز
ابح واذا عتق المكاتب عبده على مال لم يهرس وان ذهب على
عوف لم يهرس وان كان بكتب عبده او امته جاز فان اوس الثاني
قبل ان يبتق الاول فلول الاول وان اوس بعد عتق المكاتب الاول
فلوله واذا اعتق المكاتب المولى في مال الكت به في القول قول المكاتب

ولا عاقل عنده **كتاب** الولاء واذا اعق الرجل ملكه
 فولاؤه له وكذلك لكل المرأة تعق فان شرط له ساجدة نال شرط
 باطل والولاء لمن اعق واذا افسى الكاتب عتق دولاه
 للمولى وكذا الكران اعق بعد موت المولى فولاؤه لورثته فان
 مات المولى عتق سيرة وامهات اولاده ولا درهم من ملكها
 درهم حرم منه عتق عليه ولا وله واذا تزوج عتق مملوكة
 لافتر فاعتق مولا لانه يهيى على من العبيد عتقت وعتق مملوكة
 ولا الخيل المولى ان الام ينسقل عنه ابدا فان ولدت بعد عتقها
 لا كثر من سنة الشراء فولاؤه للمولى ان لم يولد فان عتقها
 حر ولا ابيه وانسقل عن مولى الام الى مولى الاب ومن تزوج من العتق
 بعتقة من العرب فولدت له اولاد اقولوا ومولدها المملوكة
 وولاء العتاقة تعق فان كان للمنفق عتقة من النسب او ابيه
 وان لم يكن له عتقة من النسب لم ينعق عتقته فان مات المولى
 ثم مات العتق فميراثه للمولى هو ان يات ولد له من الولاء
 الا ما اعق من اعق او كاتبين او كاتبين او كاتبين او كاتبين او
 بر من فافتر ترك العلى ابنا واولاد بين ابن الافر فميراثه العتق
 لابن وولدين لابن والولاء لا كبر واذا اسلم رجل على رجل

اذا وجدته في قلبك من هذا الامر تركه **كتاب**
 رجل واولاده على ان يبره اذا مات ويقتل عنه اذا ابيى او اسلم عليه غيره واو
 لانه قالوا لا يصح وعاقلة على ماله فان مات ولا ورثته فميراثه للمولى
 فان كان له وارث قريب او بعيد فهو اول منه والمولى ان يقتل عنه مولا
 ان غيره اسلم بعتق عنه واذا عتق عنه لم يكن له ان يقول بولا لغيره
 لولا العتاقة ان يوال احد **كتاب** الجنائز القتل على فسادهم
 عتق وشبهه من اولادهم وما اجر من جرح طاعا والقتل على فسادهم
 ضرب به سلاح او ما اجر من جرح السلاخ في ثوبه الاجرة المزدوم
 لا شئ الجرح وان روي في كسر الماء ثم القوه الا ان يقولوا او يأتوا
 لا كفارة فيه وشبهه العتق عتق من ان يتعد الضرب به سلاح
 لا ما اجر من جرح السلاخ وقالوا اذ ضرب به جرح عتق عتق
 فهو عتق وشبهه العتق ان يتعد ضرب به بالابن عتق عتق
 فذكر على القول ان الماء ثم والكفارة ولا توفيه فيه وفيه عتق
 على العتقة والخطا على وجهه فخطا في القصد وهو ان يخطا
 يخطه عتق فافتر هو او في خطا في الفعل وهو ان يخطا عتق
 او يخطا عتق فذكر الكفارة والدية على العتقة ورسا ثم فيه
 وما اجر من جرح الخطا مثل ان يخطا على انسان فيقتله على
 رجل فخطا فخطا وما القتل بسبب كما في البيروا وفيه الجرح

غير ملكه وجوبه وانما في الدية على العاقلة ولا كفارة
فيها والعقاص واجب قبل كل حقون الدم على التام اذ
قتل عمه او قتل الرجل بالمرءة والكبير الصغير والعبد بالاعم والنز
من ولا يقتل الرجل بانه ولا بابن ولا عبدة ولا جديرة ولا
مكاتبته ولا عبده ومن ورث مضافا على ان يقطع
ولا يستوفي العقاص الا باليسر واذ قتل المكاتب عملا
وليس وارث الا الولي فله العقاص فان تركي ونا، ووارثه
غير الولي فلا مضافا لهم وان اجتمعوا في المولى او قتل عبده
الرجل لا يجب العقاص حتى يجمع الراية والرهن ومن جرح
جلا عمه او دبره صاحب في الشرف حتى يكف العقاص
من قطع يده غير في من العقل فطعت يده وكذا ذكر الرجل
من الاثر والاذن ومن ضرب عين رجل فقلوها فلا تعاص
عليه فان كانت قائمة فذهب صنوعها فله العقاص املت له
المرأة ويجعل على وجهه فظن رطب يتايد عينه بالمرأة حتى
يلدب صنوعها في السن العقاص وفي كل شعبة يكف منها الما
تلة العقاص ولا تعاص في عظم الازن السن والخيادون
القسم عدا فاما هو عدا ولا تعاص بين الرجل

اَصْبِرْ بِمَا اَنْتَ فِيهِ

الرجل والمرأة ثمادون النفس والايدي والرجل العبد والراية العبد
ويجب التعاص في الاطراف بين السليم والكافر من قطع يده رجل
من تعين الساعد او وجهه حيا ينفذ فيا منها جراحه فلا تعاص
عنه وان كان يده المقطوع حيا ينفذ فيا منها جراحه فلا تعاص
صانع كاملا ومن شئ رجلا فالسوء عب الشبهة ما بينه وبينه دلي لا يستوي
عنه بينه وبين الشاة فالجناح بالنيار انشا، اقتص من تعمد ارشجة
فيبده من اسالي بينه وبينه ان شا، اخذ الارشود لا تعاص في
اللسان ولا في الذكركر قطع الا ان يقطع النخلة واذ اقطع القائل
واول القنول على مال سقط التعاص ووهب المال قليل كان
او كثيرا وان عفى احد الشركاء من الدم او ماله من تعيبه عن عوض
سقط حق الباقيين من التعاص وكان لهم بغض من الدية وماله
اذا قتل جماعة واحدة يدا تعاص من اقتصر من جيبهم اذ اكلوا
عدها واذا قتل واحد جماعة لمحض اوليا المقتولين قتل الجماعة
عنه ولا شئ لهم غير ذلك فان مضر واحد قتل له سقط حق
الباقيين ومن وجب عليه التعاص فما سقط التعاص
منه واذا قطع رجلان يده جلا واحدة فلا تعاص على
واحد منها وعليهما نصف الوية وان قطع رجلا واحدا بين

باب دوا ويز
جاء ايجو استب على بين
تو تلد يوم غيبه قديانا
ركو لا بدوا وسلا على ابرهم
وارا دوا به سيدها فجعلناهم
الاخسرون تمة

بل

رجلين فحضر فلما ان تقطع ابيه واحد ويخذ منه نصف الدية
 يقتسمها نصفين فاحضر واحد منها فقطعه فلهما نصف
 الدية واذا قتل العبد يقتل العمد لزمه القود ومن ربح رجلا عبدا فشر
 الرقيم الى اخر غنائم الفيلة القصاص للادول الدية للشاني على عاقلة
كتاب الدية واذا قتل رجل رجلا بنه فعلى عاقلة دية مغلظة و
 عليه كفارة والدية شبه العمد عند ابن 2 وابو يوسف ماية من الابل
 ارباع الف عشرون بنت من اخى وثلث عشرون بنت بون
 وثلث عشرون مقة وثلث عشرون جذعة ولا يثبت التفلق
 الا في الابل فانه فان قفع بالدية غير الابل لم ينفلق وقتل
 للفظ او بجهد الدية على العاقلة والكفارة على القتال والدية في الخطأ
 ماية من الابل فما سلك عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض
 وعشرون بنت بون وعشرون مقة وعشرون جذعة ومن البين
 الن ديار ومن الورق عشرة الا في جودهم ولا يثبت الدية الا في
 هذه الا انواع الثلاثة عند ابن 2 وقال ابن البزري ما يتاخرة ومن
 النعم النخاسة ومن النخل الجمل ما يتاخر ثوبان ودية السلم والدم
 سواء وفي النفس الدية وفي الما من اليد وفي الما من الدية وفي الذكر الدية
 وفي العقل في ضرب راسه في عقل الدية في الجبهة في خلقه في بيت الدية

الدية وفي الرجلين الدية وفي الا فرياس الدية وفي الثقلين الدية
 وفي الا شيبين وفي ثديين المرأة الدية في كل واحد من هذه الاشياء
 نصف الدية وفي اسنن العينة الدية وفي احد يديها نصف الدية
 وفي كل اصبع من اصابع اليد او الرجلين عشر الدية والاصابع
 كلها سواء وكل اصبع فيها ثلث من مفاصل في احد يديها ثلث الدية
 الا اصابع وما فيها من مفاصل في احد يديها نصف دية الا اصابع
 وفي كل سن من سنن الابل والاسنان والافراس كلها سواء ومن
 ضرب عضوا فدية منقوعة فعليه دية كاملة كاللوم قطوعة كما
 ليد اذا اثلث والعيون اذا اظلمت فدية الشاة في عشرة الى اربعة
 والدمامة والباقية والمثلاحة والشاة والموضوعة والها
 شاة واللقطة والامة في الوضعية القصاص اذا كانت عمدا او
 لا قصاص في بنية الشاة وما دون الوضعية فدية حكمة
 عدل في الموضعية اذا كانت فظا نصف عشر الدية وفي الهيا
 شاة عشر الدية وفي اللقطة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة
 ثلث الدية وفي اصابع اليد نصف الدية وان قطعت مع الكون فدية
 نصف الدية وان قطعت مع نصف الساعد ففي الكون نصف
 الدية وفي الزيادة فدية عدل في عين البهي وذكر دواش

بيل

ان الم يعلم حجة حكومتى من اوسى شيخ رجل نوفى فنهى عن ذلك اكثر من
 دخل الرثم الموصى في الدية وان فاهى سوا وجهه او كلفه فغلبه
 الموصى في الدية وسقط اصبغ رجل فثقت افرس الى جنبها فغلبه الرثم
 ولا قصص فيه عند ابيهم دخلت من رجل انشئت مكانها افرس سقط
 الارش ومن شيخ رجل فالتقى الجافة ولم يبع لها المزة وثبت الثور سقط
 الارش عند ابيهم وقال ابو يونس عليه السلام لا ادم عند محمد اجرة
 العليل ومن جبه رجل اجره ليمتص من حنجره اذ ابراه ومن غلبه
 رجل سقط ايم فقتل قبل البر فظا فغلبه الدية وسقط عند الرثم
 اليد وكان سقط فيه القوس فغلبته فغلبته في حال القتال وكل الرثم
 وجب على العالج فهو في حال القتال واذا قتل الابن يد فالدية في حاله
 في ثلث سنين وكل ضحية اعترفت بها الجاني في حاله ولا يصعد بها
 على عاقلة وعبد العبي والجنون سقط فغلبه على العاقلة ومن ضرر
 به في طريق السابى او وضعه جوارفك بذكر انسان فالدية على
 قتله وان تلقى فخره برية فغلبه في حاله وان اشترى في الطريق رجل او امرأة
 باعته على انسان فغلبه فالدية على عاقلة ولا كفاية على حافر البرد
 وادفع الجرح من ضربة يرافى ملكه فغلبه انسان لم يضمن والواكب ضان
 لما اوى في الدية وما اصابته بيدها او كدمت ولا يضمن ما نخبه عليها

لا تقبل في امر هزمت اتجد الخير

جلا اذ في شهرها فان ركبها او بالرد في الطريق فغلبه انسان لم يضمن والسابق
 فغلبه انسان اصابته بيدها او ركبها في الدية فان اصابته بيدها
 دون ركبها سقط را فغلبه من اوطايت وان كان مكسابق فغلبه
 ان عليها واذا اجنسى العبد صبيحة فظا قبل مولاه اما ان تدفعه بها
 او يغذيه واذا فخره فغلبه على الجناية وان فخره فغلبه على الجناية وان
 عا فغلبه كان حكم الجناية الثانية ثم الاول فان جنى صبيحة
 قبل المولى اما يد فغلبه على الجناية يتبعه بقسمه على قدر صغر ما
 اما ان تغذيه بارش كاهه فغلبه وان اعتقه المولى وهو لا يعلم
 بالجنية فمن المولى لا قبل من قيمة ومن ارشها وان باع المولى
 او اعتقه بعد العلم بالجنية وجب على الارش فان جنى الله
 بر او المكاتب وام المولى صبيحة فمن المولى الا قبل من قيمة ومن
 ارشها فان جنى اخرس وقدمه في المولى القيمة الى الاول بقضا
 قاض فلا شيء عليه يتبعه الى الجناية الثانية والجناية الاولى فغلبه
 كمنى اذلة واذا كان للمولى من الغنم بغير قضا فغلبه على كماله
 وان شأ ابيع المولى وان شأ ابيع الى الجناية الاولى فغلبه في ان
 مال الجنابة الى طريق الطريق وطول ب صا حبة شققة واشهد عليه
 ولم ينفق في سدة يقد على نفقة فيها حتى سقط عنى ما تلقى به تنقسم

قيل

او مال وسبقوا ان يطالبوا بشفقة السام والدمي وان مال الى امر رجل
 فالطالبة الى مال الله ارخاها وان اعظم من ثمان مائة كل واحد
 منها مائة لافوا اذا قتل رجل عبد اخطا فليبر فيه لاي زاد على عشرة الاف
 وورثهم كانت قيمة عشرة الاف اكرت نفق عليه عشرة الاف لانه اذا
 راوت قيمتها على الدية نفق عليه خمسة الاف الائمة وفي الائمة يد
 والعبد نفق قيمته لاي زاد على خمسة الاف الائمة وكل ما بقدر
 من دية الحر فهو مقدار من قيمة العبد وان فطر يظن المرأة فالتقت
 جنتا ميتا فعليه ما غرت نفق عشرة الدية فان القتل حيا ثم
 مات فعليه ما دية كاملة وان القتل ميتا ثم مات الام فعليه دية
 وعشرة وان سالت الام ثم القتل ميتا فعليه دية في الام فلا شيء
 عليه في الجارية وما يحجب في الجارية موروث عشرة في الجارية الائمة اذا
 كان ذكرا نفق عشرة دية لو كان حيا وعشرة دية ان كان انثى
 ولا كفارة في الجارية والكفارة في شبه العدة والخطا عتق رقبة مؤمنة ثمانية
 لم يجز فيه فقيم غير من متها بعين ولا يجوز فيه الا طعام منهم غيره
 النوا **كتاب القتل** واذا قتل رجل في الجارية لا يعاقب قتله كقتل
 حرمه او رجل منهم ثم لم يبق له من النوا في القتل بالاسلحة ولا علمه في القتل انا
 فاصفوا فقتل على اهل الحلة بالدية ولا يستمن ولا يفتق بالجماعة

ارجو لك الخير في الامر **هذه**

بخاية وان لم تفلح الحلة ذكره الامام حتى يتم نسوة ولا يدخل في
 الفدية صبي ولا ينجون ولا امرأة ولا عبيد وان وجد ميت لا انه بعد
 حقه فلاق حقه ولا دية وكذلك ان كان الدم يسيل من الفؤاد ودية
 اوم فدية وان كان ينحدر من عينه او من اذنيه فهو قتل وان وجد تعيل
 على حابة يسوقها رجل فاقية على عاقلة صول اهل الحلة وان و
 جد تعيل في دار من فاقية على والدية على عاقلة ودية اهل
 الحلة ولا يدخل الشكاة في القتل مع الملائكة عند الله وهي على اهل
 المنطة ودية اثنتين ولو بقي منهم واحد وان وجد قتل في سفينة
 فاقية على ذرية الشكاب والملاحين وان وجد ذرية حيلة
 فاقية مائة على اهلها وان وجد في اجزاء والشارع لا اعظم
 فلاق حقه فيه الدية على بيت المال وان وجد بهت ليس حقه ذرية على
 ولو هو عذر وان وجد بين قريتين كان على اقربها وان وجد
 في كوشط الغزاة يرميه فان لم يوفد وان كان محتسبا بالثمن فاني ذنوب
 على اقرب قوله في ذلك المكان وان اوعى على واحد من اهل الحلة بينه
 لم يستطع القتل فقتلهم وان اوعى على واحد من غيرهم سقطت دية الحلة
 وان قال استنفذ قتله فلا تكلف بالدية عاقلة ولا عرفت له قاتلا خيرا
 فلا ذنوب او شرا شانه من اهل الحلة على رجل فغيرهم انه قتله لم يعقل

مشاهدة **كان الصالح** الذي فُتِّبَ له واططأ له أوكل له وبه

نفس العاقلة والعاقلة اهل الديوان ان كان العاقل من اهل
ديوانه فخذ من عطايهم ثلثة سنين في امره عطايا واكثر من ثلث سنين
واقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقله قبيل فقط
عليه ثلث سنين ولا يزاها الواحد على اربعة وراهم في كل سنة وراهم
وهو الفاء وينقسم منها واما لم ينقسم بقبل كذلك ضم اليهم اقرب الجايل
من غيرهم ويدخل العاقل في عاقلة فيوز في اي وى مثل احد هم وان لم يكن
للعاقل عاقلة وعاقلة للعقل قبلة مولاه ومول المول يقبل من مولاه

وفيلة ولا يخل على العاقلة اقله نصف عشرة دينه ويكمل نصف اعترفاً بعداً

وما تقصر منه فكذلك فهو في حال الجاني ولا يقبل العاقلة جناية المدعي ولا يقبل

جناية التي عرفت بالجلني الا ان يعذره ولا يعقل ما ارم به عليهم واذا

هذا هو على العبد جنة حفظا كانت على عاقلة كتب الحدود الزمانية

البينة والافار قابلية ان يشهد اربعة من اشبهو وعلى هذا والمرافق بالزنا

بشارت امام ع. الزنا ناصح و كيف هو اين زنا و بين زنا و مرتی و او

وَأَفَكَ وَقَلَّوَادِ أَيْسَاهُ وَهَلْ فَرَجَهَا كَالْبَيْتِ فِي الْحُلَّةِ وَسَأَلَ الْعَاقِبَ

نظام فقه لوبلة السرد والولاية حكومتها ووزارها وادارة البانك المعقل

الشيخ ابو العباس محمد بن الحسين

11

الحزب اوقفاً لها ولابنهما السكينة حتى يعلم انهم من ابيها وبشرطها
ولما جئته حتى يزول عن السكينة وحدها والكرامة الخ ثم انما هو لم يوافق على
بشرطه فكان في الزمان كان عليه اخذها بعين ووزن او بشرطه او لا كرم
رجوع لم يجدو شيئا انشأ بشرطها فاشهد بين او باؤا له وقوا
حدة من اتقوا في شرقة انهم اهل السكينة والكرامة
فتقوا اهل السكينة او اذارة محبة بعين الزمان والكرامة
من حكمه فانه لم يوافق على انهم اهل السكينة والكرامة
عن الزمان كان عليه اهل السكينة والكرامة
او اقله بالعام لم اعين على فعل الزمان ونسب غيره فقال

لا ینکرم یا ابن الا زینة وهو ادبیت تحفة و طالع ابن کرمه

العازف ولا يطالب بالثمن لئلا يفتقر إلى الثمن ولا يفتقر إلى الثمن

عند وفاته جازي لاني بكايرو العبد النيطا بوماه تعقد اذرة و

ان اوتقيد في نعم ربه علمه بغير حجب ووقفا لغيره بين ما ينطق به علمه ووقفا قال

ارسل يا ابن مائمه فليعاقف واذا انزل عليه فانه حلاله او لا

فيا خائف وفد وطير وطيار اية نبر ملككم في قافه والاه

ظننت بولدي احمدا فافقر ما وده قد فعله او عبدا او كافرا ما وده اوقف

سما بغير ان افعال يا فاسقا ويا كافرا ويا غيبنا عز وجل ويا حمدا

فاخذ الصيد وصره في ثوب اكل منه الكبش لم يؤكل وان
اكل منه البازي اكل وان اكل من السراسل الصيد صياك وجب
عليه ان يذكبه وان ترك تركته حتى مات لم يذك وان
اكل من البازي اكل وان اكل من السراسل الصيد صياك وجب عليه
ان يذكبه وان ترك تركته حتى مات لم يؤكل وان فشق الكبش لم
يجزه لم يؤكل وان شاكه غير مؤلم او كلب يحرسه او كلب يكره اكله
عليه ان لم يؤكل اذ ادى الرجل سهم الى صيد فسي عند الرمي اكل ما
صايد اذ اهرقه السهم فمات وان اكل صياك كان اذ لم يذكبه
وان ترك تركته لم يؤكل وان وقع السهم بالصيد فمات حتى
اصابه غاب عنه لم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان
طلب واقعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل وان صير افوق
الماء لم يؤكل وان كان في سطح او جبل ثم رمى منه الى
الارض لم يؤكل وان جرح اكل ولا يؤكل اصابه البندق
او اكل ميتا اذ ادى الى صيد فمات فمات اكل الصيد
وام يؤكل المفقود وان قطع ثلاثا والاكثر مما يلي العجز اكل كله وان
كان الاكثر مما يلي الرأس اكل الاكثر ولم يؤكل الاوان تقطعت
اكل ولا يؤكل صيد الجوسي والمرتد والوشني والحر من دمي صيد

وسرى صيدنا صايد ولم يذكبه ولم يجزه من حياض الا من ذبحه
اخر فقتله فمات وان لم يؤكل وان كان الاوان شققتا فقتله لم
يؤكل الثاني من من يذبحه الاول غير ما قصه جراحه ويجزى
صليا ما يؤكل من الحيوان وما يؤكل من بهيمة السباع والكلاب
صلان لا يؤكل في بهيمة الجوسي والمرتد والوشني ولا في بهيمة الحرم
وان ترك الذبيحة التسمية على ميتة لا يؤكل وان تركها نالها اكل
والذبيحة ما بين الخلق والبهمة والعروق التي تقطع في الذكوة اربعة
اللقوم والردة والوجان فاذا قطعها حصل الاكل وان قطع اكثرها
فماتت لم يذبحه وقت لا يذبحه في اللقوم والردة واحد الوجان
يجوز الذبيحة بالبط والردة وكاشي انهم الدم السم القاتل والعقر القاتل
ويستحب ان يذبح الذبيحة شقيرة ومن بلغ بالسكين النخاع وقطع الرشا
كبره اكله ويؤكل في بيته وان ذبحه شاة من قنارها ينظر فان
بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره وان مات قبل قطع العروق
لم يؤكل وما استأمن من الصيد فذكاته الذبيحة وما توحش من النعم
فذكاته العقر والجرح والسحب في البابل التخرجان في كبحها جاز ويكره وسحب
في البعق والنعم الذبيحة فان سحرها جاز ويكره ومن شاة او ذبيحة بقرة
او شاة فوجدت به بطنها فميتا لم يؤكل شيئا ولا يجوز اكل كل

كل من ساقب من السباع وكل من غلب من الطيور ولا ياكل بشرب الزرع
ولا ياكل الباقع الذي ياكل الجبن ويكره اكل الخيل والحصان المشرك
كل ما دلا يجوز اكل لحم الاطية ويكره اكل لحم الفرس عند الجوز ولا
ياكل ياكل الدب اذا ذبح مالا ياكل لحم طيرهم وجليده الا الاصل
والخنة برفان الزكوة لا ياكل فيها ولا ياكل من حيوان الماء الا السمك
ويكره اكل الطافي من ذوات الباشا ياكل الجحر والمار الذي يجوز اكل
الجراح ولا يكره له **كتاب الاضحية واجبة على كل مسلم متمتع**
تؤخر يوم الاضحية عن نفوسه الصغار يذبح عن كل واحد منهم
شاة او يذبح بونه او بقرة عن سبعة وربع على الفقير نصف ضحية وقت
والاضحية بدخل في طلوع النحر من يوم النحر الا ان لا يجوز له الاضحية
الذبيحة على الاضحية صلوة العيد واما في السواوين فيجوز بعد
النحر في جارية ثلثة ايام يوم النحر وما بعده ولا يذبح بالعيد والعود
والضحية التي لا تمتلئ من سكر ولا جفا ولا يجوز مقطوعة الاذان
والنحر والاشه فرب من افترها فنبها وان بقي الاكثر من الاذن
ولا يذبح جازان يذبح بالحي والخصى والجايا والشوا والاضحية
من الابل والبقر والغنم خيس من فلك كالمغنى ففما عدا الاضحية
فان الجوز يذبح من ذوات الباشا ياكل من لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء

والغنم او ذوات الباشا لا يستحق الصدقة من الشاة يتصدق بثلثها
ويحمل منها التي تستعمل البيت والا فضل ان يذبح اضحية بغيره ان
كان يحسن الذابح ويكره ان يذبحها الجوسي اذا غلط رجل فذبح
كل واحد منها اضحية الاخر اجزاء عنها ولا ضمان عليه **كتاب**
الايمان الايمان على ثلثة اضراب اليمين القومس ويمين
منفعة ويمين القومس القومس اي الحلف على اذ ما يضمنه الكذب
فيه من ذوات اليمين يا ثم يها ولا كفارة فيها الا كفارة اليمين بشفاعة
اي الحلف الا من المستقبل او لا يقدر فاذا امنت فلكل من كفارة اليمين
النفوس يخلق على امر واحد وهو يظن انه كما قال الامير المؤمنين في هذه
اليمين نرجوا ان لا يوافقه الله تعالى لها من حجة سوا ولا نقاص في اليمين
والكفر والاسس سواء ومن فعل المحلوف عليه يكرهها او ناسيا سواء واليمين
بالسنة او بيمين من كماله كالرحمن والرحيم او بصفة من صفاته
كقوة الله وجلاله وكبريائه الا قومة وعالم الله فانه لا يكون بيمين او ان
خلق بصفة من صفاته كقوله الله وسخط لم يكن حاله من خلق
بغيره الله تعالى لم يكن حاله كالبني عمر والنيران والكعبة والخلق جودنا
الغنى وعرفى القوم السوا وكقولنا بالله والى كقولنا قد يضمن
الحرف فيكون حاله كقوله الله لا فعل كذا وقال جودنا اذا قال جودنا

وفاي حلق واذن ان قسما من الهمزة او شدة او بالزة وحقا وكنك
قوله وعهد الربك وبيتا فد على نذر او نذر الهمزة وبيتا او
قال فعلت كذا اذ انا بهوس ووهراغ او كافر الا وبيتا هم
فهو بيتان وان قال فعلت بحسب او بسخط او نازا او شاربا
هم او اكل الربو او غير ذلك وكذا الهمزة تحت رتبة يجزى
فيها ما يجزى في الفهارد ان ثا عشرة مكين كل واحد ثوبا
نمازاه واهناه ما يجزى في الصلوة واثنا اطلعهم عشرة كسا
كسبان كالا طما في كفاة الفهار فان لم يقدر على ثلث الاشياء
هم ثلثة ايام متتابعات فان قدم كفاة على الحث
لم يجزى ومن خلق على نصيب مثل ان لا يخلق الا يستكمل اياه او
ليقتل فلانا فينفي ان يجزى ويكثر عن بيعة واذ خلق الكافر
في حال الكفر ثم حنت او بعد الكفر فلما حنت عليه من حره
على نذر شيئا مما يملكه به من غير ما وعده الله كفاة بيمين
وان قال كل حلال حرام فهو على الطهارة والشراب الا ان ينوي
غير ذلك ومن نذر مطلقا فعليه حلال ومن وان خلق نذره
بشرط فغير الوفاء بنذر النذر وروى ان ابي جرجس عن فرك
وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلى حجة او طهرت او صدقة

او صدقة ما املكه اجزاه من ذلك كفاة بيمين وهو قول محمد ومن خلق
لا يبدى خلق بيتا فد خلق الكعبة او المسجد والبيعة والكعبة يجزى
ومن خلق لا يبدى خلق تكلم ففقر القرآن في الصلوة لم يجزى فانه
قراء في غير الصلوة حث لا يبدى ثوبا وهو لا يبدى في غير الحال
لم يجزى وكذا الكاف اخلق لا يبدى كسب هذه الدابة وهو كسبها
فنزول ان بساعة حث وان خلق لا يبدى خلق هذه الدابة فهو
فيها لم يجزى بالقول في يخرج ثم يبدى خلق ومن خلق لا
يبدى خلق ارفد خلق هذا اخلق بالهمزة حث ومن خلق لا يبدى هذا
البيت فد خلق ما انهدم وصارت محروقة حث ولو خلق لا
يبدى خلق هذا البيت فد خلق ما انهدم لم يجزى وان خلق لا
يتكلم زوجة فلان فطابقا فلان ثم تكلم بها حث وان خلق
لا يتكلم بغير فلان اول ابد خلق فلان فباع خبره وهو
ثم تكلم البدر وفضل الدار لم يجزى لا يتكلم وان خلق لا يتكلم صاحب
هذه الطيبة فباعه بغير كفاة حث وكذا يكون خلق لا
يتكلم بهذه الا ان يتكلم بغيرها فصار حث او لا ياكل
لم يجزى الحث فباعه بغير كفاة حث وان خلق لا ياكل الثمرة
فهو على غير حث ومن خلق لا ياكل من هذه الدابة فصار

باذن باذن لها مرة واحدة في حجب ثم خرجت مرة اخرى فبقي
 له صحت ولا بد من الاذن في كل خروج ولو قال الا ان اذن
 لكان اذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعد ما بقيت له لم يحن
 وان اذن صلي لا يتقدس والقدر الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والوقت
 من صلي الظهر الى نصف الليل والوقت من نصف الليل الى طلوع
 الفجر وان اذن صلي بقضاء فلان فليدنه الى قريب فترى ما دون الشهر
 وان قال لي بعيد فواكثر من الشهر ومن قال لا يسكن سنة والداخل في
 منها بنفوس في اهلها ومساكن حنت ومن لم يحن السعي او
 يقبل سنة الحج فربما العدة بحيث حنت عقيبها ومن صلي
 ليتقيا فلان فليدنه اليوم فقضاءه اليوم ثم وجد فلان بعضها
 زبونا او شجيرة او شجرة او مستحقه لم يحن الى ان
 ن وجد بها رجلا صا او سترة حنت ومن صلي بقبضه فليدنه
 ورجلها دون درهم فليدنه لم يحن مع يقين جميعه معناه وان قبضا
 ودينه في زنتين في شتين لم يحن الى ان يمل الودن لم يحن
 وليفك يتفرق ومن صلي ليا مئين البصرة ولم ياتنها في ملك
 حنت في اخر صبر من اجزاء فيكون **كن الدعوى المدعى من**
 لا يجزى على الخصومة اذ انكرها المدعى على من يجزى على الخصومة

في كل خروج ولو قال الا ان اذن
 لكان اذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعد ما بقيت له لم يحن
 وان اذن صلي لا يتقدس والقدر الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والوقت
 من صلي الظهر الى نصف الليل والوقت من نصف الليل الى طلوع
 الفجر وان اذن صلي بقضاء فلان فليدنه الى قريب فترى ما دون الشهر
 وان قال لي بعيد فواكثر من الشهر ومن قال لا يسكن سنة والداخل في
 منها بنفوس في اهلها ومساكن حنت ومن لم يحن السعي او
 يقبل سنة الحج فربما العدة بحيث حنت عقيبها ومن صلي
 ليتقيا فلان فليدنه اليوم فقضاءه اليوم ثم وجد فلان بعضها
 زبونا او شجيرة او شجرة او مستحقه لم يحن الى ان
 ن وجد بها رجلا صا او سترة حنت ومن صلي بقبضه فليدنه
 ورجلها دون درهم فليدنه لم يحن مع يقين جميعه معناه وان قبضا
 ودينه في زنتين في شتين لم يحن الى ان يمل الودن لم يحن
 وليفك يتفرق ومن صلي ليا مئين البصرة ولم ياتنها في ملك
 حنت في اخر صبر من اجزاء فيكون **كن الدعوى المدعى من**
 لا يجزى على الخصومة اذ انكرها المدعى على من يجزى على الخصومة

الخصومة ولا يقبل الدعوى حتى يذكر ثلثا ما سئل في حجب قد رده فان عين في يد المدعى
 عليه خلق احضاها بها بشير اليها بالدعوى وان لم حاضرة فذكر قيمتها وان اذن
 عقده ووجهه كونه في يد المدعى عليه ان يطالب به وان كان صقاف
 الدينه فذكر انه مطلق به فاذا حنت الدعوى كسئل القاضي المدعى عليه عنها فان
 اذنت في حجب عليه بها فان انكره كسئل المدعى على الهينة فان حضر بها فحجب
 بها وان عجز عن ذلك فطالب بحبس خصمه حتى يخلق عليها وان قال المدعى
 بينة حاضرة وطلب البينة لم يخلق عند ذلك ولا يبره اليها عندنا
 على المدعى ولا يقبل بينة صاحب اليد في المطلق واذا كمل المدعى
 عليه على البينة فليدنه عليه بالنكول والزمه ما ادعى عليه في باقي ما يقضي
 ان يقول له انما عرض عليك البينة ثلثا فان صلت والافقيت
 عليك كما اذناه فان كرر العرض عليه ثلث مرات متتعة فليدنه عليه
 بالنكول وان كانت الدعوى نكاحا لم يخلق النكاح عند ذلك ولا
 يستحق في النكاح والرجعة والفني في الابد والنفق والاستلام
 النول والحدود وقال لا يستحق في ذلك كله الا في الحدود واذا ادعى
 اشتان عين في يد اخر كل واحد منهما بزره انهار واقاما البينة
 على ذلك فليدنه بينهما وان ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة وقاما
 البينة لم يفتق بواحدة من البنتين ويضع في التخليق المرأة لاهدهما

وان ادعى اثبات كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد فاقا ما بينه
تلك واحد منهما بالحق وانما افترقا نصن الشك وانما اشترى فان
ففي الثاني بينهما فقال احداهما اختار لي كما للاخر ان يافه
جميعه فان ذكر كل واحد منهما تاريخا فله الاول منهما وان لم يذكر
تاريخا بينا وبيع احداهما فلهما فاولى فان ادعى احداهما شرا
والاخر هبة وقبضنا واقا ما بينه ولان تاريخه معها ما لا شر الى
وان ادعى احداهما الشراء وادعت المرأة انه تزوجها عليه
منها فاولى وان ادعى احداهما زنا وقبضنا والاخر هبة وقبضنا
فلهما فاولى وان اقام الخارج البيت على الملك والشارع وصا
هب الشارع الاول وان ادعى احداهما شرا من واحد واقا ما
البيت على الشارع بين فلان اولى وان اقام كل واحد منهما بينة
على الشراء من اخر وهذا تاريخه بينهما سواء وان اقام الخارج
البيت على ملك مورخ واقام صاحب البيوت على ملكه ام تار
بين كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد
منهما بينة بالنتاج وصاحب اليد اولى ولذلك التسليم في الغياب
التي لا ينسب الامرة واحدة وكل سبب الملك لا يكثر فلو كان
اقام الخارج البيت على الملك وصاحب اليد بينة على الشراء منه

منه كما اولى وان اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من الاخر ولا
تاريخ معهما منها تر البينات فان اقام احد المدعيين بينة من هبة
والاخر اربعة فلهما سواء وان ادعى فضا صا على غيره فلهما
فان تكلل على اليد بينهما دون النقص لزمه القصاص وان تكلل في
النفس هبة بغيره ويخلف وقال ابنه من الاشياء فيما اذا قال
المدعي ان بينة حاضره فله فحمله اعطى كفيلا بنفسه ثلثة ايام فان
فعل الا ان يملأه الا ان يكون غريبا على الطريق فيلزمه مقدار
جلس القاض وان قل المدعي عليه من اده حجة فلان القاض اده من
ادعته من غيبة منه واقا ما بينه على ذكره فلا خصوصية بينه وبين
المدعي وان قال اتبعه من القاض فهو فحمله وان قال المدعي سرق
منه واقا ما بينة على يد صاحبه اليد اده حجة فلان واقا ما
البيت لم يتقدم في الخصومة وان قال المدعي اتبعه من فلان وقال
صاحب اليد اده حجة فلا فذكره كسقط الخصومة بغير بينة
واليمين بالله دون غيره وتؤكد بذكره وصافه ولا يستخلف
بالعتاق ولا بالطلاق ويستخلف اليهودي بالله النزل التورية
على موسى وانما بالذي النزل لا ينجس على عيسى الخ جوسي بالله
الذي خلق النار ولا يخلعون في بيوت عباده تهم ولو تجيب

تقليد البيعة على السليم زمان ولا يمكن وسما في انما ابتاع من هذه العبد
بالنجد استحق بالربا يملك ما يبيع فابعد ولا يستحق بالربا يبعث
يستحق في النصف الذي يملكه من مسمى ولا يستحق بالربا يبعث
الكتاب بالربا يملك ما يبيع فابعد في ان في دعوى الطلاق بالربا
ما به بارك من كتاب الساحة بما ذكرته ولا يستحق بالربا يملكه وان
كانت دار في يد رجل واحد ايها الشان احدهما جميعا والاخر
تضمنها واقاما البيعة ملصقا حب الجميع ثلثة ارباعها وواحدة
جزء النصف ردها عند ابيه وقال لا يملك بينهما اثنان ولو كانت
في يد رجل واحد ملصقا حب الجميع ثلثة ارباعها وواحدة
لا في وجه النصف واقاما البيعة في ذابرة وانما كل واحد منها
بيعة اثنان ثلثة ارباعها وواحدة في ذابرة وانما كل واحد منها
احد الساترين في ذابرة وانما كل واحد منها
تتأذى بغير اذن في ذابرة وانما كل واحد منها
تتأذى في ذابرة وانما كل واحد منها
واذا اختلف المتابعان في ابيع فافى احد هما اذاعى
البائع اكثر منه او اعترف بالبائع فافى البيعة واذا في الشترين
اكثر من ذابرة وانما احد هما البيعة فافى لهما وانما كل واحد

واحد منها البيعة كانت البيعة للشبهة للزوجة اولى فان لم يكن
لكل واحد منها فبيعة البيعة قيل للشرع انما ان تزوجت بالثمن النور
او عاه البائع والافسح البيعة وقيل للبائع اما ان يسلم او على حال
للشترين من البيعة والافسح البيعة فان لم يترافعا فافى
الحاكم كذا احد منهما على دعوى الاخر بيعة او بيمين الشترين واذا
حلف افسح القاضي بينهما فان نكل احد هما عن البيعة للزوجة دعوى
الاخر وان اختلف في الاجل او شرط الخيار او في استيفاء بعض
الثمن فلا يملكان بينهما والقول قول من يملك الخيار والاجل بين
فان ملك البيعة فافى اثنان لم يترافعا فافى في ذابرة وانما كل واحد
القول قول الشترين وقال محمد بن النعمان ويبيع البيعة على ثمنها
لكل واحد احد البيعة فافى اثنان اختلف الزوجان في الذابرة في
روية انه تزوجها بالنق وقال المرأة تزوجتني بالثمن فافى
اقام البيعة قبلت بيعة وان اقاما البيعة المرأة وان لم يملكها
بيعة بينهما فان عند ربه في ذابرة وانما كل واحد منها
فان كان مثلما اعترف به الزوج او اقر فافى في ذابرة وان كان
مثل ما ادعى المرأة واكثر فافى في ذابرة المرأة فافى في ذابرة
فصل في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه في الفادرة وان

١٠
اختلف بعد التبين الميراثا فكانت العقور قول السراجين
وان اختلف بعد التبين بعض العقود عليه مال الفاد في العقد
فيما يقع وكان العقور في الماخذ قول السراجين واذا اختلفا فخلق
المولح المكاتب في مال المكاتب ميراثا في عندا به وقالوا لا ميراثا
دين في الكتابة وان اختلف الزوجان في ماله البيت فما يصلح للزوجة
فان هو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة ما يصلح لهما فهو للرجل
وان مات احد اهما فخلق ورثته مع الاخر فما يصلح للرجل
نساء فلوليها في ماله وقال ابو يوسف في ماله امة ما يصلح لهما
والباقي للزوج وقال محمد ما كان سكران فلوللزوج في طلاق وموت
جميعا واذا باع الرجل جارية في امة يولد فاحياه الباقى وان
جاءت به لاقل من سنة اشهر من يوم البيع فواين الباقى واسم و
لدا ويبيع البيع فيه ويد الشئ وان امة في الشئ مع دعوة
البائع او بعده فمعه دعوة البائع او في غيره وان امة الشئ
قبل دعوة البائع بنت شرب وان جاءت به لاكثر من سنة اشهر لم
يقبل دعوة البائع فيه الا ان يصدقه الشئ وان مات الولد فاحياه
عاه البائع وقد جاء لاقل من سنة اشهر لم يرثت الا تلاف في
لاسم وان ماتت الام فاحياه البائع وقد جاءت به لاقل من سنة